



محبتك

محمد نذراء التوای
الاعنقبات الغوی

سید

الحمد لله الذي
جعلنا من الخلق



هذا كتاب حبيب لسماعه الرضوي وبه تسعين **التوالي المستجيب الغوالي** باليد

المحدثين والعلماء والصلوة والسلام على اشرف المرسلين محمد وآله الطاهرين وبعد
 هذه احاديث متفرقة جعتها في كتاب الزجج وهو راجع الى الشيخ محمد بن الشيخ زين الدين
 ابو الحسن بن الشيخ حاتم الدين بن ابي بصير بن حسن بن ابي جمهور الاصل رحمه الله جميعا
 المستعملين في هذا في حين رايته معلقا عليها بعض الحواشي من رة فاصبحت معها
 مع حواشيتها في اصل السيم النفع بها ولا فوز بالدعاء اخوان المؤمنين وفقني الله
 اجتمع عنده وكرمه امين احاديث منها ما رواه بطريق المذكورة في الكنا
 عن رة السناد اعتمادا على السناد المذكورة في الكنا المنقول عنه هذه الاحاديث
 وطريق المذكورة في الكنا سبعة واحاديث كلها تنزيها في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المذكورة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل القبلة بيولا ولا غائط **وعنه** رة عن
 انه قال اذا انقطع شمس نهار احلكم فلا يمسي في نهار واحدة **الشعير المحجوب**
 الاصابع في النعل متعبا الى الشراك **وروي** عن عائشة انه دعا انقطع شمس نعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسي في نعل حتى تصلى الاخرى **قوله** في نعل في هذا معروفا
 ورفع الكرامة في تلك المدة التي يقع فيها الاصلاح فلا يعارض الحديث السابق عليه
 عن حذيفة عنه صلى الله عليه وسلم انه كره البول قائما وقال انه صلى الله عليه وسلم ما بال قائما قط
 بما رواه في صحاحهم انه صلى الله عليه وسلم لما قام من الصلاة فقاما وجمع بينهما بعضهم مجازا على امر
 امر في جهة ضيق المكان عن القعود او كانت الارض نجسة يوح منها التلويث **وروي**
 في حديث ان امرأة كانت تستعير جلبان اقام فتبعتها فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم بها لها قامو
 لقطع يديها **هذا الحديث** يعارضه ما ثبت في اختصار القطع بالسارق وهذه غير شرعية
 فلا يصح قطعها فيكون مخالفا لاصل وعين الجمع بانه على تقدير صحة الحديث يكون القطع مختصا به

هذا الحديث في صحاحهم انه صلى الله عليه وسلم لما قام من الصلاة فقاما وجمع بينهما بعضهم مجازا على امر
 امر في جهة ضيق المكان عن القعود او كانت الارض نجسة يوح منها التلويث
 في حديث ان امرأة كانت تستعير جلبان اقام فتبعتها فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم بها لها قامو
 لقطع يديها هذا الحديث يعارضه ما ثبت في اختصار القطع بالسارق وهذه غير شرعية
 فلا يصح قطعها فيكون مخالفا لاصل وعين الجمع بانه على تقدير صحة الحديث يكون القطع مختصا به

اعطان الابل لانها خلقت من الشياطين **المراد** بالياطين الملهوث
 الاعراب **وروي** عنه صلى الله عليه وسلم انه توفي ودعه من هو من عند يهودي باصبع
 شعير **هذا الحديث** في الرعية شروعية الرهن عند الحاجة وعلى جواز الاستدانة وعلى جواز
 معاملة الكافر وامانة لان الرهن عند امانته وجواز ان يموت المكلف وعليه في ان
 يوفيه اذا خلف تركه تحيط بوفائه **وقال** صلى الله عليه وسلم من لم يحبته ولم يعالها كتبت له
 واحدة وان عملت كنبته عشرة **الهم** العزم على الفعل بحيث لو لم يعق عائق لفعلي
وقال صلى الله عليه وسلم نية المؤمن خير من عمله **يحتمل** ان يريد بالجربة الخيرية من النية المنقولة
 المتعلقة بعمل خير ثم عاق عنه عائق ومن العمل المنفرد عن النية فان في تلك النية المنقولة
 عن العمل سنة واما العمل المنفرد عنها فلا شيء فيه بل يقع باطلا فكانت وحدها خير منه **وهو**
 ويحتمل ان يراد بنية المؤمن غرضه على الانجاء والاستمرار عليه الموت فان هذه النية وحدها
 خير من سائر اعماله الخيرة لان الثواب الدائم انما يستحق بالنية الاولى لا بالاعمال الخيرية **وروي**
 عنه صلى الله عليه وسلم صلو اخلف كل رب فاجر **ان** صح عنه في رايه الامراء المتغلبون الذين
 يحاق من سطوتهم كما اشار اليه في الحديث الثاني الذي يعبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ولا بد للناس
 من امام يراؤفهم فيصلي خلفه في الجمع والاعباد واما امام صلى الله عليه وسلم فلا بد ان يكون
 وهذا وجه جمع بين الحديثين **وروي** عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل دون ماله
 فهو شهيد **وروي** عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كن جليس بيتك فان دخل عليك
 فادخل معه فان دخل عليك فقل لا باغي وانك وكن عبد الله
 المقتول فلا تكن عبد الله القاتل **وجه الجمع** ان يحمل الاول على شيء كان في كفرا
 عنو وصادف السارق او قطاع الطريق او البغاة فانه لا يجوز الاستسلام لهم اذا
 ظن السلا وجب عليه ان يمانع عن نفسه من ماله فان قتل كان من جملة الشهداء المظلومين

ونحو ذلك على طلب السلطان الجليل ودخل عليه عوانه وجنوده فانه يحيط به من الهرب والمخيف
 الخلق وغيره مما يظنه غلصا ولا يجوز من المقاتلة والمشاقة لانه يكون مع معينا على نفسه علم
 بالجوهر عن المقاتلة ومن لم يمكنه الاحتراز وجب عليه الاعتصام بالصبر والاستقام لقضاء الله
 الا ان يكون ذلك الشخص العوان يظن معهم الاحتراز والاستقام فيجوز له المقاتلة والمحا
 مع اعوانه ان ظن الخلاص بسببهم وروى الامام عن عمر بن قرة ابي النخعي ان
 عليا قال لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي بينهم فقلت انه لا علم لي بالقضا
 ف ضرب بيده على صدره وقال اللهم اهد قلبي ثبت لسانه فما شكك
 في قضاء بعد حتى حلت بحلي هذا لا يعارض هذه الامارواه جماعة الحديثين
 مما هو موضوع مكذوب به في الاحاديث المستلزمة لنسبة الجهل الى امير المؤمنين ع كحديث
 المدبر وام الولد وامثالها وهي لم يثبت سند ابي نقيط الحديث وكلها كاذب وصحتها
 خصوم على غير نية امية لعنه وروى عنه ع انه قال في المسافر وحده شيطان
 والاثنان شيطانان والثلاثة ركب رعا يعارضه ما روي عن سائر الاربعة
 وحده وجه الجمع انه وان كان يرسل البرية وحده الا انه لم يامر بالخروج وحده
 بل مع الرفيق وروى عنه ع قال لعن الله السارق ليرق البيضة فتقطع
 يده ويرق الحبل فتقطع يده وجه الجمع ان تكون البيضة او الحبل ما ياتي
 ربح دينارا وتكون البيضة المستعملة في الحرب وروى عنه ع انه يقول
 من الفقر وقال استئلك عنة وعنة موالي وقال صلى الله عليه وسلم احببنا
 وامتنعنا مسكينا واحشرت في ذمرة المساكين هذا الفقر ما هو الفقر الصوري
 الذي هو عدم المال والمراد بالمسكنة التي سالها في الحديث الخشوع والخضوع وهذا
 التبر والرضى باليسير وجه الفقراء وسلوك طريقهم في المعاشرة وعدم استعمال طرق

الملوك واهل الكبر واستعمال الفخر والخيلاء فان ذلك كله بناية طريقه اهل الله من
 انبيائه واوليائه وليس من الوافين المسكنة التي تزداد الفقر الصورة فلا تعارض
 بين الحديثين وقال الفقير مخزي وفيه افتخر على سائر الانبياء
 هذا الفقر الفقر المعنوي الذي معناه عدم الاحياء الغير الله بل ان فقره تعالى
 الى الله فلا عتال ببدونه وانما كان هذا فخرا على سائر الانبياء مع شاكركم له
 في هذا المعنى لانه صم كان محققا بهذا المعنى ثم من سائرهم لان توحده
 واتصاله بالحقرة الالهية وانقطاعه اليه كان في الدرجة التي لم يكن لاحد مثلها
 في العلو فقوله اليه نعم كان اتم واكمل من سائر الانبياء في ذلك افتخر عليهم
 وقال صلى الله عليه وسلم الفقر بالمؤمن احسن العذار الحسن على حد الفرس
 وقال صلى الله عليه وسلم كاد الفقر ان يكون كفرا وقال صلى الله عليه وسلم الفقر سواد
 الوجه في الدارين هذا الحديثان يوافقان ما يقول اهل التصوف اذا
 تم الفقر فهو الله فان الفقر المعنوي لما كان يصل الى هذه المرتبة كان موجبا
 للعدم الكاذب والسطح فالصور في الفقر الى هذه المرتبة لم يبق في قدم ثابتة في
 ثاقبة يكاد يوجب صاحبها الكفر ولهذا عبر عنه بكاد المرصية للمقاربة والمشاقة
 كما وقع لكثير من المشايخ عند وصولهم في المقامات الى مرتبة الفقر الثامنة في اظهار
 الدعاء والسطح الموجب لاهل الملازمة والخروج عن ظاهري الشريعة ومثله قوله
 سواد الوجه فان السواد هنا عبارة عن عدم لونه ظلمة والظلمة عدم والفقر
 عدم كل شيء بمعنى ان الفقير لا يلتفت الى شيء من امور الدنيا او الاخرة بل ولا الى
 نفسه فلا يدري شيء وجوده حتى نفسه الحق فيعدم وجوده في مقام القضاء
 فعبارة سواد الوجه فان الوجه هو الوجود الاضافي الحاصل من فناء الوجود الحقيقي

فاذا عدم فقد اسود. وروى عنه صم انه قال لا يورثني الزاني حاي
 يني وهو مؤمن ولا يورثني السارق حاي وهو مؤمن. وجه الجمع بين
 وبين قوله صم من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان زنا او كرم هو ان يكون بمعنى
 المقاربة والمشاركة بمعنى ان الزاني والسارق حال حصولهما منه في حالة مقاربة
 حال الكفر مشاركة لم فاطن كرم عليها مجاز او محال الثاني على الحقيقة فان العمل الحسن
 من الايمان. وروى حماد عن ابراهيم الاسود عن عائشة انها قالت
 كنت افرك الخبيث في ثوب رسول الله صم فيصير فيه. وروى عن
 ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار قال سمعت عائشة تقول ان هذا
 كانت تغسل الثوب في ثوب رسول الله صم. وجه الجمع بينهما حمل الاول
 على فقد الماء الثاني على وجوده وفائدة الفرق تخفيف النجاسة وتسهيل غسلها
 وازالة نفرة النفس والصورة التي حمل على الاحتياط في الثاني على الوجوب.
 وروى عنه صم انما اهاب دبع فقد طهر. وقال في شاة ميمونة
 الا انتفعتم بجلدها. وصح عنه صم انه قال لا تتقعو امن الميتة
 باهاب ولا عصب. وجه الجمع بين الاولين والثالث ان الحديث الاول
 مخصوص بالثاء لان ذكر بعض العام من مخصوص العام ويحمل الثاني على الانتفاع
 بجلدها بالتذكير ويكون التقدير بذكر كتموا بالتقعو بجلدها ووجه تخصيص
 الانتفاع بالجلد على تقدير التذكير ان تكون الشاة مذكورة فلا ينفع بجلدها
 فبقية الفائدة في الجلد ووجه يكون الاعتقاد على الحديث الثالث. وروى
 عنه صم انه كان لا يصلي على المدين اذا لم يترك وفاء لدينه.
 وقال صم من ترك ما لا هله ومن ترك دينه فاعلى. قيل ان الحديث

الاول منسوخ لان المنقول عنه صم انه كان يصلي على كل مسلم بعد ذلك ولا يستلزم حاله
 ويحمل ان يحمل الاول على دين المعصية والثاني على الدين المباح. وروى عنه صم انه
 لم يرحم ما غر احية اقر عنده بالزنا اربع مرات كل ذلك يعرض عنه ثم رجه
 بعد الرابعة. وفي حديث يحيى بن سعيد عن هشام السدسني
 عن يحيى بن بكير عن ابن قلابه عن المهلب عن عمران بن حصين قال كنت
 مع رسول الله صم اذا نزل امرأه من جهنم وهي حامل من الزنا فقلت
 يا رسول الله اني اصببت حدا فاقه على فدعا النبي صم وليها فامر ان
 يحسن اليها فاذا وضعت حملها اتاه بها فامر بها فوجعت ثم صلب عليها وا
 في هذا انها اعترفت اربع مرات. الحديث الاول هو المسموع واما هذا فلم يرو
 احد الا من هذا الطريق والاحاد المفضل للعارض المشرك او يقول جاز ان يكون قد
 ثبت لنا المرأة بعد الاقرار مرة بقرابته اضيفت له افادة فائدة تزيد على الاقرار
 فالتقوية بها عن نكوره. وقال صم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. هذا الحديث
 انما مخصوص بما ثبت من تحريم اسماء بالنسب لا تحريم من الرضاع فلم يبق على عموم
 انهم. وقال صم لا هجرة بعد الفتح. كان في بدو الاسلام كل من اسلم خرج
 البلاد وجب عليه ان يهاجر الى النبي صم الى المدينة ليهاجروا معه ولهذا كانت المدينة دار
 الهجرة لما هاجر النبي صم اليها ووجه ما هاجر اليها في زمانه ثم صم بعد عام الفتح لما
 الحديث. وقال صم عادي الارض لله ولرسوله صم ثم هي لكم مني فت
 احية وهي له. هذا الحديث يعارض ما ثبت في اخبارنا ان كل ارض لم يجر عليها ملك
 مسلم فهي للاسلام لا يجوز لاحد احياء الا اباذنه فلو احياءها اصد بغير اذنه كان له
 انزلها فيجب تخصيص هذا الحديث بما احيى زمانه صم. وقال صم لو استقبلت

من امرى ما استندت لما سقت الهدى **ار** لو كنت اعلم ما نوال الله امرى في
 المستقبل لما فعلت الذي مضى من امر الذي فعلته وعني به سوف الهدى وقران الاحرام
 وهذا باب النسخ والمنسوخ فان لم يكن كان وانا واذا السعيد والقريب ثم نسخ بآية
 التمتع لم يعد ويق حكمه اهل مكة وحاضرها **وقال** ص في صلوة العشاء لولا
 ان اشق على امته لجعلت وقت الصلوة لهذا الحين **هذا الحديث** كان في
 حالة تاحير النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الاخرة حتى نام اكثر النساء والصبيان فاستبطاه الصغار حتى ناداه
 بعضهم الصلوة فخرج صم عليهم وقال ذلك ففهم دلالته على افضلية تاحير العشاء **وروي**
 عنه ص انه قال صلوة الرحم تزيد في العمر **فيل** كيف يكون لك وهو متعمد يقول فاذا
 جاء اجلهم لا يتأخرون ساعة ولا يتقدمون احدا **بيان** هذه الزيادة تكون اما بغير
 الرزق والبرق وعافية البدن لما قيل ان الفقر هو الموت الاكبر وفي الحديث ان الله نعم اعلم
 مواعيد انما هي عتده ثم رآه مولى لم يشف الخوص فقال يا رب عتدي ان تمتد فقال قد
 فعلته فانه قد افقرت ولهذا قالوا الفقر هو الموت الاكبر ومنه قول بعضهم **ليس** ما فكتنا
 بميت اغما للميت ميت الاحياء **فاد** اصح تسمية الفقر موتا ونقصا في الحياة ص ان الغنى
 حياة ويصير المعنى بزيادة العمر الغنى بنوع من التور ويؤيد قوله **ع** اذا املكتم فاجروا
 الله بالصدقة واما بغيره ان الله يكتب اجر العبد معينا وبنيته وتركيبه لا يقتضيه بل يقتضيه
 ما هو دونها فاذا وصل رحمه رتبه تركيبة بنيته حتى يصل الى ذلك القدر والمشيء العلم
 الذي لا يستغنى عنه ولا يتقدم وهذا الناول **ار** بلسان ارباب المجاز ومجي
 في هذا زيادة **وقال** صم الصدقة تدفع القضاء المبرم **هذا الحديث** فيه ما في
 الاول والقضاء لا راد له كما ورد لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ومجاريه ان العبد قد
 يستحق بدونه عقوبة وذلك يكون قضائه الله فاذا انصف دفع عنه نقلة حتى

العقوبة فاندفع ذلك القضاء المبرم بقدرته ومن هذا قوله صدقة السر تطفئ
 الرب لان من غضبه عليه كان معوضا للعقاب الذي هو من قضائه فاذا ناله ندم على ما
 سببا للغضب وفعل من القربات والخيرات والمبرات ما يكون سببا في الرضا والاول
 ذلك العفو ومثاله من اجرة العفو جرم او جرم الخوف منه فامد الى ما كفه عادية
 فانه يحسن يقال تلك الهدية وقفت ذلك القضاء المستحق **وروي** عنه ص انه
 قال سيكون بعدى عليكم ائمة ان اطعمتمهم غويم وان عصيتهم
 ضللتهم **قوله** غويم من الغواية التي هي ضد الهداية لانهم ائمة جور فاتباعهم ضد
 الهدى وضللتهم بغير ملكهم بسبب ربه لانهم ياخذون الناس بالقر على انبائهم
 والافتداء بغيرهم فمن يطعمهم او لغوا به الفركا في دولة في امية وبنو العباسي
لهم **وروي** عنه ص انه قال انكم لترون يوم القيمة كما ترون
 القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته **فيل** فيه تشبيه وتجليل القو
 مسئلة لذلك احبب الله على من هذا المعنى من يقول بغير الرواية البصرية في الدنيا
 والاخرة بانه بعد تقدير صم الحديث يحيل الرواية على المعنى المجازي الذي هو العلم
 بجمايئة وبين الادلة العقلية اذ روي الرواية بمعنى العلم في لغة العرب الخ لا هو
 الشبهة ومن ذلك قوله **ع** لم تزلوا كيف الظل الممر ان الله على كل شيء قدير
 فانه بمعنى العلم قطعا وهو من باب تسمية المسبب باسم السبب الرواية البصرية سبب
 للعلم فاطلق عليه كما هو اما على ما لا يلبس الاشاعة فانهم قالوا ان الرواية هنا بمعنى
 البصرية جملة على الحقيقة ولا يلزم مع ذلك التخصيص والتشبيه لانهم كثر الرواية بقرينة
 القول والتشبيه على الحقيقة ليجب ان تكون في جميع الحالات بل التشبيه بالظهور
 والشره اذ العرب يشبهون الشيء الظلم بالقر والشمس فيقولون اظلم من القوا

ففيه بالبرزخ وانما خسر ذلك لان الميثاق لما خسر من غير ادم في قوله نعم الست بربكم قالوا ايل
قد جعل الله في البحر واد البحر تعاينه ولهذا جاء في الدعاء عند اللام امانتي اديتها وميثاقي
تعاينته فاشهد له عند ربك بالموافاة يوم القيمة **وروي عنه** انه قال رايت
رب ليلى المعراج في احسن صورة فوضع يده بين كفي حتى وجدت
برد انامله بين ثديي **هذه الرواية** لا يجوز ان تنسب الرواية فيها الى النبي
لم تكن به كما توهم جماعة من الجهال بل كانت بالبصيرة لان الواجب لطريق العقل ان يولد
بحكم الاصول لا يورث الى التجسس والحدوث والتحرير الموجب للمكان كما وجب تاويل اليد
بالقدرة والجناب بالطاعة والوجه بالتواضع وبالذات اخر **فمن قوله** رايت
ليس المشاهدة بحقيقة الكشف لظهور المتعاليات في صورة هي احسن الصور واجمعها تلك المتعاليات
والظن ان الصورة التي رآها فيها وشاهد معانيها بالانوار التي اكمل الصور واجمعها تلك المتعاليات
ليس الصورة المحمدي التي هي احسن الصور واشرفها واجمعها تلك الكمال وصفها الجلال اذ لا يمكن
مشاهدة الحق نعم وروية على التمام الا في صورة الانسانية الكاملة التي جميع كمالها حاصلة
بالفعل وفي غير الكمال الاعلى التمام وقوله وضع يده المراد باليد هنا القدرة وكيفية
عن الآثار الحاصلة عند ذلك الكشف كونها بين كفيه او بين ثدييه لانها محل القلب
الذي هو محل آثار الكشف ومنه البرد الحاصل عن ذلك الوضع لوجود اليقين النافذ
ووجه المناسبة بينه وبين البرد سكون صلبه عن الطلب ولهذا جاء في الحديث من وجد
برد اليقين استغنى عما سواه وازايفته الى الاناملين باب الشيخ الاستغارة لشمس
اليد على الانامل السبعة ولها من كنفه المعنى من حيث تعدد آثار القدرة فجاز ان يسمى
واحد من تلك الانامل لان الآثار الحاصلة من الفيض المتوقف على الكنف المذكور كما
كما لا تعدده **وروي عنه** انه قال ان الله تعالى خلق ادم على صورته

اضطرب اهل الكلام في تاويل هذا الحديث فقال قوم اراد خلق ادم على صورة الله
عليها وقال قوم ان الله خلق ادم على صورة عنه وقال قوم ان الحديث لا يقضي
فان الله خلق ادم على صورته يريد ان الله خلق ادم على صورة الوجه وزاد قوم في
الحديث انه ربي رجل يضرب وجهه اخر فقال لا تضرب على وجهه فان الله خلق ادم
على صورته اراد على صورة ذلك الوجه وكل هذه تاويلات بعيدة وابعدها
قول بعضهم اراد الله خلق ادم في الجنة على صورته في الارض وقول الاخران الصورة
ليست باعجب من اليد والاصابع والعين وانما وقع الالف بتلك الجبهة في القرآن
ووقعت الوحشة في حق لانها لم تات فيه ونحن نؤمن بالجميع من غير ان نقول فيه
بحد او كيفية فان فيه اعترافا بالعجز عن تاويل الحديث فاما الحديث في القرآن من اليد العين
فتاويلها في التفاسير مذكور فلا يخفى ان يقى المراد بالصورة هنا الصورة المعنوية
كالقيام صورة المسئلة كذا ويراد بها معناها ويكون التقدير ان الله خلق ادم
على صورة معنوية لشبهه بتلك المعاني الالهية المشاهدة في الصفات والكمالات
والافعال فان ادم شتم على صفات وكمالات مناسبة مماثلة للصفات
الالهية جبهة ما قال بعض اهل الاشارة المراد بالتم في الحديث ان كمال الانسان
الكبير في العالم بأسره وان كمال العالم الصغير فهو ولد السخنة لقولهم العالم نشأ
كبر والانشاء عالم صغير ويكون المراد ان الله ليس بغيره من المظهرين العظيمين
بمعنى انه على صورته ان فيه تمام المظهرية التي تظهر في الصورة الالهية المعنوية
بجميع صفاتها ولو ازيدها اذ لا شيء اكمل من صورة الانسان معرفة الله نعم
ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه **وروي عنه** في حديثه ان الله
الجامعة للكمالات الاسماء والصفات **وروي عنه** في حديثه ان الله

العقيد بولاية حماد بن سلمة انه سئل ما كان ربا قبل خلق السما والارض
فقال ما كان في عاء ما فوقه هو ماء وما تحته هو ماء **فهر بعض العلماء ان حديث**
له رزبه هذا مختلف فيه وجاءت فيه الرواية بالفاظ تستلزم والنقله لارباب وحماد بن
سلمة انما رواه عن وكيع بن جعفر وهو غير معروف بين اهل الحديث وقد تكلم في تاويله بعض
اهل اللغة فقال العلاء السخا ان كالحرف مدودا وان كان مقصورا فانه ارادة عاء عن
الناس كما تقول عني شيء وعن الامر فلا اعني عن كذا اذا اشكر عليه لم يعرفه وكما خفي
عليك في وعمر عليك ثم قال وما قوله ما فوقه هو ماء وما تحته هو ماء فقد زاد قوم فيه استحيشا
من ان يكون فوقه هو ماء وتحت هو ماء ويكون هو بينهما والظن ان ذلك لا يوزن والوحش ايضا
والذي سئل للفقيه ان المراد من الحديث المعنى الثاني من العاء بالقصر ضد البعد وباد به عدم المعرفة
قبل خلق الاثار الظاهر بها وفيها الامارات الدالة على معرفته ويؤيد الحديث القدسي كنت كثر الخفيا
فاجبت ان اعرف فخلقت الخلق لا عرف واما قوله ما فوقه هو ماء وما تحته هو ماء فهذا هو المورثا وهو
اشارة الى ان في كل شيء في تلك المرتبة وعبر عنه بالفوق والتي تقريرا الى الازمان وخضها ون
بارة الجاهلان معا على ما غير طبع في الانقياد ان في ما على ما في كل ذلك اشارة الى ان في الجنة بالكلية
وانما خص الهواء باضافة الجهة الى الاشياء وجودا بالنسبة الى وجود الاجسام لان الماء جاح
الهواء والاشارة بقوله امر المؤمنين في بدء الابدان ثم انشأ خلق الجن والانس والانس والانس
وسكان الهواء ويريد به الهواء الذي هو في الماء الذي كان منه بدء الابدان ففي وجوده
ليد على انه لم يكن معه تلك المرتبة كشيء ويؤيد قوله ما كان ربا الله ولا شيء معه وكذلك هو الان ولهذا
قال اهل الاشارة ان مرتبة الاصلية هي مرتبة العائدية التي لا يلد منها شيء من الصفات والاعمال والافعال
فمرتبة العلم التي هي الحد في تلك المرتبة لا يمكن العلم ولا وصول العقول اليها بعد ان
الموصل فلما انتزل من تلك المرتبة الى مرتبة الواحدة التي هي مرتبة الصفات والاعمال والافعال

ظلت المسبوا والافعال وجعلوا اسطفا التميز والمعرفة **وفي حديث عنه**
لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر قال بعضهم ان العرب كانت تقول اصابه الدهر
بكذا او نال الدهر بقوارعه وحوادث الدهر وظن في الدهر حتى كانوا يقولون لعن الله
ومعه المنون والمنية كما قال شاعرهم **امن المنون وربيه تنوج** والدهر لن يعبس مني نجو
فكانت تقول الامن رب الدهر وصره تنوج ومع ذلك قوله نعم من يعبس رب المنون
امر رب الدهر فكانوا يسيبون هذه الافعال الى الدهر كما حكاه عنهم في الكتاب العزيز
وما يهلكها الا الدهر فمخ لا نسبوا الدهر لا تنسبوا هذه الافعال والحوادث اليه لانها
واقعة فيه لا منه لان الله تعالى هو الذي يفعل ذلك السب فاذما سبتم الدهر وهو
الوسيل الى السب فاعل السب لان الدهر والمضاهاة فيه كلها قد رها فيه وليس
فقال ما لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر فيمنه امر هو الفاعل والمجرب له الافعال
فاجراء مجراه مثل قول شخص فعل الوزير كذا فيقول الاخر لا تسبوا الوزير فان الوزير
هو السلطان ويكون المعنى فعل الوزير انما هو بامر السلطان **وفي حديث**
عنه ما قال الله تعالى يقول من تقرب اليه بشرا تقرب اليه فاعا ون
تقرب منه راعا تقرب منه باعا ومن اتاني شيئا اتيت به رولة
هذا حديث بالتمثيل ومعه ان من اتاه بالطاعة سرعا اتيت به بالسرعة
اسرع من اتيت به بالطاعة ولكنه غفر ذلك بالشيء والسرعة تقريرا الى الازمان كما يقال
فلا يسرع الى الشر وليست المنة اليه بل المراد الاستعجال في فعله وعدم التوقف والانتظار
ومنه قوله نعم والدين سعو في اياتنا معاجز نيز وليست المنة مشوا اليه وانما المراد
اكرموا بنيانهم واعمالهم **وروي عنه** ما ان ابن ام مكتوم استاذن
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده امرتان منان واجه فامرهما بالاجتناب

فقال يا رسول الله اني اعلم فقال نعم افعلوا وان انما هذا الحديث ^{مطلوع}
 يخرج نظر الرجل على المرأة كما يحرم نظر المرأة على الرجل من غير فرق وانها كما يحرم عليها الاحتجاب
 عن ان ينظر اليها الرجل كذلك يحرم عليها الاحتجاب عن ان تنظر الى الامم وفيه اشكال من حيث
 اجماع العلماء على انه لا يحرم على النساء ان ينظرن الى الرجال وان استترن وقد كن النساء
 يخرجن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد ليصلن مع الرجال ولكل فاكوا في تفسير قوله تعالى
 ولا يبدين زينتهن الا ما طرقت منها ان الكحل والخاتم واجبا لبعضهم بان ذلك خاص
 بنساء النبي صلى الله عليه وسلم لئلا يراه الخفاف حقن فوجبه عليه بن عطاء آية النجاء الاحتجاب الواسع
 اجمع الامم والبصير اللخروج للسف المباح فيه وعن جرجان النجاء وفيه الاجماع
 نظر فتقطن له **وروي عنه** صلى الله عليه وسلم ان فضة بان الخراج بالضمان ومعناه
 ان العبد مثله لشيء به المشتري فيغله حينئذ يظهر على عيبه
 بالعيب ان لا يد ما صار اليه من غلته وهو الخراج لانه كان ضاها
 له ولو مات مات من ماله **وروي** في المصرة انه من اشترى
 مصرة فهو بالخيار ثلثة ايام ان شاء رد لها وردد معها ما عاتل طعام
 يصير هذا الحكم في المصرة مستثنى من عموم الحديث الاول فمعناه ان الخراج الضمان الا في المصرة
 فالنسخة مخصصه للاول فلا تعارض وايضا فالفرق حاصل بين المصرة وبين غلة العبد
 فان لبن المصرة كان موجودا وقت البيع فادخل في ملك المشتري الا حال البيع فادخل
 بطل البيع بالرد والتبديل وجب رجوع الملك المباح لوجوده وقت البيع ولا
 لك غلة العبد فانها لم تكن موجودة حال البيع بل الموجود ليس العبد
 والغلة ملكها المشتري فمحصولها ملكه فلا يجوز له ابد العبد لانها ليست ملكا
 للبيع لعدم وجودها حال البيع فافترقا فلا تعارض بين الحديثين لورود كل منهما على

جهة خاصة لا تعارضها الاخر فتدبر **وروي عنه** صلى الله عليه وسلم انه قال الجار حق
 بصقبة معناه ان الجار احق بما لا يصقه من دار جاره والمقبة الدخول بلا اذنه
 قال الشافعي كوفية نازح عليها لا اثم دار ولا صقبة لئلا اثم دارها لا اثم
 ولا صقبة لا اثم لا صقبة **وروي عنه** صلى الله عليه وسلم والراوي فتأدق عن الحسن
 سمرق عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حارب الدار احق بدار الجار والارض **وروي**
 الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر قال انما جعل رسول الله
 الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وضرت الطرق فلا
 شفعة **الحديث** الحديث هو المسمى فان الشفعة لا تثبت الا في المشاع دون
 المقسوم والمحدثان الاولان يجوزان على بقاء الشفعة في الطريق وان حصلت
 القسمة في غيره ويدل عليه قوله وضرت الطرق يعني وقعت القسمة التامة حتى في الطريق
 ثبت طريق كل من المقسوم صدق فيدل على انه اذا لم يحصل في الطريق لم تنفك
 الشفعة **وفي الحديث** عنه صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذبايح انا واحدكم قال
 فان في احد جناحية سما والاخر شفاء وانه ليقدم القسم ليوخر الشفاء
وهذا الحديث يدل على طهارة ميت ما انفك له لان المقل يقصر الى الموت غالبا
 خصوصاً في الطعنة الحار فلو نجا الذبايح بالموت لما صح الامر بالمقل على الاطلاق لما يلزم
 من نجاسة الطعنة والامر بهذا لا يخفى على من يعلمه بالادب اشارة الى مصلح دينويه
وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ليردن على الخوض اقوام ثم ليخجلن وكن
 فاقول رب اصحابي اصحابي فيقولون لك لا تدر ما احبوا بعدك
 انهم لم يزلوا يمدون على اعقابهم منذ فارقتهم فاقول بعدوا وسمحا
 لمن بدل عهدي **فان قيل** ان من كان عالما بما يقع منهم قبل وقوعه فكيف صح نفي علم

بما حدثه بعد قلنا ان العلم المنفي هو علم المشاهدة فيكون المعنى في قوله انك لا تدري
 ما حدثه يعني انك لم تشأ احد ثوبه منهم بعد موته ^{تلك} وعلم الاول كان متعلقا بما
 سيقع منهم على كليا غير متعلق بزمان معين ولا ريب في معارضة العلمين **وقال**
 صم اذا لم تستفعل ما شئت **صيغة الامر** من اليست على حقيقتها حتى يصح لمعاينة
 قوله صم الخياصة من الايمان بل **صيغة الامر** عن المحب ويكون تقديره ذالم تستفعل ما شئت
 ولا ريب ان الجوامع لا كثر الناس من فعل ما يهتلك مروءتهم ويحط في اقدارهم بين انباء
 الخبز واكثر العقلاء يلاحظون ذلك وان لم يله حظوا الاوامر والنواهي الشرعية فاذا
 من شخص عدم المبالاة وترك الاحتياض خوف حط المرتبة لم يبق له من فعل ما يشتهي وتطلبه
 نفسه الامارة فيقع منه كل ما تشاء نفسه **وروى عن** شعبة عن جابر بن عبد
 بن ابي الاسود عن ابيه انه صلى مع رسول الله صم واذا وجد ان لم يصليا
 في ناحية المسجد فاعلمها صم في ان ترتعد فرائصها فقال صم ما منعكم
 ان تصليا معنا فقالوا قلنا في حالنا فقالوا فلا تفعلوا اذ صم
 احدكم في رحله ثم ادرك الامام وقد صلى فليصل معه فانها له نافلة
 وفي هذا دلالة على استحباب عادة الصلوة للهفد مع الجماعة ويكون من باب اقتداء المنظر
 بالمفتر من فان الامر من الاستحباب بلالة قوله فانها له نافلة **وروى عن** عيسى
 عن سعيد بن السائب عن نوح بن صعصعة عن يزيد بن عامر مثله
وروى بن يزيد بن ربيع عن حسين بن عمر بن شعيب عن سليم مولى
 ميمونة قال انني كنت بن عمر على البلاط وهم يصلون قلت لا تصلي معهم قال
 قد صليت الخ سمعت رسول الله صم يقول لا تصلوا بصلوة في يومين
ثم هذا الحديث يقتضي المعارضة للمؤثرين السابقين عليه ويمكن جملة على انه من صلح جماعة

في الحديث ما رواه
 عن جابر بن عبد الله
 عن ابيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم
 في الحديث ما رواه
 عن جابر بن عبد الله
 عن ابيه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم

فلا يصح مع جماعة اخرى تلك الفرضية بعينها ويكون الذي المتأثر به لينفي التعارض
وروى عن سفين عن ابي اسحق عن الاسود عن عاتبة ان النبي
 كان ينام وهو جنب عن غير ان عيس ماء **هذا الحديث** معارض لما روي في
 اذا اراد ان ينام وهو جنب في وضوء الصلوة وكذلك اذا اراد ان ياكل او ينام نوا
 يعني وهو جنب مكنه ورد في الحديث ويمكن التوفيق بان يجعل هذا الحديث في الاعيان فاعلم
 اولاً كان مستحبا لا واجبا وتركه في الثلاث ليتبين للناس ان ما فعله اولاً لم يكن واجبا
 فانفي التعارض **وروى عن** حريز بن حازم قال سمعت عبد الملك
 بن عمر يحدث عن عبد الله بن مفضل بن مقرن انه قال في قصة ابي
 انه قال صم واما بال عليه من التراب فالقوة والهرق معا على مكانة ما
 العمل على هذا الحديث لموافق للاصل ولا يعارضه ما ورد عنه صم حين الاغتسال
 في المسجد قال صم صبوا عليه كجا لا من ماء او قال في ثوبه من ماء في حديث مستند على هذا
 الحديث لان في هذا زيادة على المتقدم في ان اغتسل الراوي المتقدم تلك الزيادة لانه
 لم يشاهدوا وغاشا به صب الماء فروا ما شابه هذا فاذا روي الثلث معه زيادة اخذ
 التراب لم يكن معارضا لما رواه الاول هذا ان كانت الرواية للفعل واما ان كانت
 في ان يكون الراوي لم يسمع الامر بقلع التراب كعه الثاني فلا معارضة ايضا
وروى عبد الله بن موسى عن اسامة بن زيد عن شهاب عن ابي
 سلمة عن ابيه قال قال رسول الله صم صيام رمضان في السفر كقصره في
 الحضر **ولا يعارض** هذا الحديث ما تقدم وهو المروي عنه صم حين مثل عن الصيام
 في السفر فقال ان شئت فسم وان شئت فافطر لان الحديث السابق مطلق وهذا الثاني
 معيد برب رمضان فيحتمل المطلق على المعيد بعينه كذا في النافلة فلا تعارض **وروى**

فاحمده ويؤيده ما روي عنه ص انه قال اذا حدثتني عن محمد بن قيس فاعرضوه علي كتاب الله فان
 وافقه والا فاضربوا به عرض الحائط واما الحديث فيدل على الامر بالكتاب لجميع احاديثه
 المعلوم انه ص قاله وجميع سنته مما لا يخالف القرآن فان ما خالف القرآن فليس منه ص
 وفي الحديث انه ص قال تكلفوا من العلم ما تطيقون فان الله لا يجر حجة
 علوا وفضل الاعمال اذ ودها وان قل ارقدون على فعلكم هو لغير ما جئتم
 الكل والملاية قوله لا يعمل حجة علوا في باب المقابلة ومسمى الرضى بهم مقابلة فهو من
 باب المجاز مثل وكروا وادكر الله ص وفي حديث الجاهلية قال قال رسول الله ص
 ان الدين ليس وحاسا والدين الا غلبه فددوا وقاربوا والبشوا
 اركبوا في الاجتهاد في الاعمال وافعال الطاعات مقاربتين للغاية ولا تكونوا فيها متساهلين
 فان بلوغ الغاية شديدا عليكم لا تقدر ان عليه لانه ما من غاية الا وفوقها غاية وهو الله
 عظيم لا يمكن لاحد ان يبلغ توفيقه حقيقة يكون من اهل الغاية فكونوا من اهل المقاربة للغاية
 والاخذ بالايراس الله نعم يقبل منكم اليسير ويعفو عن الكثير ص وروى عنه ص انه قال
 ان الله يحب المحيى العبي المتعفف وان الله يبغض البليغ من الرجال
 يريد به هنا كثير الكلام في الامور الفضيلة لا الفائدة فيها لاظهار البلاغة بقصد الرياء
 ونحوها والناس من سطوة الشاؤم على الكمالات التي يسميها قلوبهم قوله العبي
 من ليس له قوة التكلم والمراد به هنا الذي لا يتكلم فيما لا يعنيه او فيما لا فائدة فيه من الغوايات الزائدة
 الى الامور الاخرى وليس المراد به من الشاؤم والالم يكن صفة حال ص وروى ان العباس
 سأل فقال يا رسول الله ما الجاهل فقال في اللسان ص الجاهل حلية الانثى
 الكافية لسانا في عباراته عن الامثاء التي لا بد من التكلم فيها بالعبارات الفصيحة ومن
 هذا عرف الجمع بين الحديثين ص وقال ص ان من البيان لسحرا ص المراد من البيان الفصاحة

مع الحديث
 الذي يروي عن محمد بن قيس
 ما روي عن محمد بن قيس
 في حديثه عن رسول الله
 قلت يا رسول الله
 يا معشر منكم
 ارضا والغيب
 ما لا اقول في ذلك
 الا الحق

والبلاغة بحيث يعبر عن مراده بالعبارات المستحسنات تسميل القلوب هو من كون
 البيان سحرا في استخدام صاحب لقلوب السامعين ومبيل اليهم ص وجاء في الحديث
 ان اكثر اهل الجنة البلاء ص المراد بالبلاء هنا عدم الاستغفار بالامور الدينية
 لغفلتهم عنها وعدم التفاتهم اليها او بلاء من معاصي الله فلا يقربونها اليه او بلاء عاوي
 الله فلا يلتفتون اليه ص وقال ص حين اهل الرخاء كل يومه اولئك
 ائمة الهدى وخصايح العلم ليسوا بالعجل المذاييع البذر ص المراد بالبذر
 اهل الغفلة عما سوى الله لا يستغفرون به عما كواه ويحتمل ان يكون الذين هموا بالذكر بين
 اهل الدنيا ولا يعرفون لقلعة محالطة لهم قوله العجل جمع العجرا وهو قليل التحمل والصد
 في تحصيل المطالب والمذاييع جمع المذاييع وهو كثير الاذاعة بمعنى انه لا يكتفي شيئا من البذر
 جمع البذر وهو سريع المبادرة في الجوابات الدنيوية والمجادلة المقصود بها الغلبة
 واظهار الفضيلة او سريع المبادرة الى الاحوال الشريفة الى البز النور ص وقال ص
 ان الغضبكم الى الثنا ورون المتفقهون المتشدقون وان الغضب
 الناس الى الله من اقفاه الناس للسانه ص الثنا ورون جمع الثنا ورون الثثرة
 من الانتشار وهو منارة الكلام من غير حاجة بل لنيل المخطوط الدنيوية والنفعية
 الذي يظنون للناس انهم ذوو وانهم ذكاء ليقربونهم ويعظمونهم والمتشدقون
 من تشدق بالكلام اذا ملبأ به شذوية وهو رفع الصوت بالكلام وقلة الاحتياط
 في انه لا يباين بكلاما قال حتى يخاف الناس من لسانه ص وروى عنه ص انه قال لا تكثر
 بعد نظام ص يعني لا رضاع بعد بلوغ وقت الفطام وهو ما زاد على حولين وثلاثين
 وذلك يدل على تحريم الرضاع بعد انقضاء مدته ص وروى شعبة عن محمد بن جهم
 عن ابي حازم عن ابي هريرة قال ان رسول الله ص نهى عن كسب الاماء والمراد

نه الشريعة لانها اذا لم تكن ذات حرفة لم تجد الله في رزق فلا كرامة في ذات حرفة
 وروى عن الجاهل الصوف عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن جابر بن عبد
 الانصار عن النبي صلى الله عليه وسلم عن كسرة وجرح فقل اصله عليه حجة
 اخرى يعز ذلك الحرف في الحج وهذا الحديث مخالف لما عليه الاصحاب من ان هذا ليس من
 وحكمة انه لا يحل حجة بعد مدي ويواعد اصحابه بكونه له فجل عند المواعيد فلعلم هذا الحديث
 محمول على هذا المعنى في تقديره فقد اصله اذا بعث مدي وقوله وعليه حجة اخرى مخصوص
 بما اذا كانت الحجة الاولى واجبة والافلا وروى ان الاختصاصه وكضمة الشيطان
 والركضة الدفعة ليلا من اصاب الشيطان الشيطان المشهور بالكتاب لان
 الذي هو بصفات الشيطان وروى عنه انه قال كادت العين ان تسبق
 القدر وادخل عليه باني جعفر بن ابي طالب وهما صارعين قالوا
 تسرع اليهما العين فقال استر قواهما هذا الحديثان يدلان على ان العين
حق وانها تؤثر باعتبار ان النفس الشريفة القوية باعتبار اصل خلقها تقوى على الشيطان
في غير ما تفعل عنها ما هو اضعف منها من النفوس الساذجة ولهذا ان العين لا تؤثر
في كل احد وان هذا التأثير ينشأ بالرقية باسم الله الحى واما الحكيم الغريب مع الاعتراف
ان الشفاء من الله نعم وان هذه اسباب الفيض الله نعم يقع منه نعم الفعل عند اول هذا
قال كذا دواء وعجز ان الله نعم جعل في الشفاء وطابتنا والعض الاذوية وكذا
قوله في الحديث اعقل وتوكل فانه داخل فيما قلناه فيض جوده عقيب الاستسقاء
الشفاء الله نعم والتوكل عليه لامنها وعليه او روى عنه انه لا يتوكل من اكتوى او كثر
بمعنى ان يعتقد ان الشفاء من الكى والرقية وروى عنه انه لا يبيع
الحيطان بالحيوان هذا الحديث يعارض ما روى عنه من ان الله يبيع حيوانه بغيره فقد

ابن الصفة فامر عبد الله بن عمر ان ياحد البعير بالبعير من ابل الصفة والعمل على هذا
 الحديث لما ثبت في الاخبار الصحيحة الاية ان الربا يختص بالمكحل والموتون وان الشية
 انما تحرم في الربو لا مطلق فيجعل النهي في الحديث على الكراهية واخره على الجواز فلا تعارض
وعنه انه قال الوفا بالثقة روى بالبشرى من الله وروى بالبشرى
من الشيطان وروى بالبشرى بها الا انك انظر فيها في النوم وجه
الجمع بين هذا الحديث وبين ما روى عنه انه قال الرواية على رجل طائر ما لم يقبل فاذا
عبرت وقت انك عبر من مظن الرواية يكونها كالطائر الذي لا قرار له ولا نبات حتى يحصل
تعبيل فاذا حصل صار كالطائر الذي اصيب بالفضة او الرمية فوقف بعد طيرانه فأت
الرواية الحقيقية التي عرفت عنها بانها بشرى من الله فمن مات شامته النفس المطمئنة من الرواية
والعالم العلوم وتلك الرواية واقعة عبرت ام لم تعبر لان ما في ذلك العالم كله حقيقة
لا يتغير واما الرواية التي هي من الشيطان فهي ما شامته النفس عن استيلاء
القول الشهوة والغضب عليها فان ذلك ما يحصل به الامور الشريرة باعتبار
الشخص في الامور الواقعة في العالم الجسماني باعتبار حصوله عن هذه الشيطان وكذا
ما يراه الانسان في الامور المرئية في نفسه القوة الخيالية والمتوهمه لانها صور لا
ها واما المتنبان فيقال ما يعبر به فصل ومنها ما ذكره
سرخ حيث قال الفصل الخامس في ذكر احاديث رويت بها هذا القول
تعلق بمعام الدين وجملة من الابواب رويت بالطرق المذكورة وروى
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خلق احدكم يحج في
بطن امره ريعين ليلة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغ مثل
ذلك ثم يبعث اليه ملكا فينوم يا ربك كلمات فتكتب عمله واجله ورجله

وشقي وسعيد ثم ينفخ فيه الروح فان احدهم لي عمل بعمل الجحيم حتى
 ما يكون بينه وبينها الازراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل الآثام
 النار وان احدهم لي عمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها
 الازراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها **هذا الحديث**
 موافق للحديثين معا **الحديث** هو الاصح فظن من حيث سبق **الكتاب** الذي
 هو العلم على العمل كما نطق به الحديث **وعلم الله** هو المؤثر في الاعمال عندهم فالسعيد
 في علم الله والشيخ في شق في علم الله **واعلم** هو المعنوية فاما على راس الاحباط والكثير
 فظن انهم لجوارح الاعمال المحببة للطلوع او ناسخ الاعمال المكفرة للمعاصي عادة
 وشقاوية باعتبار الناقض من عمل الطاعة والمعصية سبق الكتاب يكون بمعنى
 الاحتياط علم الله والتكفير لك **واما** قوله **الموافاة** فلان تأثير الطاعة في
 مشروط بالموافاة بها **ولك** تأثير المعصية العقابا بها **تأخر** منها كما اعتد
 لان حصول الشرط يحصل حصول المشروط ويكون سبق الكتاب بمعنى حصول
 بامر العليم والله اعلم بالصواب **وحديث** عبد السلام بن صالح الخراساني عن
 الرضا عن ابيه موسى عن ابيه جعفر عن ابيه محمد عن ابيه علي بن الحسين
 عن ابيه الحسين عن ابيه علي بن ابي طالب عليهم السلام قال قال رسول الله ص
 الايمان قول باللسان وعمل بالاركان ويقين بالقلب **هذا الحديث**
 في مجموع الايمان الكامل جعل بين الدلالة على الاعمال ليس من اجزائها
 المطلق وفي حديث ابي امامة قال قال رسول الله ص من لم يمنع
 من الحج حاجة ظاهرة ولا مضر جابر ولا سلطان جائر فوات
 ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا وان شاء نصرانيا في التخيير في الموت

على الطائفتين تنبيه على مساواة لها في عدم حصول كل واحدة منهما لانها
 لا يعتقدان الحج فالذي يجب عليه الحج من اهل الاسلام ثم يتركه بغير عذر مانع يكون
 مساويا لها وانما خصصهم بالذكر باعتبار انها اهل حجة مع انهم لا يعتقدون
 الحج فيها وبها النار **الحديث** **وروي** بان يحذف الالف
 قال قال رسول الله ص جاهدوا في الله القريب البعيد في الحرف
 والسفر فان الجهاد باب من ابواب الجنة **وانه** ينبغي صاحب حجة العلم والغنى
 يمكن ان يواد بالجهاد **واما** المعروف والنهي عن المنكر **وروي** النعمان
 بن بشير قال سمعت رسول الله ص يقول حلال بين وحرام بين وبينها
 شبهات لا يعلمها كثير من الناس من اتقى شبهات فقد استبرأ
 لدينه وعرضه ومن وقع في شبهات وقع في الحرام كالراعي حوله
 يوشك ان يقع فيه الاوان لكل ملك **حي** وان حرم الله نعم محارمه
 وفي هذا الحديث دلالة على وجوب تجنب الشبهات حيث ان الوقوع فيها مستلزم للوقوع
 في الحرام والوقوع في الحرام حرام **والسبب** في الوقوع فيه ايضا حرام **فالشبهات** حرام
 ومنها ما قاله **كل سنة** **احاديث** اخر من هذا الباب **وبها**
بطريق واحد **وروي** جابر الارث قال قال رسول الله ص لقد كان
 من قبلكم يؤخذ الرجل منهم فيخفر في الارض ثم يجاء بالمنشار فيجعل
 على راسه فيجعل فرقتين وما يصرفه ذلك عن دينه والله ليتمن هذا
 الامر حتى يسير الراكب من صفاء اليمن الى حضرموت لا يخاف الا الله والله
 على غفلة ولكنكم تعجلون **قوله** والله ليتمن هذا الامر من بين الاسلام والموافاة
 ظهور الامام واستيلائه على البلاد وعموم الاسلام لجمعها **وروي** ابو عثمان

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الهرة قال قال رسول الله ص ان احبكم الى الله احاسنكم اخلاقا الموطون
 اكثافا الدين بالفون ولوفون والبغضكم الى الله المشاؤون بالنميمة
 بين الاخوان الملتصقون لاهل البراء العثرات ^{قوله الموطون اكثافا يعني انهم}
 اهل خفض الجانب وكبر عن خفض الجناح كقوله نعم واخفض جناحك وهو كناية عن لين
 الجانب في حسن الاخلاق والعثرات جمع عثرة وهو وقع الشئ القبيح من شخص مخالفة عاداته
 على سبيل النذرة ^{وعنه} قال قال رسول الله ص من طلب الشهادة صادقا
 اعطىها وان لم تصبه ^{يعني الشهادة في سبيل الله وطلبها بحسن النية القارة}
 مع الله فانه يعطى ثوابها ^{والشهادة وان لم يتفقد القتل في سبيل الله} وفي حديث
 ابي الاحوص عن عبد الله بن العباس قال قال رسول الله ص ان الاسلاف
 بدع غريبا وسيعود غريبا كما بدعوا طوبى للغريباء قتل وما الغريباء قال النبي
 من القبائل يوادهم من انزع من قبيلة بحيث يكون قد خالف اباؤه واعماؤه افعالهم
 واخلاقهم واحوالهم ونزع منهم تقبلا لافعال الصالحين والاختلاف من غيرهم
 في افعالهم واخلاقهم ^{وروي} سالم بن عبد الله عن ابيه عن جده قال قال رسول
 ما من رجل ^{مستلم} فقال الحمد لله الذي ^{عائنه} ابتلاك به وفضلني على كثير ممن
 خلق تفضيلا لم يصبه ذلك البلاء كما ينبغي ان كان ^{لكن ينبغي ان لا يصح} صاحب
 البلوى ^{لئلا يدخر على قلبه الاكسار الا ان يكون البلوى} الا ان يكون البلوى معصية
 فينبغي ان يسعه لعله يرتدع عن فعلها ^{وروي} عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله
 عن ابيه قال سمعت رسول الله ص يقول لعزباء عبد اوله مال فما له للذي
 باعه الا ان يشترطه المبتاع ^{ولا فرق ان يكون البائع عاتيا بماله او غير عاتيا وظاهر}
 هذا الحديث ان العبد ملك ^{وقال النبي ص} المستشار هو ممن ^{احبب}

الشرح

اداء الامانة اليه النصيحة فيما استشاره اذا كان عارفا بوجه المصلحة فيه فان لم يعلم وجه
 ان يقول لا اعلم ومن هذا قال العلماء ان اداء الامانة في باب المشورة لا تكون من باب الغيبة
 اذا تعلقت الاستشارة بآثار ^{وفي حديث البراء بن عازب قال خرج رسول الله}
 واصفا فاحرموا اليه فلما قد مواعكة قال اجعلوا محكم عمة فقال الناس قد
 احرمنا بالحق يا رسول الله فكيف نجعلها عمة قال انظر والكيف امرهم فاجاب
 فردوا عليه القول فغضب ودخل المنزل والغضب وجهه فانه بعض
 لسانه والغضب وجهه فقالت من اغضبك اغضب الله فقال ما لي الا
 اغضب انا امر بالشئ فلا يتبع ^{هذا يدل على ان العتق وقع منهم المخالفة وعدم الا}
 لا اورد في حيولة مما يتعلق باوامر الله نعم ونواهيهم حتى في العبادات فكيف بهم بعد
 فانهم لا مخالفة اسرع وعلى ترك اوامره اقدم خصوصا اذا كان لهم في تلك المخالفة
 في الخطو الذي يوجب وخصوصا طلب الرياسة ونفاذ الامور والنزول بتجصيل الملك الذي
 اغلب الطباع محبولة على حبها فاعرف ذلك ^{ومنها ما قاله} الفصل السابع في
ذكر احاديث تخص مثل هذا القيار ويتها بطريقها من مظاهرها على
هذا المنوال ^{وروت ام سلمة رضى} قالت سمعت رسول الله ص يقول لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله ان تحل على ميت فوق ثلث الاعلى ووجهها والاحداد
 ان لا تكتمل ولا تمسحط ولا تمسحط ولا تمسحط ولا تلبس ثيابا صلبا ولا
 يخرج من بيتها ^{الا صداد على غير الزوج} ^{محمدا} ^{اريد من ثلثة ايام وعلى الزوج مدة اربعة}
^{الزوج عشرة ايام واجبك} ^{هو مضمون الحديث} ^{وروي} انس بن مالك قال
 قال رسول الله ص ثلث طوائف فاحذرنا منها طائفة الى الغد فاني نسيته
 قال ص الم افلك ان لا ترفع شيئا الى الغد فان الله تعالى يرفع عندنا ^{الترجنا}

للشترية فيكون للكرايمية وهو مخصوص بالنظيم من الاطعمة التي تغذيها اذا خرجت
 وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله قال ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويكرم صغيرنا ويأمر
 بالمعروف وينهى عن المنكر. هذا من باب الخاطات والمعاشرات للناس بعضهم
 بعض فان من الآداب الشرعية في ذلك ان يوقر الصغير الكبير وان يكرم الكبير الصغير ليحسب
 اخلاقتهم وتشتت المودة فيما بينهم ولهذا كره ليقول بيننا وبيننا بايا ابناء والمعاد
 بالصغير والكبير الفضل والرفق احدهما. وفي حديث عنه صلى الله عليه وآله قال خير صفوف
 الرجال اولها وشرها اخرها وخير صفوف النساء اولها وشرها اخرها
 هذا الحديث يدل على ان اهل الفضل ايلهم اهل التقوى في اول اهل امور الدين وغيره
 وان الاخر ايلهم الناحية من الرجال والنساء فيعكس هذا الحكم فيكون خيرا
 اخر من لشد حياء المناخرة منهن اذا حضرن مع الرجال. وحدث ابو شريك
 عن منصور عن الشعبي عن جابر قال اشترى من رسول الله صلى الله عليه وآله بعيرا فافترق
 ظره الى المدينة. يعني ان شرا طنار كونه الى المدينة وهذا يدل على جواز البيع مع الرضا
 وروى حماد بن زيد عن محمد بن خالد عن الشعبي عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ليس منا من سلق ولا خرق ولا خلق السلق من السلقه وكرهه الكلام
 مع الوقاصه وقلة الحياء والخلق هو خلق الله والخلق هو سرعة اتفاق المال وتبذيره
 في غير الأغراض الصالحة. وفي رجل خرق اليد اذا كان لا يبق من مالك شيئا الا ونفذه اي
 يعتمه. وروى ابو سعيد الخدري عنه صلى الله عليه وآله قال مثل المؤمن مثل الفرس
 فرس من اخيته يحول ثم يرجع الى اخيته وان المؤمن ليس هو ثم يرجع الى
 الايمان اطعموا طعامكم الانقياد واولوا معروفاكم المؤمنين وجه المناكبة
 بين قول اطعموا طعامكم وبين ما قبله ان يكون كفارة لتلك الغفلة الواقعة بعد الايمان

وعبر السهم على الغفلة العارضة في بعض الاحيان عن قصور الاعتقادات الايمانية في
 الاكبر فيرجع اليه اعتقاده. وروى ابو سعيد الخدري ايضا بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله
 اذ قام رجل من الانصار فقال يا نبي الله انا نصيبت اياك ونجبت الايمان كيف
 ترى في الغزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وانكم لتفعلون ذلك الا عليكم ان لا تفتنوا
 فانها ليست شئتم كتب ان يخرج الا وهو خارج. وهذا يدل على ان الغزل لا ينفى
 الولد ولا يجوز نفقه معه وعلى ان الغزل في المملوكه ليس محرم ولا مكروه لانه من ربه
 عنه وانما بين وجه حكم الله في تركه وجعل فعله وتركه سواء بالنسبة الى ما كتب الله
 في علمنا فعلمنا ان القاء المني في الرحم ليس سبيانا ما في حصول الولد. وعنه صلى الله عليه وآله
 انه قال لا اكل حنكنا. النهر للثنية عن فعله واذا نزهته عن فعله وجب علينا ان لا
 به في ذلك فنشده عنه كما هو بينه عنه لان الاصل عدم التحريم. وعن عيسى بن
 يورد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا بال احدكم فليذكر ذكوه. وهذا
 هو معنى الاستبراء عقبا للبعول وهو الامر بالوجوب والندب بتحقيقه في الفقه
 وروى ابو ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان احسن غير ثم به هذا الشيب
 الحنا والكم. الكم الوكة وهذا يدل على ان صبغ الشيب سنة لما فيه من ازالة العيب
 والنساء. وفي حديث شاذي هو روى عنه صلى الله عليه وآله قال الا امام العادل
 لا ترد دعواته. يحتمل ان يراد به المعصوم فانه اذا دعا الله بدعاء لا يرد الله دعوه
 بل يستجيب له ويحتمل ان يراد به لا يجوز لاحد ان يرد دعوته اذا دعاه لشئ من المصالح
 من جهاد او غيره لكونه واجب الطاعة فتكون لامهنا للنهر وهناك للنفي. وروى
 عبد العزيز بن عبد المطلب عن ابيه عن مولاة المطلب عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال
 من كان يؤمن بالله واليومين فليذكر الله في كل يوم. يراد بالعودة هناك

يسو الاثنا الاطلاع عليه من الامور التي تعييبه والقبائح التي تخفيها على غيره فيدخل في
 العورة الحقيقية والقبائح الدورية مسائر العوا المعنوية فلا ينبغي للمؤمن ان يبحث
 عنها بطلع على ذلك من اجنبه بل الواجب عليه اذا اطلع على شيء من ذلك ان يغض بصره عنه
 ويكفي عن اظهاره وكشفه لتحقيق له معنى الايمان **و** روى عنه **ص** انه قال الوضوء
 نصف الايمان والصوم نصف الصبر **المراد بالصوم** المراد بالصوم هنا الوضوء الحقيقي وهو في
 الاحاد المعنوية بالنسبة الى القلب والاشا والجوارح فيكون نصف الايمان والايامات
 عبارة عن التحلية والتجلية وهما نصفان فالوضوء الذي هو التحلية ونصف التحلية بالانكشاف
 الحق نصف الآخر ويراد بالصوم الاستسقاء والشهوات وانما كان نصف الصبر لان منقسم
 الصبر عن المعصية صبر على الطاعة فالصوم يصير نصفه **و** في حديث **ابن مسعود**
 قال قال رسول الله **ص** لا يتحقق احد فضل الا الى امر الله عز وجل فيه حق
 الا ان يقول فيه **لنا** ليقفه الله يوم القيمة فيقول له ما منعك اذا رايت
 كذا وكذا ان تقول فيه فيقول **رب خفت** فيقول الله عز وجل ان كنت احق
 ان يخاف **هذا الحديث** في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه دلالة على ان
 لا ينبغي بالخوف واستعارة في احاديث اخوة الزعماء ان القيمة مع الخوف ويكفر حمل هذا
 الحديث على ان الخوف الحاصل فيه اما خوف الله او كاد ذلك الخوف على امر حق لا يترك
 العمل الاجل وكاد ذلك الامر ما لا يجوز القيمة فيه كلمة **ممن** القيد **رس** **وعنه** **ص** قال ذكف
 الجنين ذكوة **احمر** **هذا** يحتمل الرفع والنصب اما على الرفع فلا يحتاج الى ذكوة واما على النصب
 فلا بد من ذكوة **وعنه** **ص** انه قال من نام عن فريضة او نسيها فليصلها اذا ذكرا
 ولا كفارة له غير ذلك ان الله تعز يقول اقم الصلوة لذكرك **في هذا الحديث** دلالة
 على فورته القضا لا اذا التوقت فيكون الوقت كرايم في فعلها فيه فوفت ذكرا ما ظرف لقضاها

فلا يصح تاجيدها عنه ويؤكد انه المعلن بها الحديث لان معناه اقم الصلوة لوقت ذكرك
حدث ابن مسعود عن علي بن يحيى الرقي عن ابيه عن عمه وكان يدبر يا قال كنا
 مع رسول الله **ص** اذ دخل المسجد جل فقام فضلى ناحية ورسول الله **ص** يرمقه
 ولا يشعر انصرف فاني رسول الله **ص** عليه فردد عليه السلام وقال له ارجع وصل
 صلوتك فانك لم تصل حتى فعلت لثا فقال الرجل والذي انزل عليك الكتاب
 لقد جهت وحرصت فغلبني وارني فقال **ص** اذا اردت الصلوة فاصن
 الوضوء ثم قم فاستقبل القبلة ثم كبر ثم اقرأ ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع
 حتى تعلى قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن قاعدا ثم
 اسجد حتى تطمئن ساجدا فاذا صنعت لك فقد قضيت صلوتك وما نقصت
 من ذلك فانما تنقصه من صلوتك **ومنا** يدعي ان الطائفة في الكوع والسجود
 والرفع منها واجبة لا يجوز تركها وان من تركها فقد نقص صلوته ونقص الصلوة عما
 يجب لها بمضمون الحديث وانما ذكرت هذا مع ما علق عليه ان لم يكن فيه مزيد فائدة لقيمة الانكشاف
 على هذا المعنى والتبعية على ان ما فعله ليس هو للنفي المصريح **و** في الحديث عنه **ص**
 انه قال امكنوا الطيور من اوكارها **المفهوم** من هذا الحديث انه **ص** من صيد
 الطيور من اوكارها واعشاها فكانه يقول اذ اردتم صيدها فانركوها حتى يطير منها ولا تقصروا
 في اوكارها بالتهجير بل امكنوها ما امرتكم بها ويكون النهر للترديد ويحتمل ان يكون النهر
 الجاهلية وهو زجر الطير للفقار به ويسمونه علم العياقة والنهر هو التقال بها فان الوا
 منهم كان اذا بكرة الحاجة مغلسا ولم يحد طيرا طيرا استيقار به عند الطير ذكره فاجب حجبهم
 لتيقار به فحاجته في ان يفسد فيها او يرد فنهى النبي **ص** عن ذلك وقال امكنوا في حواجكم وانركوا
 الطير في اوكارها ولا تهيجوا بها منياع الخلق باخلاق الجاهلية امر بان الانكشاف على الله

وفي حديث الطير انكشافها عن امرها
 تغيبها كما هو ظاهرها

ثمة برف الامور واعتماد عليه ويحتمل ان يراد بالطيور النفوس الناطقة وبالاوكار الابدان
 وامكانها في اركان استعملها بالتعرف في ابدانها وعدم تعطيلها بالنوم والبطالة فانها
 انما جعلت في هذا البند لتعرف فيه وتعمل به فعدم امكانها منه بالتعطيل مخالف للعرض
 المقصود منها **وفي الحديث** عندهم انه قال طلعت في الجنة فرايت اكثر اركانها
 البلاء واطلعت على النار فوجدت اكثر اهلها النساء **الرواية** بناءً على ما
 لم يتوفى حتى الوجوه من الصنفين ومعناه ان كل من كان ميله الى القوم الشريين لغرضه
 اكثر حتى يصير ذائلاً للاخلاق ملكة واما الرجولية فمن الميل الى منع القوم العقلي
 حتى يكون الكمال ملكة له والفهم والاعمال الاثنية الحقيقية المحضة **والثاني** هو الرجولية
 الحقيقية المحضة وما بينهما مراتب كثيرة **والثالث** هو ما يقرب الى الله **وروي** مالك عن
 سالم عن ابي النصر عن ابن جبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو كاشف
 خفيه فقال غطها فان الفخذ عورة **هذا يدل على ان ما بين السرة والركبة عورة**
الرجل ويحجبه في الاحاديث طبعاً **وروي** يحيى بن احمد بن صاعد عن عبيد
 يحيى الاموي عن ابي بكر بن عياش عن عاصم عن زهير بن قيس عن ابي الخطاب عن
 ابي طالب الشامي فقال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل مقامي هذا فيكم فقال حين
 فركم قرن اصحابكم الذين يلوونهم ثم يفسدوا الكذب حتى يجعل الرجل انفسه
 قبل ان يسأل عنها في اراد بمجوعة الجنة فليعلم الجماعة فان الشيطان
 مع الواحد ومن سرتة حسنة وسائته سيئة فهو ممن **هذا يدل على**
 اخذ السنة والاحاديث بعد قرن الصبي والذين يلوونهم يوجبون الاحياء فلا يؤخذ الا
 عن جماعة يغلب ظنهم على صدقهم ولا ياختار الواحد على غيره فلو كان فيهم وفيه دلالة
 على المنع من العمل بالواحد **وروي** عنه انه قال الخلافة بعدى للثلاث سنين

في الحديث عندهم انه قال طلعت في الجنة فرايت اكثر اركانها البلاء واطلعت على النار فوجدت اكثر اهلها النساء

وروي عن ابي جبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو كاشف خفيه فقال غطها فان الفخذ عورة

ثم تكون ملكاً عضوياً **يريد** بالخلقة الخلافة الواقعة بعده الفهم حصواها وشيئها
 خلافة بين الناس ثم انما بعد المدة تقير بين الناس خلافة بل ملكا ولا يراد الخلافة
 الحقيقية الواقعة من الله فانها لا تنقطع ابداً ولا يزول اكرمها عن اهلها في وقت لا وقت
 لان سنة الله لا تتغير فيها ولا تبدل **وروي** عن الشرف عظمى جلان عند
 النبي صلى الله عليه وسلم فسميت احداهما ولم يسمت الاخر فقيل يا رسول الله سميت هذا ولم يسمت
 لهذا فقال ان هذا حمد الله ولم يحمده الاخر **وفي** هذا الحديث دلالة على ان اسمها
 التسمية ثم روي عن محمد بن العباس **وروي** ابو سعيد الخدري قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هلك المثلثون قلنا يا رسول الله الا من فاعادها دلتنا ثم قال الامن قال
 هكذا وهكذا وقليل ما هم **تقديره** الا من فخره جهاته من اعمال الخيرات والفضل
 والمبرات وصلته الارحام وبر الاخوان وكرام الضيفاء وامثال ذلك **وحفظها**
ما قاله **الفصل الثاني** في ذكر احاديث تشمل على كثير من الادب وعلوم
 الدين **روايتها** **الفصل الثاني** بطريق واحد **قوله** **قال رسول الله**
صلى الله عليه وسلم لا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم
فخرج عن مؤمن كونه فرج الله عنه كونه من كونه يوم القيمة ومن سئل عن
يوم القيمة **اراد** المجوز ان يظلم ولا يجوز ان يسلم الى عدوه مع قدرته على نصرته بل يجب
 عليه ان ينصره من يظلمه **وقال** من كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالامام راع
 وهو المسئول عن رعيته والرجل في اهله راع وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيتها
 راعها راعية وهي مسئولة عن رعيته والخدم في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته
 والرجل في مال ابيه راع وهو مسئول عن رعيته وكل من سئل عن رعيته **بل** والانس انفسه
 راع على جوارحه وقواه فهو مسئول عن رعيته وان لم يكن فيه من رعيته ايها الا انه

ذوقه ولا يذوقه ذلك **وقال** من فأنه صلى العشر فكانوا يؤثروا له وماله **اراد**
 عن ابيه وماله وصار محروقا عليها وهذا عتابه **وفي حديث** ابن عمر قال **رايت** رسول الله
 يصلي على راحلته في السفر حيث ما توجهت فطوى عابو محيما غير انه لا يصلي عليها المكثفة
 هذا يدل على ان النافلة في السفر يصح صلواتها على الراحلة اختيارا دون الحفر والام يكن
 لذكرانه صلى الله عليه وسلم فائدة **وفي الحديث** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بركبة الفطرة تؤدي
 قبل خروج النكاح الى المصلى **والظاهر** انه من المالكين لان لو اخرجها بعد ان صلى العيد
 ردا للشمس لم يكن يجب اخرجها قبل الصلوة **وفي رواية** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض ركعة
 الفطرة من رمضان صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وانثى
 انما خص التمر والشعير لانهما غالب قوت الحجاز يومئذ فعلم انه ان الواجب صاع من غلب قوت
 البلد على كل الراس **وفي رواية** انه كان يقول في تلبية لبيك اللهم لبيك لا شريك
 لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك **ذكر** هذه الصورة العلامة
 في الحج رواية واختارها على سائر صور التلبية الواردة في الروايات **وفي حديث** ابن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل ما يلبس الحر من الثياب فقال لا يلبس العتيق ولا السراويل
 ولا العمام ولا البرنس ولا الخفان الا ان لا يجد نعلين فيلبس الخفين وليقطعها
 اسفل الكعبين ولا يلبس بصره ورسا ورسا ورسا ولا تنقب المرأة ولا تلبس
 القفازين **قوله** وليقطعها المراد بالقطع هنا الشق اشرق الخفين عن طرقتهم
 وهو هو واجبت هذا الحديث يدل على وجوبه وانما خص مذهب النوعين من الخفين لانهما
 في الحجاز لانهم كانوا يصبغون بهما الثياب فيه دلالة على تحريم الثياب للمرأة ونحو
 القفازين وهما ثنية قفاز وموشو بان بينهما قطن يلبس على الكفين **وقال**
 من ما وعليه صيام شهر فليطعم عنه وليه مكان كل يوم مسكينا **الامر** من اللوح

لكن بشرط ان يكون قد تمكن من قضاءه ولم يقضه والا طعام يلهو من حال الميت او من حال
 الولي الظاهر من حال الولي المتوجه الى الرية **وقال** من لو ان لابن آدم مالا واد مالا ولا
 ان يكون له مثله ولا يملكه جوف فخا دم الا الزاب ويتوب الله على من تاب **هذا**
 على ان حب الدنيا في جملة الذنوب التي تجب التوبة عنها ولا يسقط عقاب الله عنها الا في غير
 الكبرياء الا ان يعفو الله عنها **وفي الحديث** انه صلى الله عليه وسلم يبيع تمر التخل حتى ياكل منه
 او يؤكل حتى يوزن قال قلت ما يوزن فقال رجل عنده حتى يحزن **هذا**
 يدل على الكراهية الا ما اخرج به الدليل وهذا يدل على ان بيع الثمرة لا يجوز حتى يبيد اصلها
 بان يبلغ حاله يومئذ عليها من الفضا **وقال** من البيع بالخيار مالم يغير قال وفيه
 دلالة على ان خيار المجاني يثبت في البيع دون غير من العقود **وفي الحديث** انه
 لم يبيع حبيل الحيلة وكان بيعا يبيعا على اهل الجاهلية كان الرجل يبيع
 الجوز والمان تبخ الناقة ثم يبيع الذي في بطنها فها هم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك **هذا**
 من البيوع الفاسدة لان الاجل غير مضبوط وهو يستلزم تحصيل المبيع **وقال** من
 من ابتاع نخلا بعد ان توبر فتمرها للبائع الا ان يشترط المبتاع **اما**
 النابذة فالتمرة لا تشتري الا ان يشترطها البائع وهذا حكم مخيخ بالنخل وغيره **وفي**
 من عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها للبائع والمشتري **المراد** بالتمرة النابذة
 الى البائع والمشتري **ولم يبي** عن بيع الولاء وهبته **وهو** ان يبيع ولاية
 الارث الثابتة للمعتق بعقبة او بهبه وكذا لا يصح نقله شيء من العقود **وقال**
 من يصب لكل غادر لواء يوم القيمة فيقال غدر فلان بن فلان **الغدر**
 هو ان يعاهد شخصا على شيء ثم لم يفعل به ولا يكون ذلك محمولا الا ان يتعلق الامر
 ديني او دنيوي لا يكون منهيا عنه وكذا الوامنة من خوف ثم اغتاله **وقال** من

اجعلوا في بيوتكم من صلواتكم ولا تتخذوها قبورا اراجعوا في بيوتكم صلواتكم
 ارجعوا فيها بعض صلواتكم ولا تخلوها بالكلية من الصلوة والامر للندب والنهي عن اتخاذها
 مقابر للكبراء وقال ص اذا استاذنت احدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها في
 ولالة على ان المرأة اذا استاذنت زوجها الفعل المندوب بات فلا يمنعها ففعل وان
 اشتمل على خروجها من المنزل اذا صحت عقيدتها وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم لقن
 الا ان يستاذن الرجل اخاه والقران ان يجوع بين التمرين في الاكل الذي
 للترية وهو عام في كل شيء بعز انه اذا اكل الرجل مع اخيه فليأكل عيلا اكل اخيه
 ويمكن حمل الحديث على الشركة ويكون النهي للترية من دون الاذن وفي الحديث
 ان عبد الله بن عمر قال طلفت زوجتي وهي حائض على عهد رسول الله ص
 فسله عن الخطاب عن ذلك فقال ص مرمه فليأكل معها ثم ليأكلها حتى
 تطهر ثم تخيض ثم تطهر ثم انشاء اسك بعد ان شاء اطلق قبل ان يمسك
 العدة التي احرام الله ان يطلق لها النشاء وهذا الحديث والعلم ان الطلاق محرم
 الحيض في الطلاق فمن ما فيه ان الطلاق الذي احرام الله منه في قوله فطلقوهن من اعدتهن
 هو الطلاق الواقع في طهر لا في غير طهر والمراد بالمرجع مساعد النكاح كل كان لان الطلاق
الواقع لم يكن جائزا اشرعا فلم يكن موثرا للترية فغير بقاء النكاح بالمراجعة
وفي الحديث انه ص واصل في صيام رمضان فواصل الناس فنهاهم فقليل
انك تواصل فقال اني لست مستلکم اني اطعم واسقي الواصل اجاء بغير الصوم
 بلا افطار بينهما وجاء بعض تول العشاء الوقت السرور وكلاهما منه لانه
 من خصائص الرسول ص فلا يصح فعله غيره وفي انه عاش ورا كان يوما تقوى
 اهل الجاهلية فلما نزل رمضان قال ص هذا يوم من ايام الله فمن شاء صام

شاذ

شاذ فركه وهذا يدل على اباحة صوم يوم عكورا وبعض الاصحاح من صومه
بانه صامه بنو الحية سكنوا القتل الحسين فلا يصح التشبه بهم والا خرون من
الاصحاح قالوا يصح صومه على وجه الحزن واخرون منهم قالوا يستحب الاساك على
وجه المصيبة بعد العصر لان صوم وفي حديث عبد الله بن عمر قال تمتع
رسول الله ص في حجة الوداع بالعرة الحج والهدم من ساق الهدم مع من
ذير الحليفة الحج يصر عز التمتع منها هو الابتنان باحرام العرة وافعالها قبل الحج
الان لا يحل منها وهذا التمتع ايضا وان من وجه لان قوله بين احرام العرة واحرام
الحج ثم ان بافعال الحج ففرق بينها بلا تحلل فاما التمتع المرف فهو الذي يحل بين
الاحرامين بان يحيى بالعرة خاصة فاذا قضى مناسكها وتحل منها بالفقير النشأ
احرام اخر بالحج ومقتضى هذا الحديث ان الاول فرض من ساق الهدم عند احرام
الميقا والثاني فرض من لم يسق ويصير معز قوله في الحديث المتقدم لو استقبلت من امر
ما استدبرت لما سقت الهدم والاعلم ان التحلل بين الاحرامين افضل للتكسيف على
قوته وفي الحديث عنه ص كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية
السفلى العليا عقبه المديني وهو التي تسب على الحجون والسفل عقبه ذير
وهذا الفعل محمول على الاختباب وقال ص لا صحابة لا توجعوا العك
كفار الضرب بعضكم رقاب بعض بالسيف هذا الحديث يدل على جواز
الكفر على الصحة وعلم ان المؤمن قد يكفر لان لا يندر عن الحج فمعلق النهار انما يكون
مكنا وقوعه بالضرورة وفي انه ص لضى عن المراينة وهي جميع التمر بالتي
كيلة وبيع العنب بالزبيب كيلة خص النهر بالجبل لان الاعلى عند اهل
المدينة فانه لا وزن عندهم وقال ص من اشترى طعاما فله ببيعته حتى يقبضه

وهو الصلح الا ان من نصف
 الجواز الاول فحقيقه الدابة

الزهر للتحريم واراد بالطعام المحبوب المدخول للقوت فلا يمنع في بيع الثمار ولا في بيع
 ما كاسا بعد حصوله على من هو عليه وعلى غيره بزيادة او نقصان وفي الحديث
 انه صام حتى ان يسافر بالقران الى ارض العدو وخافه ان تناله ايدي العدو
 وهذا يدل على نجاسة الكفار وعلى وجوب تزيين القران في الجاهات لان الزهر للتحريم
 وقال صام اجعلوا اخر صلواتكم بالليل وترا هذا يدل على ان اخر صلوة
 الليل الوتر ركعتين الفري خارجة عن صلوة الليل وقال صام لا يقمين
 احدكم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه النهي للتحريم لما يترتب من ادخال الغضاضة
 على المؤمن وانقصاها واخذ حقه وقال صام لا احد الا فائتين رجل انما
 الله القران فهو يقوم به اثناء الليل وانا اثناء النهار ورجل انما الله ما لا فهو
 يتفقه اثناء الليل وانا اثناء النهار المراد بالجملة الغبطة لا حقيقة لانه معصية
 فيكون المراد انه يتم ان يكون مثله وقال صام المؤمن يأكل في معاء واحد واخر
 يأكل في سبعة امعاء وذلك لان المؤمن معتد بالشرعية فهو لا يأكل الا مع تلك
 الجهة واما الكافر فليعدم تقيد بالادب الشرعية فهو يستعمل جميع القوت الشهوية
 فيملا جميع معائه او معناه ان المؤمن يأكل من وجه واحد وهو الشرع والكافر لا يعتد
 بالشرع فهو يأكل من ارجوه وهذا يدل على ان كثرة الاكل ليس دأب المؤمن ولا من
 اخلا اهل الايمان وقال صام اذا مات احدكم عرض عليه مقعده بالعداة
 والعشي فان كان من اهل المحبة فمن المحبة وان كان من اهل النفاق والنفاق
 ومثله قوله صام القبر وضعت من رياض الجنة او حفرة من حفرة النيران وقوله صام
 منكم فقد قامت قياحة وهذه الاحاديث تدل على عذاب القبر وفي الحديث انه
 صام نفع عن عيب الفحل المراد ببيع نطفته وهو حرام اما اخذ الجرة على انزله

على الاثر فكمروه وقال صام اذا وضع عشاء احدكم واقمت الصلوة فابدا
 بالعشاء ولا تعجلن حتى يفرغ منه الامر من اللذبة والغرض منه تسكين النفس
 المنارة حتى يكون وقت الصلوة مقبلا عليها بجميع قلبه وفي الحديث انه صام كان
 يعكف في العشر الاواخر من رمضان في هذا الحديث دلالة على تأكيد استحباب الاعتكاف
 في هذه الليالي وقال صام لا تسافر المرأة ثلثا الاومعها محرم الزهر من الكراهية لانه
 يجوز لها السفر بغير محرم للحديث المذكور عن الصمعي وقال صام انما مثل القران مثل
 الابل المعقلة ان عاهد لها امكها وان اطلقها ذهبت وهذا يثبت تنافي الابل
 البئر والقران والفراصة وفي الحديث عنه صام انه نهى عن الخمس الخمس
 في السلعة لا للشر بل لغيره سواء واطاة البايع ام لا ولا في طرف النقصان
 بالنسبة الى البايع والزهر للتحريم لما فيه من ادخال الضرر على المسلم وقال صام الخيل
 في نواصيها الخير الى يوم القيمة المراد بالخير هذا المال امر صاحبها دائما معه الخير والمال
 وقال صام لا يخرج الرجل فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها امر
 يطلب في ذلك الوقت ولا يجعل الصلوة فيه عادة له والزهر للكرامية بالنسبة الى النافذة منه
 يعلم ان الندرة وما هو على سبيل الاتفاق وما يقع على سبب غير مكرهه وقال صام ان
 اهل هذه الصور يعذبون القيمة يقال حيوا ما خلقتهم وهذا يدل على ان
 عمل الصور وفوات الارواح حرام وفي الحديث انه صام لعن من مثل بالحيوات
 ومثله هذا الحديث قوله صام اياكم والمثله ولو بالكل العقور والمثله تغير الحلقه بالعقوبة
 وهذا يدل على حرمة المثله بكل حيوان حتى بالكل الذي لا حية له وفي الحديث انه صام
 امر يقبل الكلاب الامر من الاباحة لاصالة عدم الوجوب والندبة واما حتم
 قتلها مخصوصة بالامتنعة فيه منها وقال صام انما الناس كابل مائة لا يجد الرجل فيها

ومثله قول ريد الناس الفهم كواحد وواحد كالف ان امرئ وقال من الظلم ظلمات
يوم القيمة المراد بالظلم الحقيقة العرفية وهو اخذ حق الغير بغير حق وان كان يحتمل المعنى
الغوي وهو النقص لكن الحقيقة العرفية مقدمة على اللغوية كما قرره الاصول وفي الحديث
ان النساء والرجال على عهد رسول الله يتوضؤون من اناء واحد وهذا يدل
على ان استعماله في الوضوء يجوز استعماله مرة اخرى وقال من لو علم الناس ما في الوضوء
ما اعلم ما سار كعبه واحد وهذا يدل على شدة تأكيد كراهية الوضوء في السفر
حتى في الركبة وقال من لا يغلبكم الا عراب على اسم صلواتها الا وانها العشاء
ولكنهم يعتمون الا بيل وهذا يدل على تسمية صلوة العشاء العمة لان العراب يعتمون
بالابل في المعنى فلا ياتون بها الا بعد عشاء الاخرة فيسمون ذلك الوقت عمة وقال
من ابر الى ان يصل الرجل اهل ودايبيه وهذا يدل على الاحتياط لان من مكارم الاخلاق
وقال من في حق المدينة لا يصير على الاوامر وشدها احد الا كنت له منفعا
يوم القيمة وهذا يدل على فضل المدينة واستحسانها وان النسيب يميل الى ذلك وقال
بالشفاعة وفي الحديث انه من سئل عن الملوحة ينوبه من السباع والارواح
فقال اذا كان الماء قلتي لم يحمل الخبث هذا الحديث فيه دلالة على انه اذا
دون قلتي يحمل الخبث بطريق مفهوم المخالفة وهو محمول بما لا خلاف الا ان يمكن التعليق
فان ذلك وفي الحديث انه من اذ اودع احدا قال استودع الله دينك
وامانتك وخواتم علك وهذا يدل على استحسان تدبير المسافر واستحسان هذه الكلمات
عند وداعه وقال من لا يحمل للرجل ان يعطيه عطية او ليهب له هبة فيرجع فيها
الا والوالد فيما يعطيه ولده ومثل الذي يعطى عطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب باكل
فاذا اشبع قاء ثم عاد في فية وهذا يدل على محرم الرجوع في الهبة بعد صرفها ولو هو

في الهبة لانه مثله بالكلب اذا اكل فصرخ في التفرق بالاكل وفيه دلالة على جواز الرجوع قبل التفرق
واما استثناء الوالد فيما يعطيه ولده من هذه الجملة ففيه اشكال فان هبة الوحم لا يجوز الرجوع
فيها وان كان قبل التفرق ويمكن حمل الرواية على انه اعطاه شيئا من غير لفظ الاحباب
والقبول منه عنه الصغير اما في الكبير فلا بد من قبوله لنفسه كالاخيه وقيل لا يكون
الهبة لازمة فصح له الرجوع فيها وان كانت للولد وسئل من باع بالدينار في حقل
عوضها وراهم او بالدرهم فاحد عوضها دينارين فاحد هذه عن هذه نقا
لا بأس باخذها بغير يومها ما لم يفرقها وبينها شيء ويسمى هذا مفا وفيه دلالة
على ان الفرق مشروط بالقبض قبل التفرق وقال من ما زال الحبيب يوصي بالجار
حتى طنت انه كيوثر وهذا يدل على استحباب مراعات الجار وحفظ جانيه وصلة
ومودته وان ذلك من تمام المودة ومن مكارم الاخلاق وقال من اذا صار اهل
الحبة الى الحبة وصار اهل النار الى النار ان بالموت حتى يجعل بين الحبة
والنار ثم يذبح ثم ينادي مناديا اهل الحبة لا موت ويا اهل النار لا موت
ويؤد اهل الحبة فرحاً ويؤد اهل النار حزناً الى حزنهم وهذا يدل على
تحليل التفرقين وذلك انما يكون بعد خلاص اهل الحبة من النار واستقرارهم فيها
واستقرار اهل النار من النار من اهل الكفر وانما قال يذبح لان قد جاء في حديث آخر انه
بالموت في صورة كبش من يوم ربه فيذبح وقال من امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله واني رسول الله وبقيمو الصلوة ويؤتوا الزكاة
فاذا قاتلوا حقنوا مني دماءهم واموالهم وحسابهم على الله وفي هذا الحديث
دلالة على ان الاسلام مانع وحافظ للدم والمال وان لم يكن على حقيقة وقال من
اذا اراد الله يقوم عذابا باصناف العذاب من كان فيهم ثم بعثوا على اعمالهم المراد

بالعذاب العذاب الذي يورث عذاب الاستئصال لانه اذا وقع عمن كان مستحقا وغير
مستحق حتى الاطفال والمجانين والبهائم لمكة هناك مختصة القدر الذي لا يصح كسفه
ثم انهم في بعض يوم القيمة يرجع كل منهم الى ما كان عليه وفي الحديث ان رسول الله
مر على الحجر فقال لا صحابة لانه خلوا مساكن الذين ظلموا انفسهم الا ان تكونوا
باكين حذرا ان يصيبكم مثل ما اصابهم الماد بالحي الى الارض التي سخط الله عليها
فجعل عاليها سافلها فامر اصحابه ان لا يدخلوها الا بالحق والاعتبار والفكرة والخوف
من وقوع مثله الله وعقوباته وانه لا يدخل احد بقصد الفرجة والبرجة للعلم الملة
في الحديث وعنه صم انه قال دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها
ولم تدعها تأكل من حشاش الارض بمعنى ان الله نعم عاقبتها بالنار من اجل ظلمها
لهرة وهذا يدل على انه لا يجوز الاستغفار بشئ من الذنوب لا الاستغفار بشئ من غلوا
الله نعم فانه ربما ظلم استغفره من الذنب عند الله كبر او ما استغفره من مخلوقاته
عنه لك وقال صم اللهم بارك لنا في شامنا وبارك لنا في غننا قالوا وفي نجدنا
فقال اللهم بارك لنا في شامنا وبارك لنا في غننا قالوا وفي نجدنا قال
الزلازل والفنن واليهما طلع قرن الشيطان اراد بالشام هنا المدينة و اراد باليمن مكة
ومثل قوله صم اذا جبال من تحتك شامك او يمنك بمنك يعني مكة بالمدينة او مكة
وعنه بالزلازل والفنن الواقعة الواقعة في ارض نجد وبطون قرن الشيطان بها
ما وقع من قصة مسيلة الكذاب وظهوره بارض البصرة ودعواه النبوة ووقع بينه
وبين المسلمين حليم وقتل فيها جماعة من المهاجرين وقال صم كن في الدنيا كأنك غريب
وعابر سبيل فاذا امسى فلا تنظر الصبح واذا أصبحت فلا تنظر
المساء وخذ من صحتك قبل موتك ومن جنتك قبل موتك هذا يدل على ان

فقر الاما

فقر الاما من الاخلاق التي يجب للمؤمن الاتصاف بها لان طول الامر ينسج الاخوة ونسيان
الاخوة مستلزم لحب الدنيا وحب الدنيا راس كل خطيئة كما في الحديث وقال صم
يا معاشر النساء تصدقن واكثرن الاستغفار فان رايتم كن اكثر اهل النار
هذا يدل على ان الصدقة والاستغفار يكفان الذنوب فيخلصن من النار فان
على الوجوب فالمداد بالصدق الزكوة والمداد بالاستغفار التوبة وان حملنا على
الصدق والاستغفار فهو عام وقال صم اذا شربوا فاجلدوهم ثم ان شربوا
فاجلدوهم قال الراوي واحسبه قال في الخامسة ان شربوا فاقتلوهم بليل
في الرابعة بعد تكرر الحديث كما ياتي في الاحاديث المناخرة وقال صم الورث
ورث ملكة والمكيال المدينية يعني اذا اختلفوا فيها فادعوا الورث
الى اهل ملكة وفي المكيال الى اهل المدينية وفي الحديث ان اناسا استاقوا ابل
رسول الله صم وارادوا عن الاسلام وقتلوا امرأته رسول الله صم وكان مؤمنا
فنبعث صم في اثارهم فاخذوا فقطع ايديهم وامر جلهم وسمل اعينهم
وهذا يدل على جواز التكبير والتشديد العقوبة والتشديد على العقاب بالمعظ
بفعل جرمية عظيمة وقال صم من لبس ثوبا شجرة في الدنيا الدنية ثوب
مذلة في الاخرة المراد بثوب الشجرة ما يقصد بلبسه يا واطهار الزينة والتزي
بزي لا يشرك فيه احد يصير بينك مشهورا بهذا الزي ليعلم الناس انه في مشر
او ان هذا من غيره والمقصود انه فعل ذلك للسمع وان كان ثوبا مرقعا وقال صم
من استعاذ بكم فاعينوه ومن سأل بالله فاعطوه ومن دعاكم فاجيبوه
ومن صنع اليكم معروف فاكافوه فان لم تجدوا ما تكافوه فادعوا له حتى
تروا انكم قد كافيتوه قوله من استعاذ بكم اسجدوا بكم اسكنتم بكم لا امر

بعد الشك لان القوية من غير كلفة واسما التوبة منه ففي غاية الصعوبة لكثرة شرائطها كثره الحقوق المتعلقة به فانه يتعلق بحق الله وحق المليك وحق الوارث **وقال** ص لا يحل للمؤمن ان يخرج اخاه فوق ثلثة ايام **الماد بالبحر** ان انه اذا افاقه لا يكلم ولا يسلم عليه لضغينة بينهما والنهي من التجرع بعد الثلثة وقبلها مكروه **وقال** ص الرويا الصالحه جبر ومن سبعين جزء من النبوة **معناه** ان الوحي الذي كان ينزل عليه من بالتمام مقداره كانت بالنسبة الى ما اتاه من الوحي ظاهر **من سبعين جزء** احدى ابدان على افضلية الرويا الصالحة وصاحبها **وفي الحديث** انه ص قال **وقد** ان عندي جنة بيضاء من بوة اسمها حلقه بسمن لبن فقام رجل من القوم فخذته فجاء به فقال ص من اى شئ كان هذا قال في عكسه ضحك ارفع **وهذا يدل على ان** الضحك ان ذكى فحسب انه لا تقع عليه الذكوة لان النبي ص انما عافاه لشهوته وطلبه اياه لما فيه من التجرع وليس تجزى سبب غير كون كنهه جلد الضحك موضع السوء الفوا العلة في عيفة المستلزم للفرح المستلزم للنجاسة **وقال** ص من دعى فلم يجبه فقد عصي الله ورسوله ومن دخل على غيره دعوة دخل سارقا وخرج معجرا **عبر عن الكراهية الزائدة** بالعصيان المقارن لها في عند الله فهو دال على كثرة استجابة الاجابة ولهذا بالغ فيه بذكر عصيان الله ورسوله بذكره واما قوله بغريرة فهو حرام فضلا عن الاكل والاذن في الدعوة ام من الصريح والفحش فلا بد من العلم الكراهية **وفي الحديث** انه ص اقطع الزبي حصر في سر حتى قام ثم رمى بسوطه فقام اعطوه من حيث بلغ السوط **وهذا يدل على ان النبي ص والامام ع** الاقطاع لم يشاء ان الارض المفتوحة غنوة **وفيه** انه ص لم يمش الى جبل بين الميثاقين **الماد بالثمة** ان عيشه للتكر كما هو عادة الجاهلية والنهي للفرح في الاجلبيتي وامامه الحسين فكونه **وقال** ص من قال في مؤمن بالدين اسكنه الله ردغته الجنان حتى يخرج عاقلا **قوله** ردغته الجنان الردغة المكالم تقع والجنان الملباه الخارج من فروع الزنا فهو ذبا

من غصبه ونقمة **وقال** ص من ابتاع محفلة فهو بالخيار ثلثة ايام فلي رد هاد **مثل البها فحما** التحفيل ترك حلب لبن الشاة مئة حتى يعظم فرعها ليعظم انما ذات لبن كثير وهو ليس بسبي التفرقة اليهم **وقال** ص القدرية مجوس هذه الامة ان مرضوا فلا يعودون وهم وان ما نوا فلا تشهد **ولهم** القدرية المنسوبون الى القدر ومعناه الذين يقولون ان جميع ملك الوجود من غير شر وطاعة ومعصية وصدق وكذب وعدل وظلم واقع بقدر الله وشيئته وارادته وانه الفاعل لجميعها بلا واسطة وهم المجبر لانهم يقولون ان العبد لا اختيار له وانه مجبور على افعال المنسوبة اليه عن مخلوق له وانه لا دخل في الفعل السببه لان القدر مشعوب الى القدر الى القدر وشبههم بالمجوس لان المجوس يقولون ان الالهة اثنان وان الشر والواقع في العالم كلها من الشيطان والعبد لا دخل في فعلها **فكأقول** القدرية موافقا لقول المجوس فيجب القول بكفر القدرية ليعتقد معنى المشابهة والنهي عن عبادة مرضاهم وعدم شهادة موتاهم للتحريم كما في الكفار من غير فرق ومن **قال** ان القدرية يقولون ان للعبادة فقد غلط غلط طاهر الاله مخيل به بالنسبة **وقال** ص في الكتاب يقتل قال يودي بقدر ما ادى دية الحر واذا اصاب او مي اثا ورت تحت ما عتق منه **معناه** اذا قتل الكاتب وكان قد ادرك كتابه شيئا ادى القاتل من دية الحر بقدر ما فيه من الحرية وكذا في الميراث فيرث بنسبة ما من الحرية **وقال** ص نعمان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفرار **المغبون** هو الذين يبيع الكثير بالقليل في حيث استعمال المكلف ايام الصحة والفرار بالامور الدينية الدنية يكون مغبون البتة لانه قد باع ايام الصحة والفرار التي لا قيمة لها بشئ لا قيمة له من الامور الحقيقية الفانية المنقصة بسوائب الكدورات **وفي حديث** ابن عباس قال سمعت رسول الله ص يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على

جنانته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الاستغفار لهم فيه **لشرك** ثلث مراتب الاولى
 الشرك في الالهية وهو اعتقاد وجود الالهية وهذا هو الكفر المضاد للاسلام الظاهر والثانية الشرك
 في الاعمال بان يسيبها في الاعراض وهو المرتبة الوسطى وهو الشرك المقابل للايمان بالغيب الثالثة الشرك
 في الوجود بان يعتقد ان هناك وجودا يتصف بالوجود الحقيقي غير الله وهو المرتبة العليا وهو الشرك
 الخفي وهو المقابل للايمان الحقيقي **وعنه** قال كان الطائفة على عهد رسول الله ص واليكم
 وسنين من خلافة عمر الثالث واحدة فقال عمن الخطايوما ان الناس قد استجملوا في
 امر كانت لهم فيه اذاعة فلو امصيناه عليهم فلمضاه عليهم **وهذا يدل على** ان طلاق
 الثالث المرسلة لم يكن من السن النبوية وانما هو من محدثات الخلفاء **وقال رسول الله ص**
 العين حق ولو كان شيئا سابق القدر سبقته العين واذا استغسلتم فاغسلوا
 ارجلهم وثلاثة فاذا طبع عليكم غشاة الوجه والايدي كلف الوضوء فافعلوا ذلك ولا تمنعوا
 لعله ينفع صاحب العين به والامر من الله **لانه** اشارة الى مصالحة دينية **وفي الحديث**
 انه جاء رجل الى رسول الله ص وقال ان امرائي لا ترد يدك لاسم فقال ص طلقها
 فقال في اخاف ان تتبعها ففي قال فاستمع لها **وهذا يدل على** ان الزوجية لا
 على زوجها بالتزواج وان امرت عليه ونظايرت به **وقال ص** من اكثر من الاستغفار
 جعل الله له من كل فرجا ومن كل ضيق مخرجا ومن رزقته من حيث لا يحتسب وذلك
 لان الذنوب تحجب الرزق وتخرج الصدق وتكثر الهم على المؤمن لانها تجعل النفس ظالمة
 مكبرة والظلمة والكبر قهوجية لهذه الامور فلا استغفار والتوبة مخلص من هذه الظلمات
 لانها بعيدان النورانية المربية للظلمة والطهارة المربية للدورة **وقال ص** لا تفضل
 قبلتان في ارض واحدة وليس على مسلم حربة **يحمل** ان يراد بالقبلة الحقيقية
 الشرعية فاذا اختلف اجتهاد شخصين فيها لم تكن قبلة كل واحد منهما صحيحة بل القبلة الصحيحة

لاحدهما ويحتمل ان يراد بالقبلة من يقف من في امور الدين فلا يصح العمل باحدهما
 تخصيص مخالفين في قضية واحدة لان الحق المبين في طرف احدهما ويحتمل ان يراد
 بالقبلة امام الاصل فلا يصح في الاخر اعلان متصرفان في زمان واحد ويحتمل ان
 يراد امام الصلوة فلا يصح ان يقف في الصلوة الواحدة بامامين وقال
 ابن جبرئيل عند البيت مرتين فصد الظاهر في الاولى من احيان كان الفتي
 على الشراك الى ان قال ثم صلى الصبح حين اسفرت الارض وهذا يدل
 على وقت الفضيلة عند اكثر الاصحاب وعند طائفة اخر ان هذا الوقت لا يجوز تعديه
 واذا وقعت الصلوة في غير ذلك كانت قضاء الاخر له عذر والحديث طويل اخذنا
 منه موضع الحما ومعلق عليه وفي الحديث انه صم وقت اهل المشرق
 العقيق في هذا الحديث اخبار بالعين باب المعجزة لانه لم يكن ثمة قد تمت العوا
 فكما قال العراق تقف بعد وسلم اهلها ويكون ميمات حجهم العقيق وفي
 حديث ابن عباس قال لعن رجل الريح عند رسول الله ص فقال انقلعن
 الريح فانها ما مورة وانه من لعن شيئا اليك يا اهل رجب العنة عليه
 وهذا يدل على ان اللعن غير جائز الاعلى من لعنة الله ورسوله وفيه ان رسول الله
 تام وهو ساجد فخط ونفخ ثم قام ليصلي فقلت يا رسول الله انك قد نفخت
 فقال ان الوضوء لا يجزئ الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجعا استرخت
 مفاصله هذا يدل على ان النوم ليس بقض وانما يكون ناقضا اذا استعمل على التام
 من حيث ان العطف النقص في هذه مسألة خلافية تحقيقها الفقهاء وقال صم
 من قال في القرآن برأيه او بغير علم فليتبوء عقوبته من النار اشار بالاول
 وهو قول برأيه الى باب التفسير لا يجوز الا بالانقل واسار بالثاني وهو قول ابو يعلى

الادب التاويل فانه عز جابر للجواب بالعلوم المتوقف عليها صحة التاويل والمعروفة به وهو يدرك
 التحريم في الموضعين بدون الشرطين وفي الحديث انه من كان يلحظه الصلوة يمينا وشمالا
 ولا يلوى عنقه خلف ظهره وهذا يدل على جوار ذلك وعلى تحريم الالتفات بالعنق
 في الخلف وعن ابن عباس قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الاضحية فاشتركتنا
 في البقرة وفي الجوز عشرة وهذا يدل على جوار الاضحية في الاضحية المندوبة
 وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة الى المدينة لا يخاف الا رب العالمين
 فصلى ركعتين وهذا يدل على حتم القصر في السفر وان لم يكن معه خوف وفيه انه
 صم الصلوة في دبر الصلوة اراحته بعد صلوة الاحرام وهو يدل على كون الاحرام
 يستحب ان يكون بعد صلوة وقال صلى الله عليه وسلم يوم بدر هذا جبريل اخذ براسي من
 عليه اداة الحرب الفرض من هذا الاخبار تقوية تقوى المؤمنين واشتداد ظاهريهم
 واعلامهم بالمحجة ونصرة الله لهم وقال صلى الله عليه وسلم ان احق ما اخذتم عليه احرم الكتاب
 الله وهذا يدل على جوار اخذ الاجرة على تعليم القرآن لكنه مخصوص بحالة التواتر
 في البلد ومخصوص بقدر ما تصح الصلوة به من الفاتحة ومكورة معها فانه لا يجوز اخذ
 الاجرة على هذا القدر وقال صلى الله عليه وسلم احد جبل يحبنا ونحبه وهذا يدل على ان لا
 كلها روحانية يقع لها بها الفهم والادراك وفيه عن ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زكاة الفطرة طرية للصيام من اللغو والرفث وطعمة للمساكين في اداها
 قبل الصلوة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلوة فهي صدقة من
 الصدقات وهذا يدل على ان زكاة الفطرة لا تقضى بغير وقت وقتها كما هو
 مذهب جماعة من العلماء واللغو القول الباطل والهدل والرفث هو ذكر الفحش والكلام
 وطموح العين النظر وقال صلى الله عليه وسلم انكم انما كنتم في الصلوة وهذا يدل على

افضلية المبالغة في الطهانية والاكتفاء في الركوع والمبالغة في الخشوع وقال صلى الله عليه وسلم
 لنذر نذر لم يسمه فكم نذر كفارة يمين ومن نذر ما لا يطيقه فكيف له
 وهذا الحديث يدل على ان النذر يمين بحسب الكفارة مع الحديث في هذه المواضع المذكورة
 في الحديث كلها موجبة للحنف ونجيب بها الكفارة وهو مذهب جماعة من العلماء اذ هذا
 الحديث وفي الحديث انه من سجد لي السهو لم يغفر له وانما سجد
 بذلك لانها يرغاب ان الشيطان ان يجعله ان الغفلة والرهام والرهام التراب
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الصلوة الصالح والسمت الصالح والاقتصاد خمسة وعشرون
 جزءا من النبوة وعلم من هذا الحديث ان هذه الصفات الثلثة نسبة الى النبوة
 تقتض لصاحبها الفضيلة وقال صلى الله عليه وسلم ليس على النساء من خلق وانما عليهن
 التقصير وهذا يدل على ان التقصير واجب على النساء لان على انما تستعمل الوجوه
 واذا وجب عليهن التقصير لم يجز لهن الحلق وقال صلى الله عليه وسلم لا تصلوا احلف النائم
 ولا المحدث الذي للتحريم والنائم هذا الجاهل والمحدث المتعاطب يجوز الحمل
 على الحقيقة فالنائم من نام ففقد وضوئه والمحدث من تكلم بصلوة متغير البطلان
 صلوة الاثنين وقال صلى الله عليه وسلم ان قتل من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد
 ما زاد يحتمل ان يراد التعلم للنجوم ويحتمل ان يراد به اخذ الحكم من النجم والوعيد
 يدل على تحريمه كتحريم السحر وقال صلى الله عليه وسلم ان كان له انثى ولم يورث ولد عليها
 ادخله الله الجنة وهذا يدل على وجوب نكوة البنت والوصية بها وقال صلى الله عليه وسلم
 ان الله لا ينظر الى مستقبل اسبلة ادلاه ارجع من الدنيا فيحتمل ان يراد
 اسبال طرفه الرود اذا التحف به بان لا يرفع طرفه عليه كتفه ويحتمل ان يراد به
 سبل الميزر حتى يخرج من تحت الذيل ويحتمل ان يراد به سبل الذيل وتطويله

يخرج الارض او مراد به سبل الذوائب على الصدر ليس التماس ذلك والكل مكره ^{الكراهية}
وقال ص تابعوا بين الحج والعمرة فانها ينفعان الذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد
اما حج التمتع فالمناجعة بينهما واجبة لانه لا يصح افراد احداهما عن الاخر واما حج القران والافراد
فالامر للاستحباب لا لوجوب افراد احداهما عن الاخر وعنه ص انه نفى عن الجبل ان يكون
حتى يضيئ ما به يطوفن هذا اذا كان المحل من غير قصد وطؤه وهو لم ياكأ بالعقد
او بملك اليدين وفي الحديث انه ص اني بامر في نفاسها ليحدها فقال اذ هي في شغل
عنك الدم وهذا يدل على ان النفاك مرض وان المريض لا يصح حده الامع اقتضا المصالح
تجمله فيصح بما لا يفرده كالضغث وفي حديث ابن عباس قال كان صفوان نائما في
المسجد وراه تحته فقام وقد ذهب الرجل فادركه واخذه وجاء به الى رسول الله
فامر بقطعه فقال صفوان يا رسول الله ما بلغ ردائي ان يقطع فيه رجل فقال ص فلا
كان لهذا قبل ان تاتيناه وهذا يدل على ان الحد بعد نهايته الى الامام لا يصح سقاطه
بل يتعين عليه اقامته وقال ص في مكة ما اطيعك من بلاد واجبك الى ولائها
قومي اخر جوفي منك ما سكنت عيرك وهذا يدل على ان المجاورة بمكة غير مكروه
لان ما هو محبوب للنبي لانه المجاورة به وقال ص اتقوا الحديث عن الامام
فمن كن على متعلم فليتيق معده من النار وهذا يدل على ان الكذب عليه
الكبائر وفيه دلالة على ان اجناد الاحاد لا يصح العمل به وقال ص لا تقبلوا
السوق ولا تحلفوا ولا ينفق بعضكم لبعض الا تجعلوه قبلكم بان
تكونوا متوجهين اليه شغلين به عن فعل الخير ويحتمل ان يكون المراد لا تدخلوا السوق
اول نهاركم ولا تحلفوا بغيره على البيع والشراء ولا ينفق بعضكم لبعض التفتيق جعل
السلعة ناقصة بان يورث فيها الرغبت فيها المستر وهو الخوف النهي الكل للرجوع الا اذا حل

الاستقبال على المعز التنازع والخلف على الصدق فانه يحل على الكراهية وقال ص فقيه
واحد اشهد على ابي ليس الف عابد وهذا يدل على افضلية الفقيه على العابد بالمرتبة
وذلك لان منفعة الفقيه تعدية الى الغير ومنفعة العابد لنفسه لا غير المراد بالفقيه
وقال ص لا تمارا خاك ولا تمارحه ولا تعدو عدا فتخلفه ار لا تجادل
الحد يورث الشحنا ويورث القلب ولك المرام الذي يورث مثله ذلك فانه قد يورث
العداوة واما خلف الوعد فمعلوم بالعقل والنزك كراهية الا ان يكون الوعد لازما
بعقد شرعي فمخلفه حرام وقال ص الشربك شفيق والشفعة في كل شيء وهذا
على عموم الشفعة سائر المبيعا سواء كانا من قبل اولاد او من اهل جماعة من اهل العلم
اعتمادا على هذا الحديث وسيجي ما يخالفه وعليه العمل وهنا ما قاله ص الله
الفصل السابع في ذكر ما روي في ضمن شيئا من ابواب الفقه وهنا
الاصحاح في بعض كتب مروية بطريقه قال ص لو ادى الصلوة في اول وقتها الوقت بدل
وضوان الله وفي اخره عفو الله والعفو هنا على القول بالتوسعة من باب العفو
عن ترك الاول وقال ص لا صلوة الا بفتح الكتاب النظر هنا ليس بالحقيقة
لان محال بل يحل على نفي الصلوة لانه اقرب المجازات الى نفي الحقيقة وقال ص لا صلوة
لا يصلح فيها شيء من كلام الادميين الا الدعاء بالمحلف فانه جائز فيها اجماعا
مع انه من كلام الادميين فالحد يث محض بالاجماع وروي ابو قلادة قال جاء
مالك بن الحويرث فضيلة في مسجد فقال والله اني لا صلح وما اردت الصلوة
ولكني اريد ان اريك كيف راي رسول الله ص يصل قال وكان مالك اذا
رفع راسه من السجدة الاخيرة في الركعة الاولى مستويا جالسا ثم قام
واعمل على الارض وهذا الحديث يدل على استحباب جلبة الاستحالة لان الرأ

حكما من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أقل ان يحمل على الاحتياط بدلا من الاحتياط الاعمال
 على الدين عند القيام لانه حكم ذلك من فعله **وقال** لا يقطع صلواته **وقال** ما استطعتم فانما هو شيطان لا يقطع ما يمر عليكم في اثناء الصلوة فادفعوه اذا
 قدرتم ولا يلزم بطلان الصلوة والامر للاحتياط **وقال** الصلوة على ما افتتحت عليه **مع** قوله
 الصلوة على ما افتتحت عليه انه لو صل قبل الوقت طائفا وحوله ثم دخل الوقت وهو في
 لم تقم تلك الصلوة لانها مبني على ما افتتحت عليه وقد افتتحت في غير الوقت وعلى انها لو وقع اولها
 في اخر الوقت صح وان وقع اخرها بعد خروجه **وقال** ليس المال حق سوى الوكوف
 ومن هذا يعلم ان قوله نعم واتوا حقه يوم حسابه لا يراد به الا الزكاة لان هذا الحديث يفي
 حق فيه كواها والظاهر ان المراد به الحق الذي ينكره بتكرار اليمين المحق **وقال** صم
 ليس فيما دونك اوقية من الورق صدقة **هنا** الضأ الثاني والاول وهو قوله
 ليس فيما دونك اوقية من الورق صدقة في الضأ الاول فعمل من هذا الحديث ان للفضة نصابان
 احدهما خمس اوقية والثاني اوقية **وقال** في خمس ابل شاة تحمّل ان تكون في الظن فيه وحيا
 الاضار مقدار شاة اوقية شاة ليستقيم الكلام ويحتمل ان تكون للثبينة بسبب شاة
 واستعمال في الظن فيه حقيقة وللثبينة فتعارض الاضار والمجاز وتحقيقه في الاصول **وقال**
 من صام ثم نسي فاكل او شرب فليتم صومه ولا قضاء عليه الا طعم وسقاء **ثم**
 هذا الحديث اختصاص الحكم بكل صوم يجب قضاؤه واما ما لا يجب قضاؤه من الصيام فالظن بطلان
 بالنسبة واعلم من هذا ان النسيان ليس ذرا **وقال** من لم يسقهد يا فليحل ولا يجعلها
 عمق يمتنع بها وهذا يدل على ان من دخل مكة مفرا وجب عليه ان ينقل احرامه الى المنعة
 ويحلل ثم يرمي بالحج ثانيا ويجعل حجه تمتعا **وروي** عنه من انه سألته امرأة من خثعم
 فقالت يا رسول الله ان فرضة الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يستطاع ان يستطاع

الحكم اذا اضر في الاضار والمجاز ولا يخرج لاحد من الاضار
 لا كذا هذا الحديث الذي لا يخرج من الظاهر في قوله
 من صام ثم نسي فاكل او شرب فليتم صومه ولا قضاء عليه الا طعم وسقاء
 هذا الحديث اختصاص الحكم بكل صوم يجب قضاؤه واما ما لا يجب قضاؤه من الصيام فالظن بطلان
 بالنسبة واعلم من هذا ان النسيان ليس ذرا
 وقال من لم يسقهد يا فليحل ولا يجعلها
 عمق يمتنع بها وهذا يدل على ان من دخل مكة مفرا وجب عليه ان ينقل احرامه الى المنعة
 ويحلل ثم يرمي بالحج ثانيا ويجعل حجه تمتعا
 وروي عنه من انه سألته امرأة من خثعم
 فقالت يا رسول الله ان فرضة الحج ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يستطاع

على الراحلة فهل توى ان ارج عنه فقال النبي نعم فقالت يا رسول الله اني فعلت
 ذلك فقال نعم ان كنت لو كان على ابيك دين ففرضت عليه نفعه فقالت نعم فقال
 فدين الله احق بالقضاء **هذا** الحديث يدل على امور **ان** المرأة يجوز لها الاستئابة
 في امور الدين لولا المسلم **ان** يجوز للفقير سماع صوت الاجنبية **ان** الحج واجب على
 استطاع بالمال وان لم يكن مستطيعا بالبدن **ان** النيا برة الحج جائزة عن الحج العاجز
 كما يجوز عن الميت **ان** الحج عنه تجزئ ويصل اليه ثوابه **نيابة** المرأة عن الرجل حائضا ولا
 دلالة فيه على جواز القياس كانوا همه بعضهم بل انما ذكر النبي قصة الذئبة للتمثيل والقول
 تنبيه على علة النفع ووصول الثواب الى المذنب عنه وفيه دلالة على ان قضاء الغرضين
 على غيره يبرأ ذمة للدين **وقال** قضاءه يسو له ولا وعلى ان الحج الواجب يتعلق بالذمة
 يتعلق الدين **وقال** صم لصباغة نبت الزبير الحبي واشترط ان تحل حنثا
 وكانت تريد الحج واشتكت من المرض **وهذا** يدل على ان الاشتراط في احرام الحج جائز
 بخلاف المانع من ايام احرامه وان المشروط اذا عارضه المانع بحمل حصوله بغيره
 غير المشروط فلا يحمل الا بالهله ويكون هذا فائدة الاشتراط على ما ذهب اليه جماعة من
 العلماء اخذوا بهذا الحديث **وقال** من اشترى شاة حصرة فهو بالخيار ثلثة
 ايام ان شاء امسكها وان شاء رد لها وصاعا من تمر **وهذا** يدل على ان الدين
 مضون على المشتري فلما ان يرد او يرد بدله قيمته ولا يتعين الصاع بل يرجع الى
 القيمة السوقية وانما عين الصاع في الحديث لاحتمال ان تكون قيمته يومئذ كذا **وقال**
 وقال من اخرج بالضمان اى غلة العبد للمشتري بسبب ان من ضمانه وذلك بان يشرى
 عبدا ويشعله زمانا ثم يعثر منه على عيب ليس له بايع فله رده والرجوع بالثمن واما الغرة
 التي استغلها فهي له طيبة لانه كان في ضمانه ولو ملك ملك من ماله **وقال** لا يغلق

الرهين لصلته عليه وسلم هذا ابطال لما عليه من الجاهلية لانهم كانوا يستعملون
اغلازهم ومعناه ان يجعله مسيحا لا اجل ان لم يؤد الدين فيه وفيه دلالة على ان فوائد الرهن
للراهن لا للمقرض وان لم يلف بغير بطر من المهرين كان ضمان الراهن وقال صلى الله عليه وسلم
لما ضمن الدرهمين عن الميت حبراك الله عن الاسلام حبرا وفك رهانك كما فلكك
رهان اخيك وفيه دلالة على ان الميت مبرور بالدين الذي عليه اذا لم يخلف تركه يقضى منها
حتى تقضى عنه وعلى ان يبرع المحي عن الميت براه وعلى ان الضمان جائز عن الميت والمحي وعلا
لا يشترط فيه رضا المضمون عنه وعلى ان قضاء الدين عن الميت صحيح وفيه اجر كثير وفيه دلالة
ايضا على ان الضمان ناقض في مئة الميت الى مئة المحي بنفس الضمان تبرأ مئة الميت سواء ادى
الضمان ام لا كما ينبغي عنه الحديث الذي بعده وهو قوله لا يبرأ منه الا بمائة لما ضمن الدين اربعا
عليك والميت منه ما يبرر وفيه دلالة ايضا ان الضمان غاوم لما يضمنه وعلى ثبوت الحق في مئة
بنفس الضمان وعلى وجوب اداؤه عليه كايضمنه الحديث الاخر وهو قوله من الرقيم غارمه
وهذا التاليف لجامع هذه الاحاديث مع حواشيها وهو المحقق لاجل افيض حوده العجم
محمد بن الحسين ولقد كتبت عنه تاليف مطاوعة هذا التاليف فليكن الناظر فيه عليه
وليننا ولا يبد غير قصير وقال صلى الله عليه وسلم لا ياخذ احدكم متاعا حتى يجادوا ولا اعباء من اخذ
عينا فليردها وهذا يدل على ان التوفيق في ما لا يجوز من محسن وقال صلى الله عليه وسلم
وللهي هذا سيد اشاب اهل الجنة وهذا يدل على ان ولد الولد وان كان ولد بنت وله
حقيقة لانه الاصل في اطلاق الحقيقة وقال صلى الله عليه وسلم ولد الملاءنة امه ابوه فيه دلالة
على ان ميراث ولد الملاءنة منحور امه ومن يتقرب بهادون ابوه ومن يتقرب بهادون
الحديثان البوعزة المحي وقع في الاسر يوم بدر فقال يا محمد اني ذو عليه فامنع
فني عليه على ان لا يعود الى القتال في مكة وقال صلى الله عليه وسلم سخرت محمد من فاطمة وعما

وهذا ما يروي عنه في الكفاية

الائمة

الى القتال يوم احد قد عا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يقاتل فوق في الاسر فقال
ذو عليه فامنع على فقال امن عليك حتى ترجع الى مكة فتقول في نادي قريش سخرت
بمحمد بن عبد الله المومن في حجر موتين وقتله بيدي هذا يدل على ان الامام مخير بين الخروج
والاسترقاق كما مر صلى الله عليه وسلم على ثمانية بن ابا الهيثم في سيدة ثمانية حين التوبة من نجد اسير في
حديث متقدم على هذا الحديث اعرضنا عن ذكره حيث ان المعلق عليه فائدة كفاية
هذا بل في هذا زيادة ايضا عليه وهو ان فيه دلالة على انه ينبغي للمؤمن ان يكون ذا اخوة في الاسر
وفلا يجنب لا يكون كثير الانخداع لانه يدل على ضعف الرواية ومهانة النفس وذلك
الذي اورد وفي الحديث ان عيلة بن سلمة التقي اسلم وعنده عشرين الفساق قال
النبي صلى الله عليه وسلم اخراربعامنهن وفارق سائرهن فيه دلالة على ان البقاء الكافر
اسلامه على عقده الا واحد الكفر جائز من باب الاستدانة دون الابتداء وعلى ان
العقد على الكافرة لا يفسخ باسلام الزوج وعلى ان المسلم يجوز له نكاح الكافرة هذا
لا ابتداء ويحتمل ان يكون هذا الامراغا ورد من النبي صلى الله عليه وسلم بعد اسلامه فقبل
العدة وحمله على هذا اقرب وقال صلى الله عليه وسلم ادوا العدايق فيل يارسول الله وما
العدايق ما تراضى عليه الاهلون وهذا يدل على ان المهر لاحد في الشرع قلة
ولا كثرة وفي معناه قوله من كحل بذرهمين فقد كحل اربع زوجة بدرهمين
او اقل او اكثر فلا جناح عليه فقد كحل فرجها وادع معناه ايضا قوله من لا جناح على
بصيدة امرأة فليلا كما او كثير او تزويج امرأة من زوج على تعليم اية من القرآن بعد ان
طلبه الزوج خاتم جديد فلم يقدر وهذا الاخير يدل على ان تمكن الزوج من المهر
العقد شرط على تعليم الامة وتعليم العلم والصناعة يجوز جعله صداقا وقال صلى الله عليه وسلم رفع
عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد بالرفع هنا رفع احكامها

في افعال المكلف والمراد بالاستكراه الرافع للقصد وفيه دلالة على ان افعالا
 باحد هذه الانواع لا يحكم لها الا ما حصى منها بديل **وقال** لا اطلاق فيما لا يملك ولا يمتنع
 فيما لا يملك ولا يبيع فيما لا يملك وفيه دلالة على ان التمسك مشروطة بالملك فيبيع الفضول وطلا
 وعنفه لا يقع وكذا الاجنبية وان تزوجها بعد وعق غير المحل وان ملكه بعد **وقال** صم الطلاب
 بين من اخذ بالسنة وهذا يدل على ان التوكيل للطلالة الحاضر غير جائز واما الغائب فمخصص
 المدين بديل وفيه دلالة على ان طلاق العبد لزوجته لا يتوقف على رضا السيد اذ الزوج
 بكرة واحدة غير مولاه **وقال** لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهد وفيه دلالة على
 المسلم لا يقتل بالكافر وان المعاهد لا يقتل اذ ادم في عهد ولا يجزى اضداد الكافر الذرة الجمل الاول
 في الجملة الثانية خلافا لابي حنيفة لانها جلتا متغايرتان **وروي** قيس بن عباد قال انطلقت
 والاشترى على ما فعلنا له بل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينكحوا الا الاثما
 كتابا هذا فخرج كتابا من قراب سيفه فاذا فيه المؤمنون تنكحوا فادماهم وهم يد
 من سواهم وليسعي بدينهم اذ فاهم الا لا يقتل الخ الحديث واخره كالاول وفيه دلالة
 على ان المؤمنين في القصاص شيء واحد وعلى انه تجب مساعدة بعضهم لبعض في الامور الدينية وان
 امان كل واحد منهم ماض على باقيهم **وقال** ص ان اعنت الناس على الله القاتل عني قتله
 والقاتل في الحرم والقاتل يدخل الجاهلية **اسطر** الجاهلية عزان من قتاصم
 وقع قبل الاسلام ثم هو بطل في زمان الاسلام ليقول القاتل بعد اسلامه بدم ذلك المقتول
 في الكفر فان ذلك غير جائز **وقال** ص خذ واعني قد جعل الله له السبيل البكر بالبكر
 جلد مائة وتغريب عام والشيء بالثيب جلد مائة والرجم هذا في قوله تعالى او يحبس
 سبيلا وبين ص ذلك السبيل ونسج به حكم الحبس البيوت الواردة في قوله تعالى فاسكنوهن
 في البيوت واد على ان المحقق يجمع بين الجلد والرجم وغير المحسن بحمل ويغرب **وقال** ص

اصلا

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

احل لكم ميتتان ودمتان المراد بالميتتان السمك والجراد واما الدمان فقتل انهما
 الطحال والدم المتخلف في اللحم فيكون ذلك دالا على حل الطحال والاكثر على انها الدم المتخلف
 في اللحم والكبد **وقال** ص ردوا اليها **يحتمل** ان يراد بها الا ما يحرم العقل باشتبا
 فيكون المراد بها الجهل المركب **يحتمل** ان يراد بها الاعضاء النائية عن القوة العضلية
 لقضية العلم **يحتمل** ان يراد بها الجهل البسيط **يحتمل** ان يراد بها الجهل البسيط **يحتمل** ان يراد بها الجهل البسيط
 وتعليمه **يحتمل** ارادة الجميع بل هو اجماع للمعز واول باللفظ **وقال** ص انما انا بشر مثلكم
 وانكم لتختصمون الى ولعل بعضكم الى بعض فاقتض له على نحو ما اجمع منبر
 في قضيت له بشي من اخيه فلا ياخذ فاما اقطع له قطعة من الناز **الذي** بالجملة
 والقدرة على التعبير عن المراد بالعبار المرحبة لقوة الدعوى وهذا يدل على انه ص انما يحكم في
 حقوق الناس بعضهم على بعض بالبناء على الظن وان لا يحسب عليه ان يحكم بعلمه فيعلم علم
 الامور الباطنة والالاف النظام الاجتماعي ولكن ذلك الحكم لا يوجب تحليل ما هو محرر
 في حق الحق لا يجوز له اخذ ما ليس بحق محكم الحاكم والا كان ما تو ما معا فبالظن الحديث
 يقتض ان ذلك من الجائز ومنهما ما **او** **وهذا** في هذا الفصل حديث
الفصل **في احكام نكح من الاداء** **يقتض** **قال** ص اكثر وامر
 هادم اللذات فما ذكر في قليل الاوكره ولا كثير الاوقله **يحتمل** ان يراد بالتكر
 والتقليل في الاعمال الخيرية والشرية فان من ذكره في عمل قليل من الخير وعاه ذكره الا
 في اعمال الخير خوف من جهنم الموت عليه وهو في العفلة ومن ذكره في عمل كثير من الشر وعاه
 ذكره الا استقله لانه ونكره خوف من جهنم الموت عليه **يحتمل** ان يراد بالتقليل
 والتكثير بالنسبة الى المال ويكون المعنى ما ذكره قليل مال الا وكما عند من كثير افعاه
 كثير لانه لا يجوز التحسين ذكره فاعنده يكون فاضلا عنه وما ذكره كثير مال الا وكما ذكره

مقلدا لما عنده لعدم انتفاعه به في غير عوده الى انفاقه وتقليله وعدم الرغبة في تكثيره كثر ما
ويحتمل ان يراد بالقليل والكثير بالنسبة الى الشخص ويكون التقدير بما ذكره قليل من الأشخاص ولو
الاوصار واكثر من غيره ولا في كثير من الأشخاص في الحق الاوصار واقليل لانهم يقولون وقالوا
ليس الايمان بالتخلي ولا بالتخلي ولكن ما وقى القلب صدقة العمل يحتمل اشتقاق التخلي من الخوة
ومعناه الجلوس وحده في مكان فارغ عن المشغلة واشتقاق التخلي من الخلية وهو ليس بالزهاد
ومعنى الحديث ليس الايمان باظهارها بين الصفتين كما يفعله كثير من جهال الصوفية بل الايمان
يستلزم تعظيم الله والحضور معه في اغلب الاوقات وعمل بالادراك في ذلك التعظيم القلب
وفيه دلالة على الرد على الاباحية القائلة بان الحضور القلب سلف العمل الجوارح فلا جواز ذلك
يرد عليهم بمضمون هذا الحديث بان يقوى التوفيق القلب لا يكفر عن العمل بالادراك لان ذلك المستلزم
من عالم الغيب من عالم الشهادة وهو العمل الظاهر لا بد منها ويحتمل ان يراد بالتخلي المحل
الذميمة ومن التخلي الانتصاب بالصفا الحميد ويكون المعنى الايمان بهاتين الصفتين خاصة بل
لا بد من الصفتين الاخرتين وهما التوفيق القلب ونعزله المشاهدة القلبية الموجبة لذلك
والاعمال الصالحة المصطفى بتلك المشاهدات فان من شاهد الاشارة الالهية على التحقيق كما اجابها
في الاعمال ومراقبة الحق في جميع الاحوال ابلغ واكثر ولعل من صفات الانبياء الكامل لاظم الانبياء
وفي حديث الجعفي عنده من انه قال يا ايكم وحضراء الدين فقيل يا رسول الله وما
حضراء الدين فقال المرأة الحسنة صفت السوء الامم جمع ومنه وهو المنزلة الذي
ليز الحيا والعرب ويحصل بسبب لم يبع ارضه بالبيدات الواقعة منه ومنه
واذا طرأت انبت نباتا حسنا شديدا الحفرة والطراوة لكنه مري وبيل للابل حظ بها شبه
النخلة المدة الجميلة اذا كانت في اصل ردي بنبت من الدخنة الفر والفساد وفيه دلالة على
ان الله من ان يزرع لانه تلبية على مصلحته وينويه وقال صريح النظم فان الحال

احد الضميرين الامر من الاستحباب والمراد بالضمير العزم والحال لان الولد محفو فيها
فكامل واحد منها ضميمه وعنه من انه قال لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب معناه الظن
ظن واحدا معناه الباطن عند اهل الباطن فلما اراد بالملائكة المعاني الاكبرية والمراد بالبيت القلب
والمراد بالكلب القوة الغضبية ويحتمل المعنى لان دخول المعاني الاكبرية في قلبه يستولي فيه القوة
وقال من رايته ليلة الاسراء فوما يقطع اللحم من جنوبهم ثم يلقونه ويقال كلوا
كنتم تاكلون من لحم اخيكم فقلت يا جبرئيل من هؤلاء فقال هؤلاء الهامون من امتك المارقين
الهاما بالنعمة ببر الناس ولكن المارقين الاول الفعل الجارحة كاللش واليد والآخر بالانما والاش
وقال من التوجه الى الجاهل غيبة له امر الجاهل وتوجه عنه بغير ترك الاستحباب الناس بحيث
من ذلك الفعل ولا يبال بفعله عند احد فلا غيبة له ذلك الفعل خاصة وقوله لا يدخل الجنة
فئات ولا غنام القنا المستنظر لعيون الناس والسنطع عليها ويجعل ذلك دابة حتى اذا عرفها
بها وقال صافوا تغفوا الامر من اللذبة يحتمل ان يراد بالسفر من السفر الظن ويحتمل
الباطن وكذا الصوم في الحديث المتأخر عنه وهو قوله صوموا تفوا يحتمل المعنى الظن والباطن وقوله
الامر في الحديث يبعث على المعنيين معا كما اشرنا واجمع للفرع واعم فائدة وكذا ما للذنب وفي الحديث
ان رجلا سقى الية قلة الرزق فقال صام الطهارة يديم عليك الرزق ففعل الرجل ذلك فوسع عليه
الرزق يحتمل ان يراد بالطهارة الطهارة الشرعية وبالرزق الرزق العزى وتكون المدونة
على فعل الطهارة الشرعية مستلزمة لكثرة الرزق وسعة ويحتمل ان يراد بالطهارة الطهارة
وهي ازالة النجاسات الباطنة والكورات البدنية ويراد بالرزق الغيظ الالهى والعطاء الرباني
الحاصل لاهل المحامدات النفسانية فان ادامة الطهارة الحقيقية مستلزمة لدوام الفيض
رزقنا الله واياكم ذلك ووقانا واياكم من شر المالك وقال صافى الكاد على عياله كالحا هـ
في سبيل الله المراد بالعيال من هو عياله من هو نفقته وجعل صاع العجوة تحصيل القوة

لهذا العبد عنده المجرى في سبيل الله عز وجل في كل واحد من هذه المشقة ذلك لان الجهاد مشقة من الجهاد وهو
 المشقة وما احتسبوا في حصول المشقة فليس اذ بان الاجر ويحتمل ان يرد هذا الجهاد في الظن والبال
 والكاد هذا النفس الحواس على الا لانهم حذامها فالكامل في هذه الحواس باعطائها ما يوصلها الى المحنة
 الالهية في سبيل الله النفس الحاصلة بينية وبينها لان جهادها انما يتم بقبل النفس الحيوانية التي هي عبارة
 عن هذا المجموع في ذلك في اعالج درج المشقة فكذلك جهادها في سبيل الله وقال لا تظنوا ان الله
 في افواه الكلاب المراد بالادراك للعلوم والحكم والمراد بالكلية لا يستحقها من اهل المعاني هـ
وقال لا يدخل الجنة من الملكة معز الملكة عدم الاحسن الى المالك وتكليفهم ما لا يطيقون
 وضربهم بما لا يحقون وعدم القيام بما يجب لهم من النفقة والكسوة فانه ورد عنه ص ان الله لا يرضى
 اليهم ويجازيهم في هذه الحثية في حديث سابق على هذا الحديث هو قوله ص في خطبة له الله الدنيا
 ملكة ايمانكم الطمحين ما ناكلون والبسوم ما تلبسون ولا تكفونهم ما لا يطيقون فانهم لم يردوا
 وخلقوا انكم في ظلمهم فانهم خضعوا لله ص وقال من كان له زوجة يميل مع احد على
 الاخر جاء يوم القيمة واحدة شقية ساقطة المراد بالميل عدم الانصاف في القسمة الواجبة المراد
 الميل النفس لا غير مقدور وقال من جعل الدنيا اكبر همه فرق الله عليه همه وجعل قوة
 بين عبيده المراد بتفريقهم ان يجعل مطالبه متعده لان مطالب الدنيا ليست من وجه واحد
هـ وقال ص ثلثة ممالك في مطاع وهو متبع واعجاب المرء بنفسه الشيخ اعلم ان الله تعالى
 فاذا الطبع وقع صاحبه في الملكة لانه يمنع ما وجب عليه في ماله من الحقوق بل ويوقعه في
 الموجب لجميع المال من كل وجه موافق للشرع او مخالف له واما الهوى فهو الشهوة المجذبة الى
 شرعا فاذا اتبع وصار ذلك ملكة له او وقع في ماله كبره في ما ينجو منها والاعجاب هو ان يرى
 بحاله ليس لها غيره فانه يوقعه استكثار افعاله وذلك لوجوب عدم شكره لله لا عزه افرانه
 قد كافاه بزرعه ذلك من اراء الحكماء وقال ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فضعفوا

مجازية بالمجموع ظن هذا الحديث ان المراد بالشیطان النفس الحيوانية الموحية لجذب الغذاء وتعلقها
 الشهوة لانها تقوى بقوة الدم وكثرة فاذا قل الغذاء وحصل المجموع قلة الدم وذلت العروق
 فضا لجدار الدم فيها وضعفت النفس الحيوانية لان الدم مركبها وروي عنه ص ان قال العلم
 علما علم على الله فذلك حجة على ان الله ص وعلم في القلب فذلك العلم النافع والمراد بالعلم
 الشك ما يعلم ولا يعلم لانه اذا سئل عنه قال هو كذا واما العلم القلب فهو العمل بذلك العلم
 لا اعتقاده به وتقطعه له فيكون مؤتمرا باوامره من جوارحه واجره فذلك هو العلم ولا غيره
هـ وقال ص اياكم والغيبة فان الغيبة شدة من الرزاقان الرجلين في فيتوب فيتوب الله تعالى
 عليه وان صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبها وهذا يدل على ان التوبة من الغيبة
على رضا صاحبها وابرأه سوءا وصلت اوله يقبل ويحتمل اختصاص هذا الحديث بالغيبة التي
 وصلت الى الغيبة فاما التي لم تصل اليه فيكفي فيها الاستغفار له بعد التوبة بان ينوبه فيقول
 استغفر الله من اغتبت او حضرت عند غيبته لوجوبه قربة الى الله ثم يقول اللهم اغفر لي اغتبت
او حضرت عند غيبته وقال ص رايت ليلة السري لي قوما يخشون وجوههم باظافرهم
 فسالت خبري عنهم فقال هؤلاء الذين يغتابون الناس وهذا يدل على ان الجميع
 العالم الحي صور حقيقية في عالم المسائل وانما صور مطابقة لما صور له في الخيال والشرع عالم
 عالم متوسط بين العالمين عالم المعقول وقال ص الدنيا والآخرة ضربان بعد
 ما تقر من احد بما بعد من الاخر المراد بالقرب والبعد هو الرضى والسطوة المراد
 ان عمل الاعمال المقربة الى الدنيا بعد عن الآخرة وان عمل الاعمال المقربة الى الآخرة بعد عن
 الدنيا فلا يمكن الجمع بينهما في العبد وقال ص ان الله يحب العبد ويغفر له
 ويحب العمل ويغفر له يحمل ان محبة العبد باعتبار استمرار بقائه وافاضة الوفاء
 عليه ما علم الله تعالى من بقاءه وان كانت اعماله في غير موضع فبغوضه لغيره وهو محبوب من جهة

واعلم ان الكتاب المذكور مرتب على مقدمة وبابين وخاتمة اما المقدمة ففيها فضول
وقد كسفت مع فضولها وحيث انتهت منها فلتشرع فيما شرع فيه قد كسر سرقة ومخضرة القد
قاروه وحين وفق الله نعم لانتقام المقدمة فلتشرع في الباب **الاول**
في الاحاديث المتعلقة بانوار الفقه الغير المرتبة بترتيب الجواب وفيها مسائل كثيرة الا ان
اقصر في هذا المختصر ذكر اربعة مسائل لا غير طلبها الا انها خارجة عن **الاول**
الاول في احاديث في كرمها بعض متقدمي الاصحاب ومنها عنه بطريق اليه لا يختص
اسنادها بالكرامة بل بعضها ينتمي اسنادها اليه وبعضها الى ذرية المعصومين ^{خلقت}
المنصوصين عليهم افضل الصلوات واكمل الصالحين لان الاصحاب قد كسر اسنادهم وانما يعرفون
في الاحاديث صاحب طريقه اليهم وانصبت روايتهم سواء وقف على واحد منهم او استند
الى جده المصطفى او ابيه المرفعه عليهم افضل الصلوات وهذا هو الطريق الذي لا يشبهه غيره
ولا مرتبة في وجوب اتباعه كما قيل ^{الصلوة} والانا ما نقلهم وحديثهم ^{الكتاب} روي حديثا عن جبريل
وايضا الطريق مختصا بهذا المسلك بل ما اذكروا في هذا الباب من الاحاديث فينبغي
هذا السيل ولكلها هذا المسلك اتباعا لا تارا بل البتة واقتلا بطرقهم الموضوعة
الشهوية واحكامهم العلوية لثبوت الدليل العقلي والتقليد وجوب اتباعهم وانما هو كذا
واجماع الاوثاق اجمع على عدالته وطهارته من الكذب جميع الادناس وانما فعل
ان طريقهم وما اخذ عنهم معلوم الصحة لا يمتري فيه ولا يجحد في الاخذ على طريقه
وعلى ذلك فقداده هو اهواه شيطان فكان من النصا المعاند في الاحكام هو
الاتباء وسيد الاطيان حبيب الخيرة الالهية ومقرب السنن الوهابية محمد المصطفى
وعند جميع مقرب محضه صلى الله عليه واله وعليهم جميع ^{روى} في المنقول عنه هذا المسلك
في الاحاديث طرق الصحيح رواه قال كسرت رسول الله يقول كل من سبني سبني

هذا الحديث في كتابه
في باب من سبني
في باب من سبني
في باب من سبني

البدن

ونسب الى البدن لا يتقدمه والمسلم ليس به وقال بعضهم المراد بالبدن من النقص والاما
النسب فمعلوم ومن الحديث ان كل من سبني سبني منقطع نفقه يوم القيمة الا المتصل بالبدن والنسب
فانه لا ينقطع نفقه لحوار ان يخص نفقه عن المتصل به وشفاعته وان كانت عامة لكن يجب اختصاصها
بمزيد شفاعته خاصة بهم كما اختصوا بمزيد اذ اخص بهم في قوله نعم وانما غير ذلك
فعل ان لم يرد اختصاصا وقرب وجوبهم من يد العناية منه ولعلنا نقول ان هذا الحديث
محل عدم ذكرهم المنقول عنه فانه لا يلزم من عدم ذكرهم المنقول عنه هذا المسلك ان يكون
هو المراد في الاصول ان الراوي اذا علم من حاله انه لا يروي الا عن الثقة كما اوردنا
^{استند} وروى عنهم عن الناس في التوحيد ثلثة اقسام مثبتة ونافذة مثبتة فثبت في الثاني
والمثبتة ^{مبطل} **الثبت** هو الذي يقول انه واحد مؤثر بذاته في العالم ونافذ لذلك والمثبتة
تخلقه في اثبت الصفات منها اليه وجعله مؤثرا بها ^{استند} **السد** فثبت في ثلثة اقسام مثبتة ونافذة مثبتة فثبت في الثاني
الا بواسطة الصفات اليهم ^{استند} وفي رواية اخرى التوحيد في الحديث حد المشيئة حد
في التثنية ان تقول ان شئ كالاشياء وحد التعطيل ان تقول ان شئ ليس بشئ وفي الحديث ان تقول ان
شئ كالاشياء ومثله قول الرب المميز لشيء الاشياء بواجب ولا عنها بخارج ^{استند} وروى عن النبي
ان قال انما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل ^{استند} المراد بوليها من هنا هو وليها فان
يكون مخصوصا بالامة بقرينة الحديث الذي يعبه وهو قوله انما امرأة نكحت نفسها بغير اذن مولايها
الحديث واخره كاخوه ويجوز ان يكون المولى في الثاني غير المولى ويخص بالاصغر او غير الاشياء
^{استند} وروى ابن ابي عمير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع انه قال اذا خيره ما جعل امرأته ببيتها
قبل عدتها من غير ان يشهد شاهدين فليس بشئ فان خيره ما جعل امرأته ببيتها ببيتها
في قبل عدتها في خياريها لم يفرق فان اختارت نفسها فهي واحدة وهي احرى بوجعها وان
زوجها فليس بطلاق ^{استند} وهذا الحديث يدل على ان الاختيار يقع به الطلاق اذا وقع بشرط الطلاق

هذه جماعة من العلماء استنادا الى هذا الحديث استنباهه **وجاءت الآثار متطابقة** عن ساداتنا
 ان ايماننا بنفس محمد بن ابي بكر فاما رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اراد الحج ان تحتبى بالكوف
 ونهر بالبحر فلما انت لها ثمانية عشر امرا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تطوف بالبيت وتقبل ولم ينقطع عنها
 الدم ففعلت ذلك **وهذا الحديث يدل على حرمان الاحرام من الحيض والنفساء** وعلى ان اقصى
 النفس ثمانية عشر وعمل ان المستحاضة يصح منها الطواف والصلوة **وروى محمد بن عبد الله بن الحسن**
 بن بابويه رحمه الله كتابه في الحيرة الفقيه عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الشفعة في حيوان
 وهل تكون في الحيوان شفعة وكيف هي قال الشفعة واجبة في كل حيوان وارضى ومحتاج اذا كان
 الشئ مركبا لا يكتفي لا غير فباع احدهما نصيبه فتركه احق به من غيره فان زاد على الاثنين فلا شفعة
 لاحد منهما **هذا الحديث يدل على ان الشفعة ثابتة في كل شئ حيوان وغيره** الثالث
 لا تكون فيما زاد على الاثنين كما هو من جملة من العلماء **وروى اسمعيل بن مسلم عن جعفر بن**
 محمد عن ابيه عن قال الشفعة على عدد الرجال **ظم هذا الحديث يدل على جواز الشفعة مع**
 الشركاء كما سئل جماعة من العلماء ويجوز تخصيصه في الحيوان بالحدوث الثاني فيخرج الحيوان وينبغي المعاصرة
 بين هذا الحديث في الاول في غير الحيوان **والحديث الاول هو حديث عبد الله بن شاذان عن الصادق وهو**
 مشتمل على ذكر الحيوان في اخره وهو قوله لا شفعة في حيوان الا ان يكون الشريك فيه واحدا
 ويحتمل ان يراد بقوله على عدد الرجال باعتبار ارث الشفعة فاذا ورثها المتعددون فلا تقع الشفعة
 بينه وبين الاول لان ابنه سئل عن رجل منكم من يملك بين شركاء **والحديث** **وروى عتبة**
 بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال فقه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة بين الشركاء في الارضين والمساكن **هذا**
الحديث لا ينافي ما تقدمه من الشركاء يحتمل ان يراد بهم الشركاء المتعدون في الاملاك المتعددة
 وان كان كل ملك بين اثنين وانما فانه حكايته حال **وروى سماعة قال سئل عن رجل**
 ارأته وهو يرضى فقال ترثه مادامت في عدها فان طلقها في حال الاضرار ترثه الى سنة

ان اراد احد
 بيع فله ان يبيع
 فان اراد احد
 ثم قال لا شفعة

زاد على

زاد على سنة يوم واحد لم ترثه **قلت الرواية الاولى** وهو رواية عبد الملك البقاعي عن ابي عبد الله
 على ان الارث مشروط بكون الموت في طرف السنة فيها ترثه ما بينها وبين سنة ان ملك ذلك الشيء
 ودلت الثانية وهو رواية ابي عبيدة الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يملك على امرئ مائة
 التزويج لان فيها فانها ترثه ما لم تزوج ودلت الثالثة وهو رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام
 فوق ذلك الطلاقين ان يكون بائنا او رجعي لان فيها ان يملك من رجل طلاقين في
 ثم طلق الطليقة الثالثة وهو يرضى فانها ترثه ملام في مرضه وان كان سنة ودلت الرابعة وهو
 الرواية على ان الطلاق لا يكون لسبب الزنا ورضا ما بل يكون الطلاق من الزوج قصد الاضرار
 فوجب ثبوت هذه الاحكام وكون مجموعها شرط في تحقق الميراث يجمع هذه الاحاديث الاربع
وروى بن مسعود عنه انه قال اذا ادعى المكاتب قد رقت عتقه وكما يبيع عليه حال
 الكتابة دين في ذمته **هذا يدل على ان الكتابة** يستحب ان تكون بقدر القيمة وان اذا كانت
 بقدر القيمة لم يعتق الا باذنها فاما اذا كانت بزيادة من قيمة اعتق باذنها القيمة وبيع الراعي عتقه
وفي الحديث ان فاطمة عن انت بولديها الحسن والحسين **وقالت** يا رسول الله **هذا ان ابنا**
فودها شيئا فقال اما الحسن مدي وسودي واما الحسين جودي وشجاع **وقد**
وهذا الحديث يدل على ان من اخرج احدهما ان ولد المبتلى لا حقيقة كما تقدم لانها عن فاطمة عن
 ابناك وافر ما على ذلك والثاني ان طلبها الارث لها عن يد ابيها من يورثها او عن غيرها
 ميراث المتأليف فيها ان ميراث المال لها دونها نفيا للتعصيب **وقال** من يورثها الاصل
 لتسكن سنن الذين من قبلكم حذوا النعل بالنعل والقدر بالقدر **حيث** ان احداهم دخل حجرة
 لخلقوا **وهذا يدل على** ان النكاح واجبا عنهم بان ذلك يقع منهم من جملة الاخبار بالكتابة
 قبل كونها وهو اخبار عن المغيبات فممن جملة خبراته من كونه واقعا قطعاً **وفي**
 الحديث عنه من اول ما يحاسب العبد به عن الصلوة فاذا ردت ردسا برأيه اذا قبلت قبل

وذلك ان اطلق الرجل امرأته
 ثم مكثت مرضعة انقضت عدتها
 فذلك المرضع بعد انقضاء عدتها

مع الرد من عدم حصول الثواب لا بمجرد العلم والالتزام ان تكون صحة الصلوة شرطاً في صحة باقي
 العبادات او لم يقل به احد من اهل العلم. وقال من ليس من الخلف بصلوة لا يرد على الخوف والوجل
 الخ الحديث. قيل معناه انه لا ياتي بافعالها وشرايطها بتقصير في العلم بها او بتقصير في الالتماس
 بها على الوجه المعتبر شرعاً وقيل معناه خارجاً عن الالتماس او خارجاً عما يجعل ذلك عادة له من غير علم
 معناه ان لا يستعمل المحذور القلب في اغلب احوال الصلوة ولا شك ان الاحتياط فساداً على كل حال
 من هذه المعاني ويحتمل ان يكون الجميع راداً. وقال من دم الحيف كود. وهذا يدل على اعتبار العجز
 اذا تعارض الدمان الاسود مع غيره واستنبه الحيف من احكام بان الامور حيفي. وروى عن علي
 انه قال ما ابالي ابولاً صابني وما اذا لم اعلم. في هذا الحديث دلالة على ان الاصل في الاكثية العلم
 حتى تعلم الجاهل. وقال من ان الرجلين من احبتي يقومان في الصلوة وركوعهما وكبوتهما واحد
 ما بين صلواتهما مثل ما بين السماء والارض. اخبر الفضل وكثرة الثواب باعتبار حضور احدهما
 مع السدود الاخر. وقال من ما يخاف للذي يصح في الصلوة ان يحول السد وجهه
 حاداً للاد بالوجه هنا الوجه الذي توجه به الى الله تعالى وهو القلب كلف قوله نعم وجهه وجهه
 والمراد قلبه وعزمه وادبه وتحويله لوجهه المغير بالنصراف عن الغم الاول والغم الاخر وعكس انه
 اراد الافتقار على الظن ويكون حاله على عدم جواز الانتفاع بالصلوة بمجموع الوجه. وروى
 بعض اصحابنا عن الصادقين ع انهم قالوا المأموم اوله بالاذان والامام اوله بالاقامة
 فلا يقيم احداً لا باذنه وفيه دلالة على انه لو اقام احداً غير اذن الامام لم يعتد بها ولم يهبط
 بها الاكتفاء بخلاف الاذان فانه لو فعله احد من المأمومين او من غيرهم اجزاء مع حكم الامام في الاذان
 وروى الحسن بن صالح بن حمزة عن الصادق ع انها سالا له اجزائ ان قولي الركوع والسجود
 لا اله الا الله والحمد لله الله اكبر فقال نعم كل هذا ذكر الله. هذا يدل على ان معظم الذكوة
 الركوع والسجود محمول لتعليقه بالذكر نعم كل هذا ذكر الله. تعيين التسليم حوط للاجماع على اجزائه

وسأخ زيادة على هذا في السلك الرابع من هذا الكتاب. وفي الاحاديث المطبوع عنهم ان الله
 بعد الفريضة افضل من الصلوة نقلاً. المراد بالصلوة الصلوة المندوبة الانتباهية لانها
 منصوبة بعينها والتعقيب منصوص عليه بعينه فاهتمام الشارع به اكثر فيكون افضل. وروى
 محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال من كان في صلوة الكسوف فخشى ان تغرب الشمس
 فانه يقطع الكسوف ويأتي بالمحاضرة ثم يذهب على ما مضى من صلوة الكسوف. هذا الحديث
 كذا في الصحيح التلخيص بنية صلوة المحاضرة بل يقتصر على النية العينية فلو تلفظ بها بطلت الصلوة
 وروى هشام بن عمار عن الصادق ع قال قلت لابي عبد الله ع في الميت والصلوة وهو ميت قال نعم
 قلت او يعلم من صنع ذلك به قال نعم ثم قال قد يكون منحوطاً عليه فيض عنه. يحتمل ان يكون
 من صنع ذلك للميت منحوطاً عليه من قبل الميت فيرض عنه الميت بسبب ما فعله من الصلوة
 والبر ويحتمل ان يكون الميت هو المنحوط عليه بسبب افعال القبيحة فيرض عنه بسبب الحق
 لاجل من العمل الصالح الواصل ثوابه اليه. وقال الباقر ع من كان له دار فاحتاج مؤمناً الى
 سكنها فتنعه اياها الا قال الله عز وجل ملائكة نزل عبدك على عبدك بكى الديك
 وجلاي لا يمكن حبا في ابداء. المراد انه يكون محتاجاً الى ذلك بحيث لا يكون له شيء ويكون
 حاله معلوماً عند المسئول بالاطلاع على حاله او كما معلوم العدة عند من يخرج حاله
 وروى عن الصادق ع انه قال ان من احل الله وجعل ذكوة موته كما احل الحياء وجعل ذكواتها
 التحليل مناعج الطاعة ومعناه انه لا ينبغي الموت كما ان الحياء لا يتجسس بالموت وليس المراد
 ما كثر الهم للاجماع على تحريم اكله. وروى عن علي بن الحسين انه كان رجلاً صروفاً وكان
 تجلب الفراء من بلاد العراق فيلبسها فاذا اراد الصلوة نزعها واصل في غيرها
 يمكن حمل هذه الرواية على ان تلك الفراء المحبوبة اليه من حيث لا يصلي فيه بان تكون
 من جلود البهائم كالحمة مع الذكوة فيصير لبنة في الصلوة. وفي الحديث ان النبي ص قال

ويمكن ان يكون هذا التعليق لهذا الحديث وهو قوله في حاله
 في حاله عند فضل ثوبه وعلم ان جفرت مؤمناً في
 اليه فلم يضر اليه اكله على ما في الحديث
 واما ما ذكره في بارود من على ما في الحديث
 بان شهادته ومخبرته مؤمنين طاعة
 باطلا في الكمال واعلم ان هذا الحديث امره
 بغيره وطلعه الاعلم وعنه وجلاي لا يضر

اذا جهر في غلدم الحيف حثته ثم اقر صيته ثم اعسله بالماء الحث انما يكون للنجاسة
 ومعناه ان تزال عن النجاسة بعد او شيء والعرض هو ترك عمل النجاسة جها والادمان
 الاولان للنجاسة لانها شرعاً لا تظهر في الغسل الا انما للنجاسة والتقيد بالماء
يدل على انه لا يجوز ازالة النجاسة بالماء المطم الا انما الاطلاء الحقيقة
 في احاديث رواها الشيخ العام ثم الملة والدين محمد بن علي في بعض مصنفاته
 باحوال الفقه وبتما عن بطريق اليه واعرضت عن المسلك الثاني لعدم التعليق
 على احاديثه لان الحقير جامع هذه الاحاديث كان في نقل الاحاديث المعلق عليها
 كما تقدمت الاشارة اليها في مقنع النجاسة ولقد كونا هو المطلوب منه بعد الفراغ من
 هذه مع ما علق عليها الحديث ان شاء الله تعالى كما وعد به اولا روى عبد الله بن
 مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله قال ما راه المسلمون حثنا عند الحسن بن موسى بن ابي عمير
 يراى بالمسلمين كلهم فيصير معناه ما اجمع عليه المسلمون من الاحكام الشرعية فهو حق ويحتمل ان
 الخصوص فيكون معناه ما راه كل واحد من المجتهدين من المسلمين في اجتهاده فهو عند
حسن بن موسى بن العلاء والافنا ويحتمل ان يراى بحسنه الله ان يكون صوابا ويصير من الحديث
 والاعلى تصويب كل مجتهد في الفروع بناء على ان الحكم غير معزى عند الله كما هو مذهب طائفة من
 وبعض الاصحاب الحديث على احكام العادات وقال ابن زيد على ان ما اعتاده الناس
 اذا لم يرد من النص ما يخالفه كالحديث الذي في الاحكام اليها وهو قريب وقال
من علم ان ليس عليه امرنا فهو ردي اريد به سواء كان قوليا او فعليا او تقريرا وفي
حين الاسراء ان من خير بين الدين والخر فقال خير بينه اخبرت الفظة على الحق والحق
 الحق لقوت احسن ولا يلزم من هذا تحليل النجس ولا التحسين للحرام والمباح لان ذلك
 غير جائز قطعا لان الحرام لا يصح فعله فلا يصح التحسين وانما هو تحيين بين شرع ونجاسة

وبينها لا يخاف من ذلك كونه عاقبة الرجوع الى اخينا الفاعل وقال الفاعل اذا لم تند
 الربا صليته او خفا زدت او نقصت فتشهد وسلم وتجدد السهو ويحتمل ان يكون
قوله زدت او نقصت مؤكدا ويصير تقديره زدت النجاسة او نقصتها ويصير حكم سجدة السهو متبعا
 شك زيادة النجاسة ويحتمل ان يكون زدت او نقصت كلاما مسنفا ويصير تقديره زدت في شك
 او نقصت شيئا من الافعال ويكون حكم سجدة السهو ثانيا في الامر في شك النجاسة وفي الزيادة والنقص
 مطم والا فلهذا ذهب قوم من الفقهاء وقال اذا لم تدر لثنا صليتي او رجاا ووقع راياك على الا
 فلم وانفرد وصل ركعتين وانت جالس قوله ووقع راياك هذا خبر عن الامر ومعناه
 اوقع وجهك على الاربع اربعين عليها وهذا يدل على ان الاحتياط في هذا الموضع لا يكون الا بال
وفي الحديث الفلكي ما ترددت في شيء انا فاعله كترددني في قبض روع عبد المؤمن بن عبد الله
 واكره مسأته ولا يكون الا ما اراد قال الشهيد قواعد ان التردد عليه نعم غير انه لما جرت
 العادة ان يتردد من اعظم الشخص مسأته نحو الوالد والصدوق وان لا يتردد في مسأته من لا يكون له
 يعظم كالعدو والحية بل اذا خطب بالبال مسأته او فقه من غير تردد فصلا التردد لا يقع الا في
 التعظيم وعدمه لا يقع الا في موضع الايمان في كذا الحديث على تعظيم المؤمن وشرف منزلة عند الله
 فغير باللفظ المركب على يلزمه وليس كوراء اللفظ وانما هو بالارادة والقصد فعنا ان منزلة
 المؤمن عند الله عظيمة وقال لا احصى ثناء عليك هذا الحديث يدل على حكمين عقلاوي
 اما العقلي فيدل على ان احدا لا يبلغ معرفته بكنهها لما تقرر ان معرفة حقيقة غير مقدورة
 فيصير ان المعرفة انما هي كذا الاوصاف والاشياء الكمالية والجمالية والجلالية واحصائها ايضا غير
 يعجز عن الحديث فاستغنيت المعرفة بوجهها واما الشرعي فيدل على وجوب اجتناب المكلف اذا
 حقه تعجب الامكان وان المكلف وان بالغ الاجتهاد في ذلك لا يبلغ المقدار الواجب له نعم وفيه
 على ان التكليف العقلي والشرعي معا يجب وروي عن الائمة عن جوار الشراء عن اقرانه

ما يبيعه من غيره وقالوا لو لم يملكه المسلمون سؤا. وهذا يدل على ان ما في يد الانثى تحت
بحر زراعه ومنه وان كان قد علم انه كاف ملكية غيره قبله وذلك من باب ترجيح الظن على الاصل وانما
رجح الظن هنا لتقليد ما ذكره في الحديث وهو ضرورة نظم المعاش فلا يستقيم بدون السق والسق
لا يستقيم بدون ذلك ولا يتعد هذا الحكم الى غير هذا الضرورة كذا في الزوج اذا اجبرت بالطلا
من زوجها بل ينفق فيه على الاصل نعم يقبل دعوى الوكالة مردع وكالة شخص اخر من غير ينفق
وروي عنه في قصة عبد بن زبينة انه قال هو الشا عبد بن زبينة ربيعة الولد للفراش
يكرهه. وهذا من باب العمل بالاصلين المتنافيين اخذنا بالاحتياط فان الحديث يدل على الحاق
الولد بالفراش الذي كان لا ينفق ربيعة بها على الاصل وامر سودة بالاحتياط لاجل الشك الطارئة
على الفراش وهو كونه متولدا عن الزانية لاجل شبهة كان له بسفها في وقاص فلم يبالوا احتياطاً بهذا
الاصل واتبعه بالزينة ربيعة وهو كذا اخذوا سودة عملاً باصل الفراش فجمع بين الحكمين بتعلا لاصلين
بالاحتياط. وروي عنهم عن في الذي وطلأ أمته وطلأها اجنبية فحورا وحصلت امارة
على كون الولد لبيبي انه لا يبيعه ولا يورثه ميراث الاولاد. وليس المراد بالامارة هنا التصفا
بل المراد اما كون الواطي محرراً لا يجرى عادة او كغيره عنها او كما يطلق في الذب ومنه الرواية فيها الا
بالعمل بالاصلين المتنافيين اخذوا بوضع الاحتياط كالرواية السنية. وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يربك
الا ما لا يربك. هذه الرواية دلت على ما دل عليه حديث التمرة وهو وجوب احتساب المستنبط
لاحتساب الوجوب لفظ الامر الا انه ينبغي ان يقيد بالمحصول لا يلزم الوجوب. وروي عن النبي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب المجاور لغيره من النسا وما استكرهوا عليه. ولا يخفى هذا
من تعدد روي في مقتضى واختلاف الاصوليون في عمومه فعلى العموم يجب اخذ الاثم والحكم وعلى
جميع اصناف احكامها وتجميع اصناف الجميع كما جاء في الحديث الذي يبيح وهو قوله لعن الله اليهود حرم
عليهم شحم فباعوا واكلا اثمانها فان جميع الشرفاء المتعلقة بالشحم كلها محرمة والا لما صح توجيه الذم

على الذم

على البيع وفيه فان الواقع في بعض الاحكام ارتفاع الحكم خاصة كناية الجعة والمنكحة الصلح لك
وقايل المظنة الصوم وكذا في صياغة طهارة خطا وتطهر بالماء الخ كذا او كره على احد ما غيره ووقع
في بعضها ارتفاع الاثم خاصة كناية صلو الفطر والمظنة جهة القبلة لوجوب القضاء فاما رفع اثم الوكالة
والاثم من ذم النسا والخطا المتعلق بالافعال اما اذا تعلق بالمأهول فاما لا يتعلق بالغير كالمهر
او مهر المشرية كان محرراً وفيها يرتفع الحكم والاثم وانما ان يتعلق بالغير كالمهر يورثه نسا او خطا
والمرتفع منها الاثم دون الفضل وانما ان يتعلق بحق الله والعباد كالمهر خطا ونسا وهذا يرتفع
فيه الاثم دون الحكم لوجوب البينة والكفارة ومنه وجوب القيمة على النائم المتلف والصبر المحزون مع عدم
التكليف فضا الظن من الحديث ارادة اضرار الجميع. وروي عن غيلة بن مسلمة اسلم على الكرخ الرابع
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اختر منكم اربعة فارق سائرهم. وكذا وقع لعيسى الحارث وعروة بن مسعود
التفني ويريد بن معوية واحرم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وهو من باب ترك الاستفصال مع قيام الاحكام
ومعناه الحكم بالظن وان كان يحتمل مع الاستفصال ما يخالف الظن فانه لا يجب الاستفصال مع ذلك
الا حتم بل يجوز البناء على الظن والحكم به بناء على الاصل فهو من باب العمل بالاصل وترك الظن والا
الذي تركه من منافع قيام الاحكام هو انه لم يسأل ان العقد عليهن بل كاد فعه او على التفاسير ان
الحال كما علم لها وبذلك الامر من تفاوت بالنسبة شرع الاسلام فانه اذا كان العقد عليهن كان
واقعا موضع تساوي نسبة الجميع فضحة في البعض دون البعض ترجيح بل يرجح فكا السبيل
التجيز واما اذا تعاقبت وجب صحة عقد التفاسير وبطلت الاحقاق وهو من باب يسأل عن كفاية العقد
بل حكم بالتجيز وفيه دلالة على صحة العقد على الوجهين بالنسبة اليهما الكفر امضيا لمفعوله
ويؤثر بعضهم هذا الحديث بان حمله على استنباط العقد على اربع مخارجه ويكون المعنى ختم العقد
بمستيناف العقد عليهن بناء على انه لا يجوز ان يقر على العقد النسا على الكفر وهو من التاويلات
البعيدة. وروي عنه قال لفاطمة بنت ابوقحيس وقد ذكرت انها تسخاض ان دم الحوض

يعرف فاذا كان ذلك فامسك عن الصلوة واذا كانا الاخر فاغني عن صلته وهذا ايضا من باب الاستقصاء
مع قيام الاحتمال وفيه دلالة على عموم المقال لان لم يستفصل بل كانت لها عادة قبل الام والرواية
ايضا تدل على وجوب العمل بالتميز عند وجوده للمصلحة وبه يستدل على تقديم التميز على العادة
وفي الحديث ان صل على النجاسة لانه يكم ايمانك ان حملت الصلوة منها على الظالم
الحديث على جواز الصلوة على الغائب قطعاً وان حملت على المعز الشرعي فان قلنا انه دفع
سريته حتى شاهده كما هو مورد فلا يكون فيها حجة على جواز الصلوة على الغائب لان ذلك
يكون من خصائصه وان لم نقل به كما حجة على جواز الصلوة على الغائب ان لم نقل انه حكم في واه
وروي انه صل لما اقر به خبيث على الذمة قال في كم ما اقره الله وفائدة هذا الحديث ان
المقر ان الامام يشارك النبي في الفعل كما تقدم في جز القضاء ودين الاموات وهو ما روي
عن النبي انه كان يقض الدين عن الموتى وكذلك روي عن اهل البيت ان على الامام ان يقض
عنه فاما ما في هذا التقرير فهو ان يشارك الامام في الصلاة لانه صل فبذلك يقر الله وفيه
دلالة على ان فعله يتطابق بالوجوه وذلك غير حاصل للامام وقيل بالمشاكلة على عموم المقام
ولا يكون ذلك من تطابق بالوجوه حق الامام لانه غير متفقد به بل يكون من تطابق بما يظن
بطريق الصلوة ان قلنا يجوز اجتهاده والا فيما يظن له بطريق الالهام كما يظن للنبي صل
بطريق الوجوه كل منهما في مقامه ونقل عنه صل انه امر بالقيام للنجاسة وقام لها ثم فعله
اخر فكان الشاذ ناسخاً هذا من باب تعارض القول والفعل ورجح الفعل لانه اقوى فكان
ظاهراً في النسخ وقال صل لهند بنت عتبة امرأة ابي سفيان حين قالت ان ابائنا
رجل شيخ لا يعطيني ولدي ما يكفيني فقال كما اخذت لك ولوليك ما يكفيلك بالمعروف
هذا يدل على ان كل من له حق على غيره وهو غير باذله وتمكن من اخذ شيء من ماله فحقه
حقه جاز له اخذه بنية انه حقه سواء كان ماله للحق او مخالفاً له ان قيل انه افتاء فتجوز

المقامة بدون اذن الحاكم ايضاً وان قيل انه تصرف بالقضاء لم يحز الاخذ الا بقضاء قاض
ولا ريب ان حملته على الافتاء اولى لان تصرفه بالتبليغ اقل من حملته على الغالب اولى
وقال صل من قتل قتيلاً فله سلبه وهذا ايضا يحتمل ان يكون التصرف فيه تصرف الامام
ويحتمل ان يكون فتوى فعله الثاني بعم وبه قال ابن الحنبل وعلم الاول يتوقف على اذن الامام
الشهيد لما اولاً فلان القضية واقعة فتخلف بها واماناً فيها فلا الغنيمه للغائبين
مخرج السلب بناءً على الظاهر واماناً لثالثاً فنادية ذلك على الحزم على قتل السلب فلا
تنظم المجاهدة واماناً راجعاً فلا مفاد للامام خلاص الواجب في المجاهدة فان قلت كيف جاز شرط
منه صل قلت ذلك عند مصلحه غالبية على هذه المفاسد وقال صل الاثمة عم ضمناً
هذا الحديث يدل على اشتراط العدالة فيهم حتى في امام الجماعة وفيه دلالة على ان خطأ
هم فيما يتعلق بحق الغير مضمون عليهم اموالهم او في بيت المال وفي قوله صل نية الموت
خير من عمله وجرها وان تقدم هذا الحديث مع ما علق عليه الا ان في المعلق عليه منازية
فاحد الوجهين ان نية كل فعل من افعال المؤمن وان لم يفعل ما نواه خير من عمله لذلك
الفعل غير نية والثاني ان المراد ان نية المؤمن للايمان خير من اعماله ووجهه خير
الاول ان النية وحدها يحصل بها والعمل وحده لا يتم شيئاً لوقوعه باطلاً ووجه
الخير في الثاني ان نية الانعام مستلزمة للثواب الدائم له وامه ابد واهم واما الا
فانها منقطعة فلا توجب الثواب الدائم وما يوجب الثواب الدائم خير مما لا يوجب
الوجه الثاني قوله ونية الكافر شر من عمله فانه لا يحتمل الوجه الثاني وروي عن ابي عبد الله
وقد سأل ابو عمر الشامي عن الغزو ومع غير الامام العادل فما جابهه عم بقوله ان
الدين نعم محشر الناس على نياتهم يوم القيمة ومع هذا الجواب سنان هذا الجواب
مع غير الامام ان كانت نية ان غزوه مساعداً للظالم فلا ثواب على غزوه بل قد

وان كانت نية ان عزوه اظهار شعائر الاسلام وانزال كلمة الدين وابطال الكفر ايدى ولكن
الجواب عن السؤال في الحديث القدسي ما تقر به عبدي بمثل اداء ما افترضت عليه
وفيه دلالة على ان المندوب لا يجوز الاستغفار به اذا عارض شيئا من الواجبات وروى
في الخبر عنه انه اذا اذن المؤمن ادبر الشيطان وله ضراط فاذ احرم العبد الصلوة جاءه
الشيطان فيقول اذكر ان اذكر كذا حتى يصل الرجل الى ان لم يدرك ركعة ولا يلزم من
هذا افضلية الاذان على الصلوة لجواز ان يكون للوسيلة مرتبة غير حاصلة في المتوسل اليه
لكن المتوسل اليه مراتبها تنبغي في جعلها تلك المرتبة وروى عنه انه قال كنت قتل الوزغ في
الاول فله مائة حسنة وفي ثلثها في الثانية فله سبعون حسنة وهذا يدل على انه ينبغي ان
ان يكون ذاق في غير مرتبة في الدين فان الوزغ حيوان ضعيف لا ينبغي له رتبة في الدين ان
لا يقبل في المرتبة الاولى حتى يحتاج في قتله الى ضربتين فانه اذا ضعف العزم وقال
امامنا سلم واحسن اسئلة فانه يجزى اجزاء علمه في الجاهلية والاسلام وهذا يدل على ان
عن النبي قد يؤثر فيما سبق عليه فان الاسلام الذي استمر على الحسن الواقعة فيه استلزم ان
الاعمال السابقة كانت داخلية فيه وشرط في الجواز ان يكون سائلا والاحسن اقبل هو التقوى
قال الشهيد في نظره ان الظن ان الاحسن هو العمل بالاوامر على شرائطها وادائها والافضل
هو العمل وقال في ان من الصلوة لما يقبل منها ونصفها وثلثها وربيعها وان من المايل
كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها وجه صاحبها المراد بالقبول هنا حصول الثواب عليها
واما الخروج عن هذه التكاليف فيحصل على الوجه المأمور به ويمكن ان يكون ذلك
استحقاق الثواب لكنه ناقص واما الملقوفة فكناية عن حصة من معظم الثواب او بزيادة
بها من غير المجزية لاستعمالها على نوع من الخلل وحكي عن الشيخ جعفر بن محمد الطائفة مع
بعض روضاء العتاة سوق الكوفة على بايع رمان فاخذ العاصي منه رمانين اختلا

ثم على سائر دفع اليه واحدة ثم انفتحت اليه جعفر وقال علمنا شيئين وحصلنا عرضا
فربما نمان حسنا فقلنا اخطأت انما يتقبل الله من المتقين في هذا لانه على ان فعلنا
ذلك الزام الشيخ في جعفر حيث قال بالاجابة والتكفير فاجاب جعفر بان الاجابة والتكفير
يقع اذا كان موافقا لاحكام الشريعة فان الصدقة بالرحمة انما تصح ان تكون مكفرة للسيئات
الحاصلة بالفسق لو كانت الرحمة من حل حتى تكون الصدقة بها مقبولة عند الله نعم وروى عنه
انه قال لحسن الحائيم وصل بالناس اتقى بالناس وانت جنب وهذا يدل على ان التيمم
الحديث وعلى ان اقتداء المنتظم بالمقيم جائز لكنه مكروه لانه لم ياره باعادة الصلوة وفاقا
الانكار لتعريف الكرامة وقال في معاد وقد بعثه قاضيا الى اليمن ثم تم بحكمه باعفا قال
الله قال فان لم قال بسنة رسول الله قال فان لم اتحد قال اجنبه راى فقال رسول الله
الحمد لله الذي وفق رسول الله لاجتهاد الواسي وهذا يدل على ان الحاكم لا بد ان يكون
فقيه لان سؤاله انما كالاستعلام حاله ومرتبه في الفقه ويدل على ترتيب الادلة لانه قد
كنا الله اخذ الحكم من اذا وجه فيه ثم ثنى بسنة النبي ثم ثلث بالاجتهاد واوله النبي
على ذلك ثم ان الاجتهاد يحتمل معنيين احدهما استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذا لم يجد
الحكم في نصها والثاني ان يراد به القياس وهو رد الحكم الى الكتاب والسنة باعتبار استنباط
العلمة منها ولهذا يخرج به اصحاب القياس لان النبي اقره على ذلك وحمل الله على توفيقه
وفي الرواية الثانية ويرى بعد هذه الرواية حين قال اجنبه راى قال لا بد ان يعطى
الملك دلالة على نفي الاجتهاد وعدم اقراره عليه بل اوجب عليه ان يرد الحكم اليه فان
حملنا الاجتهاد على المعنى الثاني علمنا بالرواية الثانية لان القياس غير معمول به في عهد
اهل البيت وان حملنا على الاول علمنا بالرواية الاولى وهو تقرير النبي صلى الله عليه وسلم
لان اخذ الحكم واستنباطه عند عدم النص في الكتاب والسنة يرد اذ الله تعالى عز وجل لا

وعنه انه قال صلى الله عليه وسلم الاعمال افضل قال ايمان بالله قيل نعم ماذا قال صلى الله عليه وسلم
قيل نعم ماذا قال صلى الله عليه وسلم وفي حديث اخر سئل اي الاعمال افضل فقال صلى الله عليه وسلم
وفي حديث اخر سئل اي الاعمال افضل فقال صلى الله عليه وسلم هذه الاحاديث الثلاثة
وان كان كذا في بعضها من كذا يمكن حملها على التخصيص بالسائل فيكون معناه ان بعض
السائلين بالنسبة اليه افضل الاعمال كذا وبالنسبة اليه سائل اخر افضل الاعمال كذا
تعارض فعلى هذا فلا تعارض محقق بينهما وبين قوله ان جزاءكم الصلوة
وقال صلى الله عليه وسلم الصلوة الطهورة وتحررها التكري والتخليها التسليم الفاتحة في
حرم المتبادر في جزء التخصيص فليس للصلوة مفتاح غير الطهورة ولا حرمة غير التكري
ولا حمل غير التسليم وهو يدل على وجوب التسليم لوجوب اخوة اجماعا وقد ساءوا
صحة بينه وبينها وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم سئل كيف الصلوة عليكم فقال صلى الله عليه وسلم قولوا
اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وال محمد كما باركت
على ابراهيم وفي رواية اخرى وال ابراهيم ولا يلزم من هذا مساواة ابراهيم
وال ابراهيم لهما وال ولا افضليتهم عليهم من حيث ان المشبه به يجب ان يكون اقرب من المشبه
او مساويا له لان الدعاء انما يتعلق بالمستقبل وبنيان صفة كان الواقع قبل الدعاء وان
افضل من ابراهيم وان الله افضل من الراسخ وهذا الدعاء يطلب فيه زيادة على هذا الفضل
مساوية لصلوة على ابراهيم والله فيها وان تساويا في الزيادة الا ان الاصل المحفوظ
خال عن معارضة الزيادة او يبين ان التشبيه واقع على اصل الصلوة بالصلوة لا على
كيفية او كيفية كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فانه تشبيه
اصل الصوم باصل الصوم لا في الوقت والعدد وروى زرارة في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الحديث قبل التسليم ان صلوتكم تامة ولا يعارض هذا الرواية ما تقدم في الحديث

السابق وهو الدلالة على وجوب التسليم لجوارحه على النسيان والتسليم وان كان من افعالها التي
الا انه ليس اركانها فلا يبطل الصلوة بتركه ووقوع الحدث قبل فعله نسيانا وليس اركان الحد
وقع قبل نسيان التسليم حتى يكون واقعا اثناء الصلوة لنبطل به بل المراد ان نسيان التسليم
واقع قبل الحدث فلما ظر ان تمام صلوة وقع عنه الحدث فلا يكون مبطلا وروى زرارة في
الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمن صلى الظهر خمس اركان كان مجلسه الرابعة بعد التسليم تمت صلوة
ولا يلزم من هذه الرواية ان التسليم عدم وجوب التسليم لوجوبها مع الضابط بالبعد لانه من جعل
المجلس بقدر التسليم كافي في صحة الصلوة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما صلواتنا من
وقرأته وركوعه وجود وهذا الحديث مما استدركه بعض الاصحاب على ركنية القراءة لانه
ساو بينهما وبين الاركان الثلاثة وقال صلى الله عليه وسلم صلو النهر عجا وفي الحديث ولا بد من كل
صلوة وقعت بالنهار واجبة او مندوبة حقا في الاخفات وجاء في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم كل
ابن ادم له الا الصوم فانه لم يوانا اجاري به وجه تخصيص الصوم بذلك مع ان جميع الاعمال
كلها لله وهو الجار عليها قيل لانه اخص بترك الشهوات والملاذ في البطن والفرج واخص في
وعدم الاطلاع عليه واخص بان فيه تشبه بالصدية ريت طلاء الجوف واخص بان لم يتقرب
الى غير الله واخص بان يوجب صفاء العقل والفكر لبيان ضعف القوس الشهوية الموصلة
لحصول المعارف الكمال النفس فان قلت انه يشترك في الاول الاحكام فانه يترك في
من الملاذ والجم فان ترك فيه الحيوة فضلا عن الشهوات وفي الثاني يشترك في الايمان والنجاة
والاخلاص وجميع افعال القلب في الثالث يشترك العلم والاحسان وتعليم الاولياء
وفي الرابع استخدام الكواكب فانه موقوف على الصوم وفي الخامس يشترك جميع العبادات
خصوصا الصلوة قلت يجب ان كل واحد منها حاصل في واحد مما ذكرتم الا ان مجموعها
لم يحصل في غيره فاجتماع هذه الخصائص فيه يوجب الافراد بالفضيلة والمزية على سائر العبادات

منه الكلية لانه لا يخلق الصلوة
النهار ولا فائدتا الاخفات فيها اجماعا والحدوث
ليس على عموم وعلى تفديد من اجماع فان قلت
لنفس وجوبها في الصحيح كالسليبية في الفاشية
وهو وجوبها في الصحيح كما ذكر في العلل
واما الحديث فهو معارض للصحيح حتى ان الصدوق
من انه كان في صحيحه العلة التي من اجلها
عنونه بابا وقال في صلو النهر واستدل
الصحيح دون غيره من صلو النهر والافق
على ان صلو النهر في الصحيح مما ذكره العباد
الاعمال في الصحيح او اجابوا عن الاطلاق
البيان الاصح فان ادركت الاطلاق
في مقام الفلاح فان ادركت الاطلاق
فعليت به كتاب محمد صلى الله عليه وسلم

لانه قد اجتمع فيه ما تفرق فيها من الخصال بصر فكان جميع خصال الكمال فانفرد بالفصل عليها **و**دو معنى
النبي ص انه قال من صام رمضان واتبعه سب من شئوا الفكا غاصام الدهر **و**انما قال رمضان
ولم يقل شهر رمضان ليدل على جوارفة الظلم ان استجابها مقرر بتب عظيم مجموع الشهر وانما ذكر
لفظ الست لتعليقها لليالي وانما خصها بكونها من شئوا الفكا بالكلية من حيث انه في سب عظيم بالعلم
فهر سهل عليه باعتبار ادايته لان ابتداء بعد انقطاعه صعب ولا بد منها ان يله العبد فلا فضل
وانما حصر العدة في الست لان الحسنة بعشر امثالها فتكون مع رمضان ثلثمائة وستين وذلك
نسبة كاملة وقال فكا غا ولم يقل فكا لانه لان المراد تسبيله الصوم بالصوم ولو قال فكا لكان
تشبيه الصائم بالصوم وليس كذلك وانما كان هذا العدد معادلا للصوم الدهر لان الصائم منه
الايام مثل ثواب صيام الدهر من غير ادعاء المضاعفة والمثلية ليس هو الواجب مطا او النقل مطا
لان الدهر من اجزاء سنة سب كبر فرض وسدس فكل كان المشكك والالف واللام في الدهر عوض
عن المضاعفة فيصير التقدير فكا غا صام دهره كقولهم نعم فان الحجة من الماء وراى ماواه **و**
وقال ص اللهم انهم اخرجوني من ارض البقاء فاسكنني ارض البقاء اليك فاسكنني المدينة
فك هذا الحديث وان دل على افضلية المدينة لكنه يحتمل ان يكون المراد اسكنني ارض البقاء
اليك بعد مكنه لان ما هو احب اليك النبي ص يجب ان يكون احب عند الله لانه لا يحب الا ما احبه
وقال ص الايمان بضعة وسبعون شعبة اعلاها شهادة الا اله الا الله وادناها
اماطة الاذن عن الطريق **و**دل هذا الحديث على ان الاعمال جزء من الايمان وان الايمان
يقبل الشدة والضعف والزيادة والنقصان وان كل مرتبة من رتبته يصعد عليها اكم الايمان
كان اكم صادقا على طهر وجرته **وقال** رسول الله ص افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان
جائر **و**هذا الحديث فيه دلالة على المنع من النقيض ويمكن حمل على عدم الضرر الكثير والله محجل
اليسر او محجل على ان الافضل ترك النقيض اذ كان الضرر ليسير **وقال** ص من احب ان يحتمل

لله الناس قياما فليتبوأ مقعده من النار **قال** بعضهم للمراد بامتنان الناس قياما هو قيام
الحياتون من الزمانهم الناس القيام في حال فعودهم حتى تنقضي محاسنهم او يراد بذلك النجس
والعلو على الناس حتى يواظبوا على لا يقوم له بالعقوبة اما من يريد القيام لدفع الاثم عنه
نفسه لا تنقاصه فلا حرج عليه ذلك بل ينبغي للمؤمن ان لا يحذر ذلك وان يواظب نفسه
بمحبة تركه اذا ماتت نفس اليه **وقال** ص من لم يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من الكبر الحذر
الان قال ولكن الكبر بط الحق وعن الناس **البعير** عدم قبوله والاتفا اليه وعدم التسليم
لصاحبه وعن الناس انتقامهم واستحقاقهم في عيبه **و**في الحديث لا غيبة لعاقب
او في فائق وشكا المظلوم ليست منه غيبة **اعلم** ان بعض علماء العائليك هذا
ويقول انه لا اصل له واليه من جماعة من اصحابنا والشهيد في قواعد علمه انه خبر
بمعنى هذا انه لا تضع غيبة الفائق اللهم الا ان يكون فاسقا يتبع بالفسق ويتفكك
في المجالس فيحكي حكاية قوله لا اريد من ذلك ولكن الجرح والتعديل ليس الغيبة
في باب الرواية او باب الشهادة اذ قصد بذلك حفظ اموال الناس ومائتهم وحفظ
السنة عن الكذب العناد وفي معناه الاعتراض لاعتادها العلماء على اقوال بعضهم
بعض في المسائل العلمية **و**في الاخبار الصحيحة عنه ص ان صلة الرحم تزينة العشر
قطيعة الرحم ببت العشر **اعلم** ان هذا الحديث اشكل على كثير من الناس باعتبار ان
المقابلة الاذلة المكونة في اللوح المحفوظ لا يتغير ولا يتبدل لا سخاة خلة معلوم الله و
الله سابق فكيف يمكن الحكم بزيادة العبر ونقصانه بسبب الاكثاء واضطراروا في الجواب بعضهم
قال انه على سبيل الترغيب وبعضهم قال انه الثناء الجميل بعد الموت وبعضهم قال زياد قائل
في العبر لانفسه هذا الاشكال لا يرد لانه لو صح لورد في كل ترغيب وترهيب لان الكل معلوم
مكتوب في اللوح المحفوظ فمن علمه ومنافه هو منافق بالانجاء اولاد من علمه كافر فهو كافر

بل بعض الاحتمال لما يتوهم عليها من مخالفة كالتسعة ظلم الليل العشاء والصبح كالحسن
 لها منعه من الجمع عدم التعيين كما في الحديث الحسن الاقرب اليها ممنوع في وقت
 الكفاية اذا علم قيام الغير وظن لانه يحكون كاجمها المنوع من التسليح فالبعض
 العلماء ليدعوا في الصلوة النافلة قطعها لما صح عن رسول الله ان امرأة فادت
 ابنها وهو في صلوة فالتجريح قال اللهم ارحم صلواتي فالتجريح فقول اللهم
 وصلواتي فقال لا يموت حتى يظفر وجهه الموات الحديث وفي بعض الروايات انه من
 قال لو كان تجريح فبقها العلم ان اجازته افضل من صلوة وهذا الحديث يدل على قطع الن
 لاجلها ويدل بطريق الاولي على تحريم السفر لان غيبة الوجه فيه اكثر واعظم ومكانت
 تريد منه النظر اليها والاقبال عليها لما نحن كف الاذ عنهما وان كان قليلا بحيث لا يصلح
 الولد اليها ويمنع غير من ابيها بحاطقة كمنع ترك الصوم نذبا لا باذن
 الاب لم اقف على نص في الام كمنع ترك البين والعهد لا باذنه ايضا ما لم يكن
 في فعله واجبا وترك محرم ولم اقف في النص خاص الا ان يقرب هو عين يدخل في النهي
 البين لا باذنه انما هو ان نقله من كتاب الادب بيلي وهو وفي الحديث الصحيح اهل
 البيت على ان حق الله على العباد ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا هذا الحديث يدل
 على وجوب العبادة ووجوب التمسك بالتوحيد وان ادنى مراتبه نفى الشريك في الالهية واعلم انه
 نفى الشريك في التوجه والاخلص واعلم انهما نفى الشريك في الوجود وهو نهاية الانقطاع اليه
 وعدم ملاحظة شيء معه هو مقام الفناء التوحيد وروى عن النبي عليه السلام
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يضرع وهذا الحديث يدل على ان القبطى شرط في صحة البيع لان القبطى
 مشروط بالقبض لكن مع البيع احوالها بغير تولية فلا يمنع لاحضار الخصم يكون مع البيع كقول
 مضمون الحديث وقال لا يورد مريض على صحيح وهذا يدل على اهل الامراض الوفا

وفي العملي فقامت
 لا يجوز في ذلك
 جوه الموشاة
 اعلم بها

يجوز منعهم من دخول البلد من لا يبا فيها ولهذا ذكره الخروج من بلد الوفا اذا كانا اثنا فيها
 ووقع الوفا فيها فلا ينبغي له الخروج لما يترجم من الاضرار بالعين وكذا يكره الدخول الى بلد الوفا
 لما يترجم من جلب الضرر الى نفسه بغيره نفسه محموله لا يمكن عليه نعم بحصوله عند دخوله
 وروى سحاح بن جبر عن عبيدة السلماني قال كان على عمي المنبر فقام اليه جبر فقال
 يا ابا عبد المؤمن رجلا مات وترك بنته وابويه وزوجة فقال على عمي صارت المرأة
 تسع هذه الرواية تدل على عول الفريضة عند نفقها عن ذور السهام بدخول الزوج او
 الزوجية فهنا اجتمعت ذوا فوض ثلثة البنات لها الثلثان والابوان لها السكبان
 والزوج لها الثلث فاصل الفريضة من اربعة وعشرين لا تقرب هذه الفريضة لانها نقصت
 الثلث لهم الزوجية ومثلثة عشر او على الفريضة في يد سبعة وعشرون فيكون للزوج ثلثة
 من سبعة وعشرين واذا نسبت الثلثة الى سبعة وعشرين كانت تسعها وقد كان الثلث
 لها التسع بعد ان كان لها الثلث فصار ثلثها تسعا كما قال في المسئلة المنبرية والحق
 على الاستفهام لانه مقدرة المسئلة الربع في احاديث رواها الشيخ العلامة
 الفهامة خاتمة المجتهدين شرف الملة والحق والدين في عبد الله المقداد بن عبد الله السبيعي
 الاشد لعنه الله بخبره انه قال روى الحديث عنهم ان القرآن نزل على اربعة
 ارباع ربع فينا وربع فعدونا وربع فافى واحكام وربع قصص وامثال هذا
 الحديث يرويه من اسواله وان ربع القرآن في الاحكام قد حصره الفقهاء في خمسة
 من القرآن فلم يبلغ الا ربعه في الآيات والمحقق انها ليست بقدر الربع حقيقة
 فاجيب عن ذلك بان له المثل بالربع حقيقة بل المثل بالربع في هذه الاجزاء يعني
 ان القرآن ما يربى من المعاني الاربعة وان كانت متفاوتة بالمقدار وروى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل واحد فقال صمعت ما لم تصنع فقال صمعت ما لم افعله

والاولم ان يكون له صفة مبنية على غيره لان الطهارة فيها محققه لكن ينبغي واما تخصيص الزمان في
 الاول وتقليم الارض في الحديث الثاني فلا منافات بينهما لان تخصيص بعض الجملة بذكر الحكم
 مع كون الحكم ثابتا في الجملة لا يستلزم تخصيصه **وقال** وقد سئل عن الوضوء بما هو
 فقال هو الطهور وماؤه الحلي مبنية **وهذا** الحديث المجواب فيه اعم من السؤال لان السؤال
 عن جواز الوضوء بما هو الجواب بالطهورية المستلزمة لجواز الوضوء والغسل على تقدير
 ان يكون الطهور بمنزلة المطر اما لو جعلنا بمنزلة المطر لم يكن مطابقا للسؤال لانه
 يترتب زيادة على السؤال لا يتعلق لهما به وهو كون مبنية حله لا وفائده ذكره هنا
 لما انفصل السؤال عن حيث انه مؤكد للطهورية واقادة للسائل بحكم زيد عقل على السؤال
 عنه وليس لي المباد هنا جواز اكل ميتة ان اردت بالميتة ما مات فمات من حيوانا فبل المباد
 طهارتها ايضا بمعنى انها لا تتنج بالموت فيه لانه حيوان لا نفس سائله وعلمنا من هذا ان
 ما لا نفس له سائله من الحيوان الذي لا ينج الحائل القليل عوبة فيه ويحتمل ان يكون المراد اكل
 ميتة ان ما اخذ منه حيوان مما يحل اكله فانه حله لا يفسد خفته منه مع صدق اعم
 الميتة عليه لا يشترط فرق كنية غير خفته منه حيوان ذبح او غيره **وعن النبي** صلى الله عليه وسلم انه قال
 من اخذ شعرا ولم يفرقه فرق بمشاد من نار **وقد** الشرح قد اتفق الكل على انه من لسان
 الوكيلية وهذا الحديث يدل على ذلك وليس له عيب المذكور على تركه مستلزما وجوب
 الا انه هذا الوعيد محمول على تأكيد الكرامة فانه قد يتوعد على الكوفة ليقدر على فعله
 ولي المقصود ان ينافي الوعيد على ناعله وهذا الحكم من حيث انه قد يكون مستلزما لبيان
 الثواب المحسن بالتواضع فائدة حصول الثواب بالترك **وقال** صلى الله عليه وسلم ما زال الرب يبعث
 بروسين بالسواك حتى خشي ان اخلف او ادر **وهذا** الحديث يدل على كثرة
 السواك وقد يحتمل الوجوه في حقه من حيث انه خصصه لنفسه بوضوئهم غير ان

بشار

فاختص بالوجوب وثبت الاستحباب للامة كما دل عليه قوله في الحديث الاخر لولا ان اتفق
 على ائمة لمرتهم بالسواك **وقال** وضوءوا **واستدل** بعضهم بهذا الحديث على ان الامر للكل
 من حيث ان نذرية السواك متحققة فلو لا ان الامر يقتضي الوجوب لما حصى لمرتهم بالسواك
 فانهم ملغون على النذرية والحقارة الامنان والدرد نثارة **وروي** انه قال
 يوم الاحزاب عن الصلوة الوسطى صلى العصر **وهذا** الحديث يدل على ان صلوة
 هر صلوة العصر لان افرادها بالذكريد على تأكيد ما كان ان افراد الوسطى الالية بالذكو
 والعلية تأكيدها فكان التأكيد للعمدة الحديث يدل على الوسطى المؤكدة والالية هي
 العصر واما حديث الاحزاب فهو نص في الباب **وروي** الاصمعي عن احمد بن حنبل ان
 عبد الله بن الزبير في الصلوة وقد صلوا ركعتين الى بيت المقدس فقيل ان فيكم
 قد وصلوا الكعبة فتحو النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وصلوا
 الباقين الى الكعبة فصلوا صلوة واحدة الى القبليين فلذلك لم يجدكم
 القبليين **وهذا** الحديث يدل على وجوب العمل بالخروج الواحد لان النبي صلى الله عليه وسلم اقرهم على ذلك
 ولم ينكره عليهم فكان حجة بوجه التمسك به وجوب المصير اليه لانهم انما فعلوا ذلك
 على سبيل الوجوب ومعلوم ان الخرج الواحد الواصل اليهم لم يكن متواترا الا انه قد
 على هذا احتمال وهو انه جاز ان يكون من الاجزاء المحفوفة بالقرائن الدالة على العمل
 بمقتضاه **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الناظر والمنظور اليه **وهذا** يدل على ان
 واجب مع الناظر المحرم في غير الصلوة واما في الصلوة في الناظر وبدونه المحرم وغيره
 حرمه نفسه **وروي** ان الضم لم ينسب للخروج صلى الله عليه وسلم **وهذا** يدل على ان
 التمسك في الصلوة بلباس الشياح مستحب وان لا يستحب فيه الاخرى كاذاب
 بعضهم **وروي** انه كان عليه خبز بجماعة درهم **وهذا** يدل على جواز

المختصة

تركها مبطل للصلوة اذا كان عداها ولو تركها نسيانا فلا يبطل صلاته كادل عليه هذا الحديث
 ومنه يعلم انها ليست بكفارة وعنه من انه قال في ذكره عند صلواته فدخل الغار
 فابعده الله وهذا يدل على وجوب الصلوة عليه ثم عند ذكره في جميع الاوقات والاما
 بل فيه دلالة على ان تركها من الجبائر وفي الحديث الصحيح انه اذا ابوا او فرغوا من ركعة قال
 النبي صلى الله عليه وسلم على ابي اوفى والابن اوفى وهذا يدل على جواز الصلوة لغير النبي
 من سائر المؤمنين نعم فان صل على ابي اوفى ومنه نص في التا وفيه دلالة اخرى على انه
 يجب الدعاء عند الصلوة اذا قبضها الامام وهو تفسير قوله نعم وصل عليهم فان الامر
 بهذا الحديث هو دليله لانه يتبادر بالفعل وروى ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عوان تقرأ
 بصوت خفيض وتحسن صوتك استعمل صوتك حسنا بقرائه بتأدية الوقت والاعتماد
 على المخارج بحسن الصوت جيد اذ من ثوب انه يحسن القراءة بصوت غلط لان الصوت
 لا يدخل في القرآن اذ القرآن ليس الصوت ويؤيده قوله تعالى زيناواصواتكم بالقرآن
 وروى عن علي بن ابي طالب قال فسمع النبي صلى الله عليه وسلم ان يقرئ القرآن فانه يقرأه
 الرمل ولكن ارفع به القلوب القاسية ولا يكون احدكم اخر السورة النثر بتدوير الشيء
 وتفرقة الرمل بالساكن الميم هو المعروف وانما خصه به لتفرقة اجزائه ويجوز فتح الميم
 بحرف الجوز الشعر وقراءة بنوع النثر وتفرقة فهو القرآن ايضا ان يكون على هذه الهيئة
 قوله ولكن ارفع به القلوب القاسية بان يقرأ بصوت حزين ليؤثر في القلوب الرقة وقوله
 ولا يكون احدكم اخر السورة اشارة الى التنازع في قراءته ويكون الترتيل مجموع هذه
 والامر به للاستحباب قوله ولا تلهي الله شيئا من هذه السرعة وروى بعض لان العز
 كانوا اذا قرأوا الشعر يسرعون في قراءته ويتبعون بعضها ليدخلوا الفاظه بعضها
 وبعض فاما بالترتيل في القرآن ليعرف بينه وبين ما يفعلون في الشعر بحيث لا يكون

هذا الحديث هو دليله لانه يتبادر بالفعل وروى ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عوان تقرأ بصوت خفيض وتحسن صوتك استعمل صوتك حسنا بقرائه بتأدية الوقت والاعتماد على المخارج بحسن الصوت جيد اذ من ثوب انه يحسن القراءة بصوت غلط لان الصوت لا يدخل في القرآن اذ القرآن ليس الصوت ويؤيده قوله تعالى زيناواصواتكم بالقرآن وروى عن علي بن ابي طالب قال فسمع النبي صلى الله عليه وسلم ان يقرئ القرآن فانه يقرأه الرمل ولكن ارفع به القلوب القاسية ولا يكون احدكم اخر السورة النثر بتدوير الشيء وتفرقة الرمل بالساكن الميم هو المعروف وانما خصه به لتفرقة اجزائه ويجوز فتح الميم بحرف الجوز الشعر وقراءة بنوع النثر وتفرقة فهو القرآن ايضا ان يكون على هذه الهيئة قوله ولكن ارفع به القلوب القاسية بان يقرأ بصوت حزين ليؤثر في القلوب الرقة وقوله ولا يكون احدكم اخر السورة اشارة الى التنازع في قراءته ويكون الترتيل مجموع هذه والامر به للاستحباب قوله ولا تلهي الله شيئا من هذه السرعة وروى بعض لان العز كانوا اذا قرأوا الشعر يسرعون في قراءته ويتبعون بعضها ليدخلوا الفاظه بعضها وبعض فاما بالترتيل في القرآن ليعرف بينه وبين ما يفعلون في الشعر بحيث لا يكون

ولا تلهي الله بالاله المحجور من حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع القرآن قطيع العرش
 فانهم كانوا يقرؤونه كلمة كلمة مع السرعة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما شئت
 الليل قال من قيام الرجل من قرأ سورة لا يؤذي به الا الله نعم فاشية من شئت من الشيطان
 شئت من مكانه اذا قام وبقي نسا الفلام اذا شئت من مكانه فاما كان النائم كالميت كان قيامه بعد
 النوم كالنشوة هو الا يجاد بعد العدم وفي هذا الحديث دلالة على استحباب قيام الليل
 وانه من السنن الوكيدة وروى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت
 اعوذ بالله السميع العليم فقال لي يا ابن ام عبد قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا
 قرأه جبرئيل وهذا يدل على ان التعوذ والقراءة سواء كان جهر او خسر في الصلوة
 او غير ذلك السنن الوكيدة وان المستحب للموكل الاقتصار على حاله في القرآن وما هو
 مذکور في الحديث من غير زيادة كادل عليه ما روي عن الزيادة واول من خلاصته الحمد على
 الكرامة وفي الحديث ان رجلا جاء الى علي بن ابي طالب فقال اني قد حوت صلي الليل فقال
 انت رجل قديد في نوبك وهذا يدل على ان ملازمة الذنوب توجب الخذلان
 المستلزم لمنع اللطاف الالهية وفيضها على العبد المستلزم لحببه الى الحق والملازمة
 على خدمته وذلك لان الذنوب نجاسة معنوية توجب تلويث العبد وظلمة نفسية
 بسبب ذلك عن قبول النور وفيض الخيرات بسبب الكثافة التي يحد اللطافة المتكسبة
 للنورية والمجذبات للظلمة معقدة لها وكما في الاستعداد لان المكلف قبل الغنى
 لان الغنى مشروط بالاستعداد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فاذ افضيت الصلوة
 فانشروا في الارض قال الصلوة يوم الجمعة والانشاء يوم السبت وهذا من
 باب الامر بالارادة بعد الخط واختلف الأصوليون في انه هل يدل على الوجوب ام لا فيقال
 انه للوجوب حمل الامر هنا على ان الانشاء اطلب للثبوت الذي لا بد منه ووجهه في

٤٩

لوجوب حمل الامر من اجل الاباحة والبر بالبر ما بعد صفة الجدة لان التوفيق
 بانقضاء نفقة الاول **و** روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه لما نزل قوله تعالى والذين يكرهون
 والنفقة قال تعالى الذين يكرهون النفقة قالوا انما نفقة الرجل انما نفقة الرجل انما نفقة الرجل
 خاشعوا ووجه تعين احدكم على دينه **ا** حشرنا انما نفقة الرجل انما نفقة الرجل
 لسانا ذكرنا انما نفقة الرجل انما نفقة الرجل **و** روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه لما نزل قوله
 على جمعة واقنتائه احوالهم للاتفاق على العيال والتوسعة عليهم وعلى الارحام ونفع
 الحياويج وبرا الاخوان وصلة الرحم وامثال ذلك من وجوه المبرات والجزات فذلك
 نعم العون على الدين والاتب فيه ولا يخفى ان هذا قاله نعم العون على التقوى الخ ولكن
 ما اصعب من الشر وطعنا الى اوجامعة فان ملائكة لعلهم وحيث نفق الى محبة
 عن فعل هذه الجزات فيقع في الغش **و** قوله جل وعز في الآية الاخرى فتكون الخ
 بين من تركها وبينها من الحقوق الواجبة لم يخرجها فانها من هذه المواضع تكون
 اما من ترك شيئا لنفع عياله بعد ان اخبر الحقوق الواجبة منها فليس خله فيم يكره
 فالكفر ما زاد على هذا القدر مما لا يحتاج اليه **و** روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه لما نزل قوله
 ويسئلونك ما نفقون قل العفوان العفو هو الوطأ غير اسراف ولا تعسف
 يحتمل ان يكون السؤال عن اصل المنفق مما هو فيكون الجواب بالعفو انفقوا العفو
 ظلمك ويحتمل ان يكون السؤال عن القدر المنفق مما هو فيكون ما ذكره في الحديث وهو الوطأ
 لان الاسراف في التفسير من مومنان والقول الثالث ان يكون جوابا عن كلا الاحتمالين
و قال النبي صلى الله عليه وآله لا يورق ولا يورق **و** روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه لما نزل قوله
 مانعة من الترافاق الولد فلا يصح شرط فيه ويجوز ان يكون بالصفة بان يكون حراً صفة
 ويصير العز ان كان ولد ثبتت حرة حال تولده لا يصح اسرافه واما اسرافه والحر

بالشرط فلا بد ان لا يمنع منه بل يكون ثابتاً بالاصل وعموم من المؤمنين عند شروطهم
و قال صلى الله عليه وآله لا يورق ولا يورق **و** روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه لما نزل قوله
 التبر طافه من خوار المنزلة واصلاحه بالحر وان خرابه بتولية الاماء واصلاحه المنزلة
 في اصلاح الدين فيكون تزويج الحر ابرار في الدين والدين والدين والدين والدين والدين
 لان ولد الحر عند القبيلة اعظم مثانا واجل من ولد الامه فيكون ولد الامه مفق والنسب
 وولد الامه مصحح **و** قال امير المؤمنين ع اذا كان الغدر طباعا فانقذه الى كل احد
 وهذا الحديث يدل على ان الاصل في المسلم ليس العدل لئلا يبين فيها على الظلم بل هو العدل ان
 هو ابطاع الظلم طبع في الانساج فاما انما في التكليف والتخلق بغير ذلك الخلق واذا
 كان الامر كذلك فلا يجوز النفقة الى كل احد بل لا بد من الاستظهار والكشف عن حار
 اذا لم يدر الطبع وتخلق بغيره ومن لم يدره لان من لم يدره لم يدره لم يدره لم يدره لم يدره
 واعند على كل احد مع علمه بالطبع المذكور في الكلام ليس على غيره وقلة معرفته وانها في
 الامر الى عدم الاخذ بالاجرم واصحط ومنه علم اعتبار العدالة في الشاهد وان طريق
 علمه فيه طريق الاختبار بالمعاشرة والاطلاع على احواله بكرة المخاطبة **و** قال
 النبي صلى الله عليه وآله استظنوا على المجاهدين **ا** سبب في الشهادة بالتحقيق والتبين
 والمخاض الواقعة بين اهل المعاملة والملاقاة الكسبية لتنظيمها امور المعاش والحفظ
 بها على ذور الحقوق حقوقهم ويحتمل ان يراد بالشهادة الاقرار بالشهادة
 الوحدانية والرسالة والولاية فان الله تعالى فرض الايمان للكسب كما فرض الايمان للقبلة
 الاعتقاد وجعل الاولاد ليدل على به التنازع وسماه مجاهداً باعتبار انه حاصل في
 الكسب حاصل فكان مجاهدة نفسانية **و** روي عن امير المؤمنين ع ما وشرعاً
 شرط عليه ان لا ينفق القضاة يعرض عليه **و** وفي هذا المنع بنبط من حق القضا

المجاهدين

على ان من ذهب الى القول بتفسير عند امير المؤمنين من لانه لو لم يكن معتبرا لما صرح من نصبه
فخصه له دليل على اعتباره لان شريح المحام المشتم بين الامة انه كان على مذهب العامة فيكون
القول بان يوق ان شريح لم يكن منصوبا للاسماء الدعاء والخصومة لا يستلزم على
عن ذلك فاذا انتهى الامر الى الحكم بعد كمال الدعوى والجواز عرض على علم فانفذ وحكم
فيه فانفاضة هو على علم لا شريح وانما كان شريح مجبرا وعلماء وروي ابو بصير عن النبي
انه قال يا محمد لو كان لك على رجل حق فتدعوه الى احكام اهل العدل فيا بي عليك الا ان ترا
الاحكام الجور فانه من حاكم الى الطاغوت وهذا الحديث والسابق عليه وهو قوله كل حاكم
يحكم بغير قولنا اهل البيت فهو طاغوت يدلان على ان من خالف مذهب اهل البيت من
المذاهب الجور المحاكاة اليهم لان ما حكموا به من حكم الطاغوت لانهم غلبوا المحاكاة اليه
وقوله نعم يريدون ان يحاكموا الى الطاغوت وقد امر وان يكن وابه وما هو ملوك
بالكفر به مخالف للامام وما هو مخالف للايمان فهو كافر فالمحاكمة الى الطاغوت كفر
ويؤيده ان المحاكمة الى من خالف اهل البيت كفر وقال الصمعي اياكم ان يحاكم بعضكم
بعضا الى اهل الجور ولكن انظر الى ارجل منكم يعلم شيئا من قضائنا فاجعلوه فيما
بينكم قاضيا فانه قد جعلت قاضيا فقاموا اليه وهذا يدل على وجوب التحاكم الى
فقهاء الامامية العارفين باحكام الشريعة وما خذها على طريق اهل البيت
وان لم يكن مجتهدا كليلا لان من التبعض يدعي انه منصوب عنهم ثم يفتروا
الحكم والافناء بمنزلة بهم بالنقض العام اذا تعدد الخاص كما في زمان الغيبة ولا
يجوز رد الاحكام واخذها من غير خالفهم لتبعضهم اهل الجور ضد العدل فعلم
من خالفهم ليسوا اهل عدل وان قضاها اهل البيت هم اهل العدل وعنه
انه قال في قوله نعم ومن يقتل مؤمنا مستورا الاية انه قتله على دينه وايمانه وهذا



على ان من الامة اضرار تقديره ومن قتله يكون مؤمنا ومن يكون القاتل كافرا لان
عن الكافر لا يقتل المؤمن لاجل ايمانه فيستحق العقاب الدائم وان حمل المخلوع
على المكث الطويل لم يحج الى هذا الاضرار لكن فيه ارتكاب المحارفة وتحقيقه في الامور
وعنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عاش النساء على امة حرام وروي
بن يعقوب في الصحيح عن الصادق قال سئلت عن الرجل ياتي المرأة فيدبها قال
لا بأس به وروي ابو بصير عنه انه لا ينظر الله الى رجل جامع امرأة فربما
وروي ابو بصير عنه انه قال ان الله لا يستحي من الحق قالها ثلثا لانا
النساء افراد يارحم التوفيق بين هذه الاحاديث الاربع ان الحديثين
الاضرين يمكن جعلهما على الكراهية وليست بالقصر بالتحريم واما الحديثان
الاولان والثاني منهما طرقة صحيح وهو صريح بالاباحة والاول صريح بالتحريم
لكن طرقة ليس صحيحا واذا تعارض الصحيح مع غيره قدم الصحيح واذا اردنا ان
نظر صرح بالكلية حملنا التحريم على هذه الكراهية وصح العمل بالبدلية ويطرح
وروي الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال منة لفتي من امة احد فسلم عليه
عليك فاذا دخلت بعينك فلم عليهم يكن خيرك انه نعم بين في كتابه مكارم
الاحلاق الامر المذكور في هذا الحديث في موضعه فحمل على النذب بقربنية
فيه انه نعم بين مكارم الاخلاق فهو مفضل لكونه من الاوصاف الجميلة فلا يقتضيه
الوجوب وروي الشيخ بن عمار عن الصمعي انه قال ان عليا كان يقول يا اهل
ما ايم الله وهذا يدل على ان البحث في السؤال عن طاعة هو المذكور في الشريعة
ما لم يذكر عليه لا يجوز السؤال عنه لما في ذلك من كراهية وسببه بل من ان المكلف
قبوله والانقياد له ببعض التعبد والطاعة وترك السؤال والبحث في الامر للوجوب

وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال انك تعلم انك تاكل من بيت المال فيك
 داود فادع الله اليه ان قد انت لا تجد في بيتك من بيتك في ذلك وروى عن
 ويقفان بانماها وتصدق بالباقي وهذا الحديث يدل على ان السك افضل من
 من بيت المال وان كان من بيتك من الاكل منه ويدخل فيه الاكل من الزكوة والخمس
 والاوقاف العامة وانما ذلك وروى عن رجل كان عنده مال كثير لا ينفق
 له يقيم فلما بلغ اليتم طلب المال فنفقه من فراغ الى النبي ثم فاهه يدفع ماله اليه
 فقال اطعنا الله واطعنا الرسول ونعوذ بالله من الحرب الكبرى ودفع اليه ماله فقال
 ومن يوق شح نفسه يرفع الله له مكانا مثلك غير انه ارغب منه فلما اخذ الفقه
 ماله انفق في سبيل الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت الاجر وبقى الزور فقبل كفيلا
 رسول الله فقال ثبت للعلم الاجر وبقى الزور على والده وهذا الحديث يدل
 على ثلثة احكام احدها ان اليتم اذا بلغ يحجب دفع ماله اليه اذا طلبه وان منع منه
 الوالي بعد الطلب استحقاق الدفع كان فاعل كبره الثاني ان شح النفس مذموم
 وانه قد يتعلق بما لا يملك وقد يتعلق بما لا يملك من الغنى وان الغنى من الاول وان
 الرجوع من المعصية ومقابلها بفعل صلبها موجب لتكسر وبقى انما وان
 الاتفاق وان كثر لا يسيء اسرافا لم يبلغ الضرر به وبعبارة الثالث انه يجوز
 في الميراث وان كان لا يعلم اصله من ابن الكسبة مورثه من حل او غيره وانه منع
 عدم العلم بذلك تصرفاته كلها شرعية ويصدق عليه ان ما انفق منه طيب مقبول
 عند الله وان المكتسب هو المكتسب المستور عن ذلك المالك الذي التمس وان
 ما اخذ منه من غير مظان الشرعية وروى عن شخص به دون الوارث فاما الوارث الوارث
 يخرج منه وجب عليه اجتناب قطعها ولو لم يدره الى اربابها **باب الثاني**

٢٥٧١

في الاحاديث المتعلقة بالارباب الفقه بابا بابا ولنفكر في هذا المختصر منها على ما
باب الثالث احاديث تتعلق بذلك رويها بطريق في المحققين روى ذكرها عنه
 بعض الناصية على ترتيب والارباب المحققين روى **باب الطهارة** روى الشيخ
 في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سئل عن الرجل يحل اليه ان يكتب القرآن
 في اللوامح والصحيفة وهو على غير وضوء قال لا ظم هذا الحديث منع المحلل
 من كتابة القرآن مع ان المزمع ليس الا لمسه فيمكن حمله على ان ذلك الكتابة لا يتم الا بال
 ليظابق ما تقدم فاما اذا تمت بدون فلا منع للاصل وهذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان
 فليس من عاصم وامامة بن ابي اسلم فاهه ماله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاغتسال والامر
 للاحتجاب دل على ان غسل التوبة يجب بعد الترتيب الامر بالاغتسال على الاسلا
 بالقاء الموجب للتعقيب ويحتمل ان يكون الامر للوجوب فيكون الامر بالاغتسال
 عن الحنابة لان الكافر لا يغتسل عن الحنابة ومع يكون ذلك على ان الحنابة من خطا
 الوضع الذي يسقط بالاسلام فلا يكون ذلك على استحباب غسل التوبة وروى
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحب الوضوء الا من يور او غايط او فسد لوضوءه فجدد بها ظم
 هذا الحديث لعيد المحرم وليس المراد منه حصر موجب الوضوء فيما ذكره بل فائدة المحرم
 على توهم ان القوة والبطن والريح فيه والغزما بوجوب الوضوء وان لم يخرج فعنه
 لا يجب الوضوء الا من كثر يخرج مما يسبغ صوته او يجرد رجليه واحا غير ذلك فلا يجب الوضوء
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا ينامون ثم يقومون ويصلون
 ولا يتوضون وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح بيمينه حتى يشق
 ثم يقوم فيصلي فقلت له صليت في توضؤا وقد غنت فقال انما الوضوء على ثياب
 مضطجعا وروى عبد الحميد بن عواص عن ابي عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كعبته يقول في ثياب

باب الطهارة

وهو ركن او ساجد او ماشى وعلى هذه الحالات فعليه الوضوء **وقال** الحديث المشتمل على
 حرام فليؤمضه **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم **قلت** ان ينقض النوم الوضوء فقال **انما**
كان يغلب على السبع والبصيرة وقال **انما** لا ينقض الوضوء الا حدثا او نوم حدث
 هذه الاحاديث الستة متعارضة وفيها ان النوم ينقض الوضوء او لا ينقض على الناقض
 فمن قال انه ناقض بنفسه اخذ بالاحاديث المتأخرة ومن قال انه ناقض بشئ اخر اخذ
 بالاحاديث المتقدمة والجمع بينهما مشكل واخذ بالاحاديث الاخيرة احوط بل **وروي**
 واقوى رجالا ولاكثر في العلم بها والحدوث الاخير المروى عنه الصادق حديث صحيح الطريق
 الا ان فيه اشكالا لا يخفى ان الاستثناء الوارد فيه عقيب النقص مستلزم لتحقيق السلب
 في الصغير الا انها مركبة من اجزاء سلب والكبر موجب فان اخذنا بما عرفت السلب في
 الاندراج لعدم اتحاد الوسط لان تقديره لا يشتمل على غير الحدث بناقض والنوم حدث
 فلا اتحاد وان اخذنا بما عرفت اعظم ايهما لان الشكل الثاني لا يبيح من موجبته لان تقديره
 كل ناقض حدث والنوم حدث وان عكسنا وجعلنا الموجبة كبر والكبر صغيرا لم يزل
 الاول يحصل الكلية والكبر والموجبة الكلية لا تنعكس كنفها واجيب بانه عم نفي
 النقص عن غير الحدث في الاولى وحكم في الثانية بنبوت الحديثية للنوم فالاحاديث
 مشتركة في الحديثية ومندان بالخصوصية وما بالاشارة ان عزمها بالامتنان فلا
 لها في النقص فاستدل النقص في المشترك وهو موجود في النوم بحكم المقدمة
 الثانية وجود العلة يستلزم وجود المعلول فثبت النقص وهو المطلب **هـ**
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم **قال** المستحاضة اذا جاوزت ايامها فان كان
 الدم لا يتقرب الكبرف فوضات وصلت كل صلاة وضوء **يريد** بالمستحاضة
 من المرأة التي يبدى حيضها ما عادت اود على العشرة ستم ارجع دون انقطاع فاذا

جاوز منها ايامها المعتادة او العشرة اعتبرت الدم بوضع الكبرف وشدة اللحم عليه
 فاذا كان لا يخرج من وراء الكبرف لم يجب عليها كسور الوضوء لكل صلاة وهذا الحديث
 لا يعارض ما تقدم وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة تؤمن لكل صلاة حتى يكون محضها
 لعمومه لان العام لا يخص بذكر بعضه فذكر هذه الحالة لا يوجب تخصيص الوضوء
 بها بل عموم وجوب الوضوء للمستحاضة ثابت في كل حالاتها بحكم الحديث السابق
 اللام في المستحاضة لام الاستغراق للام العهد **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا دخلت المخرج فلا تقبل القبلة ولا تستدبريها ولكن شرفي او غربوا
هـ **وقال** حديث اخر عنه **قال** اذا جلس احدكم على حاجة فلا يقبل القبلة
 ولا يستدبريها ولكن شرفي او غربوا **هـ** **وروي** عن علي **قال** اذا دخلت
 المخرج فلا تقبل القبلة ولا تستدبريها ولكن شرفي او غربوا **هـ** **الذي**
 في هذه الاحاديث الثلاثة التحريم والامر للجوب والمراد بتحريم الاستقبال والا
 استدبار بالعودة لا بالوجه قاما وجوب التثنية والتغريب فيهما بالنسبة
 الى قبلة اهل العراق ومن فرغ ودهم ويقاسر ما كواها عليها وانما خصهم
 بالذكر لانها بلد الخطاب **هـ** **وروي** عن علي **قال** كنتم تبغرون بعراوانتم
 اليوم تسلطون ثلطا فابتعوا الماء الاحجار **هـ** علم من هذا الامر ان استعمال
 الاحجار المتعد عن غير الماء بلمية استعمال الحجر وجب ابتاعه بالماء
 ولا يلزم منه وجوب الجمع بل الواقع في الماء اجزاء وانما الفائدة ببيان
 مع عدم التعد يستعمل الحجر فلا ينفرد هذا الحكم مستصفا من التعد
 ان استعمال الحجر ابتع بالماء والا استعمال الماء **هـ** **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم
 جرت السنة بثلاثة احجار ابرار **هـ** **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وليستنجي

في الغائط

بثلاثة اقسام اربعة هذا الامر من الوجوب الظاهر في العدد للاثباتية بل البيان
كما يدل عليه الحق ويصير من باب تعبد المحض لانه غير معلوم العلم وان جعلنا
للبناء الغالب يمكن الامر مفيد للوجوب لان المقصود انما هو ازالة العين وقد
يحصل بدون الثلثة لانه لما كان الغالب والها بالثلاثة قيد العدد بها وتفسير
مع معلوم ولا يكون العدد محض التعبد اما الحديث السابق محتمل الامرين لان
السنة بمعنى النذبة كان صريحا في اختيار التعدد ويصير محض التعبد انما هو النذبة
والواجب هو الازالة سواء كان بالثلاثة او بدونها او اريد وان جعلنا السنة
من ذلك كان في الدلالة كالاخير في تعيين العدد او الاغلبية ومن هذا وقع الخلاف
بينهم في تعيين الثلثة او احرار اعدادها وروي عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن
قاسم سئلته ام ولد لابنة فقالت اصاب في دم الحيض وعسلته ولم يذهب اثره
فقالت اصبعية عشق ولما هذا الحديث على ما دل عليه الحديث الا انه بعده
من ان الاثر الباقى عقولانه لم يبق عنه ودل على ان ذلك الاثر الباقى هو اللون
وزاد بالامر لصبغه وهو هنا اللند في الفائدة فيه ازالة صورته عن النفس
فتروا النفرة الطبيعية او لا بل لعدم ذلك اللون بل يكون الصبغ لا اتحادا لا
ويكون ذلك من جملة المزيلات له وحيث يحتمل ان يكون الامر للوجوب فلم يتحقق
العفو بل كان هذا الصبغ من جملة المزيلات فكان من المطهرات الشريفة
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الدم لا يضر كثره يريد بالاذن الصفا
الباقية بعد زوال العيز واعتبر باللون لانه لا يزول بزوال العيز واما الطبع
والرايحة فالغالب فيهما بزوالة العيز والمفهوم من قوله لا يضر كثره العفو لا
نفذ من غير نفوذ الجرح وهو من باب التخصيص والمذكور في الحديث ليس

في ماعده على الاصل الا ان يفسر ماعده عليه من حيث المسألة في حصول الفرق بين
الاثر وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ويستنج بثلاث مستحبات هذا يدل على ان التعدد في
المسح بالمسحوح به فجار ان يكون دون ثلث جهات او واحد من العنة النجاسة
ثم يستعمل ثانيا وثالثا ومن هذا الحديث وقع الخلاف في كون التعدد في الاثجار
المذكورة في الاحاديث الدالة على ذلك هل المراد بها التعدد في اعيانها في افعالها مثل
قولهم ضربته مائة موطاة لا يدل على تعدد الآلة فكذلك هنا وقالا اخرين بل هو
صريح في تعدد العيز ولكن هذا الحديث يخالف ما قاله صريح افعال حمل تلك الاثجار
عليه كصريح العمل بالليلين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم وقال
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يبول الرجل في الماء الا من ضرورة وفرح حديث اخر عن النبي صلى الله عليه وسلم
سكان فلا تؤذوهم يبولوا ولا غائط وروي ان الماء بالليل للجن فلا يبال فيه
من اصابة آفة من جهتهم وروي ان البول في الماء الجار يورث الشئ
الراكذ يورث المحصر علم من الاول ان النهر عن البول في الماء الراكد وعلم من الثاني
ان مطلق الماء منه عن البول فيه جارية وراكدة وانه يباح ذلك مع الضرورة وعلم
من الثالث ان النهر خوف اذية سكانه وزاد فيه الغائط ايضا وعلم من الرابع
ان السكنا بالليل هم الجن فالاذية خوف اضرارهم فيكون الاثر راجعا الى الفاعل
لا اليهم وفيه زيادة التاكيد بالليل وعلم من الخامس ان علة النهر ليس مكان
الماء وانما هو ليعود الى البدن في الجار والراكذ والجملة علمنا بهذه لعلة
ان النهر ليس للمخرج بل هو للكرامة لئلا يكره فيه الدائم والليل الكد
وروي ان الباقية وحده لقيمة في القدر لما دخل الخلا فاحذتها وغسلها وفيها
الاملوكة كان معه وقال تكون معك لا كلها اذ احترقت فلما خرج عن قال

اللفظة قال اكلتها يا بن رسول الله فقال انها ما استقرت في جوف احد الا وحبته
له الجنة فاذا هبت فانت حو لوجه الله نعم فانه اكره ان استخدم رجلا من اهل الجنة
ولهذا الحديث على وجوب ازالة النجاسة عن كل ما كور وان لم يستح اذا وجد
مطروحا ان يوكور وان الاكل في الخلائك مكره وان اكل الغلام اللقمة كان مباحا
ووجه الاباحة انه فهم من فعل الامام انه انما غرم على اكلها القصد الثواب محافظة
على فعل المندوب ولم يكن غرضه على اكلها الحاجة له اليها والا لما صح للغلام لتفتر
فيها ودرا على ان اكل مثل ذلك موجب لعظم الثواب الذي هو دخول الجنة
وان استخدم العبد الصالح الذي يغلب على الظن انه من اهل الجنة يكره
وانه يستحب عتقه وروى زرارة عن ابي جعفر قال كلما احاط به الشجر
فليس على العباد ان يطلبوه ولا ان يجثوا عنه ولكن يجري عليه الماء
هذا الحديث يدل على ان الشعر المغطى للبشرة لا يجب على المتوضئ تحليله ولا
ايصال الماء الى ما تحته بل يخرج اجزاء الماء على ظاهر الشعر وفيه عموم يكون
ذلك الشعر خفيفا او كثيفا وهذا الحديث استدلاله جماعة على ان تحليل
غير واجبه غسل الوجه مطم وروى حماد بن الحسن قال قلت لابي عبد الله
رجل توضئ وهو متيم وتقل عليه نزع العمامة قال ليدخل اصبعه تحت
ومسح وهذا يدل على ان المسح على العمامة غير جائز مطم ثم ذكر
اولا بل فيه دلالة على انه لا بد من الصبا المسح بالعضو واما الاستدلال
على اجزاء مقدار الاصبع الواحد في المسح فضعيف لان الاصبع يحتمل
ان يكون اتم حبس فلا استعار في الحديث بل هو حقيقة ثم يكون محبة فيها
وروى عن علي بن ابي حمزة النخعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال دخل المسجد وخلع

فعل

فعلية وصل وهذا يدل على ان المسح على الرجلين هو المتعين وان المسح عليها
مع التعيين جائز فلا يجب خلعهما لاجله وفظاهره دلالة على ان خلعهما
لاجل الصلوة متعين بفعله ذلك الا ان يعارض بشئ اخر وهو انه
صل في فعلية مرة اخرى فيكون صحيحا على اولوية الخلع وروى زرارة
قال قلت لابي جعفر لا يخرج يا بن رسول الله من اين قلت ان المسح ببعض الرجلين
وبعض الرجلين فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونزل به الكتاب في المسح فافق
فاغسلوا وجوهكم ففرقنا ان الوجه كله يجب ان يغسل ثم قال وايدكم الى المرفق
ثم فصل بين الكلامين فقالوا مسح ابرؤسكم ففرقنا ان المسح ببعض الرأس
لكان البا ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليد بوجهه فقالوا وان
الى الكعبين ففرقنا حين وصلها بالراس ان المسح ببعضها ثم فرغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للناس فضعوه وهذا يدل على ان الكعبين مفضل
القدم الذي عند وسطه فرقة القدم وليد الكعبين عظم الساق وهو
صريح فان المسح الواجب ليس الا الى ذلك القدر وهذا من ذهب
جماعة الاعيان المتقدمين حتى ان بعضهم ادعى الاجماع على ذلك
واعلم ان المنكسر للرواية ليس التعليق وانما هو مناسب للرواية
الاخر بعد هذا وهو الملتزم رواها مع احبته بكبر عن ابي جعفر
وهو انه قال اذا مسح برأسك ورأسك في قدميك ما بين
كعبيك الى اطراف الاصابع فقد اجزأك والاخر اصرح منها
وهو روايته ايضا عنه قال اصلحك الله فابن الكعبان
يعني المفصل دون عظم الساق فقالا هذا ما هو قال هذا عظم الساق والوجه

لفظة دون اما عجز عن
الوجه عند او معجز عن

فقال الهاء في الخبر فليظن انما قلناه قول
للباقين ثم لا يخرج من اين قلت يعني عن
ادبه وقد احسنه للامام عن زرارة
في شأنه وهو انه ان زرارة فرقه عنه او
حالا او اذ فرقه ان يظن به ذلك او
كان مخفيا في الظاهر ان يظن به ذلك
بما رواه في بعض المسائل العامة وكان
الذي روى عنها فاراد ان يستفاد الامام
بكتفه ويد كتفه انهم ويظن به ذلك
العبادة دون ان يظن به ذلك
عقيدته والفاصل الامام عن عاقبة يد
وربما في قوله يا بن علي قلت بالبناء المنكسر
عند سماع كلامه هذا شكلا وفي قوله
باليدين على الايدي في قوله فافق
باليدين على الايدي في قوله فافق

في قوله فافق
باليدين على الايدي في قوله فافق

ان التعليق على الاحزمة لانهما صريحة في ان المسح الواجب ليس الا في ذلك القدر
واما ما ينسب الى الراية الاولى فهو ما اختاره محقق الشرايع وغيره من ان المسح ببعض الرأس
وبعض الرجلين ولان مورد هذا ذلك يدل عليه خبر التتبع وهو مشهور الاصل في خلافة النبي ^{عليه السلام}
بابونه حيث قد رآه بثلاث اصابع **هـ** وروى شهاب بن عبد رب عن علي بن ابي طالب انه كان اذا
يدعمهم يصوبون الماء عليه وكان يقول لا احب ان اشارك في صلاة احد **هـ** وهذا يدل على
كراهية الاستعانة في الوضوء وان الاستعانة المكروهية من صب الماء سواء كان في اليد
او على العضو وتسمية الوضوء صلوة لتسمية الشرط بكم شرطه **هـ** وروى زرارة
عن ابي جعفر **عليه السلام** قال قال ابي عبد الله **عليه السلام** فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه
ثم اعد على الذراع وان مسح الرجل قبل الرك فامح على الرك ثم اعد على الرجل **هـ**
وهذا يدل على وجوب الموالاة والترتيب في الوضوء ولو خالف الترتيب وجب عليه
اعادة ما وقع فيه الخلاف وما بعده وهو عام فيما لو وقعت المخالفة عمدا او سهوا
هـ وقال النبي **صلى الله عليه وسلم** توضأ مرتين مرتين اعطاه الله نعم اجمعتين وتوضأ وغسل
اعضائه ثلثا وقال هذا وضوءهم ووضوء الانبياء فيلزم رواه العلامة في التذكرة
وقال وحمله على الاختصاص بقوله **صلى الله عليه وسلم** من ادخل في ديننا ما ليس فيه ورد **هـ** ووجه
بني هذا الحديث والاحاديث الدالة على المرة والمرة ان تحمل روايات المرة على الكثرة
والمرة على الاستحباب فيتم العمل بالدليل في رواية المرة محملا من اللفظ حيث قال
هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به حيث جعل المرة مالا بد منه لان الصلوة لا
بدون ذلك وجعل المرتين مرتبة كثر الاجر وهو يدل على الاستحباب لتعليق
والمرتبة الثالثة اضافها الى التقية **هـ** فيكونها من خصايصه وخصائص
الانبياء فذكرها فيها وان حكمها عام للامة يحتاج الى الدلالة وانما **هـ**

وروي ان امرأة سالت عن المرأة ترمى الخنثى في البحر فقال صلى الله عليه وسلم
لقد فقالت نعم فقال عليها ما على الرجل يعني عليها الغسل كالرجل اذا احتلم
لكن ذلك حشروا بظهور الماء وخروجها من اللذة وحدها بدون ظهور الماء فلا
لعموم اغما الماء من الماء وعنه صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا
فيها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وهذا الحديث وما شابهه دال بصره
على ان النزع عن استعمال انية الذهب والفضة في الاكل والشرب مما استعملها
فغير ذلك فليس يصح في النزع عنه وبعضهم يعيد به الى كل استعمال ويكون ذكر
الاكل والشرب في الاحاديث ذكر اللابيم والاكثر في المنفعة مثل قوله نعم ولم
الخنثى فان ذكر اللابيم ليس غير ومنه جلاله لانه المقصود الا عظم من فله
منها وعدها اخرون الى تحريم اتخاذها مطما وان لم يستعمل فانه اذا حرم استعمالها
من حيث كونها انية كان اتخاذها غير الاستعمال يعطيلها فيكون النزع عن
الانتفاع بها دليلا على النزع عنها كالنزع عن اكل المعية المستلزم للنزع عن جميع
الانتفاعات بها وروي عن الصادق ع انه قال لا بأس بالشرب في
العداج المفضضة واعرفا فاك عن موضع الفضة وهذا يدل على ان التيمم
بالفضة وان كان في الانية غير محرم فعلة واتخاذها وان كان للربنية الا انه
يجب اعتزال ذلك الموضع في الاكل والشرب فلا يجوز الاكل مما باسره ولا
منه بالصلوة وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي انه سأل ابا عبد الله
ع عن صلوة النافلة على البعير والذابة قال نعم حيث كان متوجها كذلك فعل
وكذا السهم هذا الحديث دال على ان النافلة غير مشروطة بالقبلة ولا
بالقيام ولا بالاستقرار لان يجوز فعلها على البعير والذابة مضوت لهما الثلاثة

قطعا والرواية دالة على عموم ذلك في الحرف والسفر لعدم الاستفصال فيها عن احدهما
وروي ابو سعيد الخدري في حديثنا عن الصلوة يوم الحندق حتى كان بعد الغروب
من الليل فذكر عارضا في الصلاة بالليل فقام للظهر فصلا بها ثم اقام للعصر فصلا بها ثم اقام
للمغرب فصلا بها ثم اقام للعشاء فصلا بها ولم يؤذ لها مع الاقامة هذا الحديث
والذي بعده وهو ما رواه ابن مسعود ان المشركين شغلوا النبي عن اربع صلوات
حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا ان يؤذن فاذا نتم اقام فضي الظهر ثم
اقام فضي العصر ثم اقام فضي المغرب ثم اقام فضي العشاء الا ان الاستغفار
عن الصلوة بما لا يمكن معه فعلها لا يستلزم الاثم بتركها ولا يستلزم سقوطها بل
يستلزم جواز تأخيرها عن الوقت ثم نقص قضاء ولعل هذا كان قبل شرعية الايام
فرسدة الخوف وانهم استغلوا حرم عن ذلك القدر ولا تفاوت بين الحديثين
الا ان الشافعي ادعى ان الاذان في اول الورد مستحب وباق الصلوة لا يؤذن
لها بل يقتصر على الاقامة والحديث الاول ادعى على الاقتصار على الاقامة في
الحكم وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة ثلث حرات احدها لما لا يحسن الحديث
وهما صغيران فعثر الحسين بن زيد فوقع فتر النبي صلى الله عليه وسلم فانشاء الخطبة
واخذ بها على كنفه وصعد المنبر وقال هذا ان ولد ابي وديعته عند المسلمين
والثانية لما سئل السائل عن الساعة فاجابه والثالثة لما قدم بعض
امرائه على بعض جيوش الاسلام فكله صم وهذا يدل على ان الكلام في الخطبة
جائز مع المصلحة او لغرض مقصود اقتضاه ذلك الحال لا محابا واقر احبا
فيكون الكلام في تلك الحال جملة الرخص ولا يدل على جوازها قط لان فعله
ذلك انما كان على صور مخصوصة وحكاية فعله حكاية قول لايم بانها في

فقد

قاصم اسعوا في اموال السيامي كما لنا كلها الزكوة ^{الصدقة} ظم هذا الحديث قال
على امرين احدهما ان السعي في اموال السيامي واجب على اوليائهم لان الامر للموجب الثاني ان
الزكوة في اموالهم واجبة لانه على الامر بالسعي فيها مخوف فقامت بالزكوة عند تكرار الزكوة فيها
تكرار الحول مع الاخراج من العين لتعلق الزكوة بها فتفر بالزكوة فيصرف الضرر على الا
جمع من بين الحقيق بالامر بالسعي لتحقيق النما واخراج الزكوة منه ويبقى اصل المال محفوظ
فينصرف الزكوة بذلك السعي والمفهوم من هذا الحديث ان المراد بالمال هنا الصامت
وهو الدراهم والدنانير لان التسمية بالسعي انما يكون فيها وهم منه ان المراد بالزكوة هنا
زكوة التجارة لان الزكوة العينية لان الزكوة العينية متعلقة بعين المال ولقاء طول الحول
بعينه والسعي فيها بالا تجارة والمعاملة يناف ذلك فعلم ان المراد بالزكوة ههنا تجارة
التصرف والسعي وذلك من زكوة التجارة وبهذا تمسك في فان يوجب زكوة التجارة
وزكوة العينية في حال الطفل ويكون الامر بالتجارة لتحقيق زكوة التجارة ويكون
رفاية عن زكوة العينية فلا يخلو المال عن زكوة وقد نفقة الرجل على عياله صلح
اذا حملت على الواجبة كان المعسر ان النفقة على العبد الواجب النفقة حكمها في النوا
حكم الصدقة الواجبة واذا حملت على الاعم حاز ان يكون المراد ان تلك النفقة المتبرع
بحوز ان يجعلها صدقة فيجبها من زكوة ماله وتكون مجزية عنه ويحصل له ثوابها
العلية والزكوة ومن هذا علم ان الفعل الواحد حاز ان يتضاعف ثوابه باعتبار
اشتماله على جهات متعددة من البر فيثاب بكل واحدة من تلك الجهات وقال الصادق عليه السلام
لا صدقة على الدين ولا على المال الغائب حتى يقع في يدك وهذا يدل على ان
انما يتعلق بالاعتناء وان امكن التصرف في العين ايضا شرط ومنه يعلم ان المغضوب
والفاسد والمفقود لا زكوة فيه وفي الحديث انه صم امر عامله ان ياخذ ابن ابي

الذكر في بنت المخاض اخذت موضع الحاجة من الحديث ورويت طر فيه لان التعليق
 على هذا والمراد بالعامل على الصلة ^{العامل} الذي يحجبها من اخذها من اربابها كما يدل عليه الحديث
 والامر باخذ ابن اللبون لان بنت المخاض اصغر السن افضل بالانوثه وان اللبون الكرم
 السن نقص باعتبار الزكوة فجعل زيادة السن جارية لنقص الانوثه ومجربا على بنت المخاض
 وقال صموئيل العموم منهم المراد بالموال المتعقبين وهذا استدلال على ان موال الزنا
 لا يجوز اعطاؤهم الزكوة كغيرهم لان حكم البعض حكم الكل وانهم يستحقون الاعطاء
 الخمس اذا تم والى هذا ذهب جماعة من علمائنا اخذوا بهذا الحديث وقيل انه لا يلزم
 كونهم مشاركتهم لهم في جميع صفاتهم اذ لا يمكن حمل من ههنا على حقيقة لعدم
 مشاركتهم لهم في النسب وصحة الحمل على المآثر فلا يجزئ في العموم فيجوز حمله على بعض
 الجهات فلا يجزئ حمله على المشاركة فمنع الزكوة **باب ما يشبه** قال صموئيل
 الحلال والحرام الاغلب المحرم الحلال انما ذكره هذا الحديث من الاستدلال على ان
 من الحيوان فانه صيد محرم من الاحرام لا يحجب احتنابه لتغليب الحرمة لان الاحرام لما
 الصيد بالاصل كان ما استنبه به داخل فيه تغليبا بجانب الحرمة وهذا الحديث
 دال على هذا التغليب ومن هذا المتولد بين المحلل والمحرم اذ لم يعلم حاله فانه يغلب التحريم
 بهذا الحديث وقيل يتبع الام اخذ بالحققة العرفية وحكم هذا الحديث عام فكل
 محلل استنبه محرم فانه يحجب احتنابه تغليبا بجانب الحرمة لكن ينبغي ان يقتل المحصور
 نفيا للخرج ومن الرواية عنهم ما اذا ضرب بطير على الارض حتى مات ففيه دم
 وقيمتان احدهما للحم والاخر لاكتصافه اياه بحمل عود صغير اياه الى الصيد
 لان قتله بذلك النوع لما كان محال فالنوع القتل المباح لغير المحرم كان موجبا لاه
 اياه ومحتمل عوده الى الحرم لان فعله ذلك بمنزلة هو جوار الحرم وتمثيله لعدم رعاية حرمة

الحرم فيكون استصغار اياه ونظر الفائدة واخلاقه والضرب فيه فان جعلنا عابدا
 الى الطير كانت القيمة الثانية لشيء بها لحام الحرم وان جعلناه عابدا الى الحرم فهو
 بها على فقراء الحرم **باب الجسد** قال صموئيل بدله دينه فاقتلوه بمذايل
 على ان كل من يذبح لغيره سواء كان مسلما او ذميا لان الذمي اذا انتقل من دينه الى دين
 اخر لم يقبل منه الا الاسلام سواء كان المنفطر اليه مما يقر عليه ولا العموم هذا
 والامر فيه للوجوب وقاصدا الايمان قيد الفتك اسر الايمان قيد الفتك
 عن الافعال الغير الملازمة للشرعية ويدل بطريق العكس على ان من لم يترك
 بالايمان ومن انتف عنه قيد الايمان انتف عنه الايمان فالفتك غير مؤثر والفتك
 كناية عن قتل العدوان ومعنى الحديث الثاني قريته من حيث نفر الايمان عن قاتل
 المسلم والمعاهد فيحق ونفر الايمان من ارباب المبالغة فان القتل العظيم
 الكبار المشارقة لرفع الايمان فهو من باب سمية الشيء بكم ما شارقه وقال
 المصنف وروية الانبياء انما ذكر هذا الحديث ليعتدل به على ان العلماء زعموا
 الغيبة الحكم والفتوى بين التاكيد للوراثه التزم عن الانبياء والاولياء
 لا يحكم النصيب احد فلا يحتاجون الى نصيب رؤساء اهل الظلم لذلك لان رؤسائهم
 ليست اصلية **باب المتاحيس** في الحديث ان اهل عرته استكوا الى
 الجوع والمرض فنهضهم ابله فقال لهم كلوا من البانها واستشفوا بابوا لها فاخذوا
 وهر بوا فطلبهم النبي فاحذهم ومثلهم انما ذكر هذا الحديث من الاستدلال
 على جواز استعمال ابوالاباء وكل لمح ورواه لطهارتها وجوز التكنس بها
 والتمثيل خاص بهذه الجماعة المرندين لان التمثيل حرام فهو حكم فواقع فلا
 يتعدى الى غيرهم وروى عنهم من غش غش في ماله ودينه هذا الحديث

روى في صحيح البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم

والذي قيل وهو قوله لا يبيح غسل يديان على ان الغسل حرام اذا كان ثوبا يخلو وكذا التمسك
 باظهار اليد اخفاء اليد لا يبيح غسل ايضاً وقال الصادق ع ما انصفناهم ان وانا
 هذا يدل على انه يجوز للشعبة التكسب فيه شيء من حقوق ائمتهم في زمان الغيبة كالحبس
 والانفاق وهذا استدراج على ابا حنيفة الخ للشيعة في زمان الغيبة وانهم لا يبيحون
 اخراجهم وقال الشيخ في ذر والتمسك في غفلة ثم يعيشت لبعضهم مع بعض هذا يدل
 على كراهة ترك الحاضر للباد ليقتصر له في السر او يريده فان ذلك مما يحرم التمسك بشيعة
 في الرزق بحصول الارباح وبه يتصرف فائدة التكسب بالبيع والشراء المنبئ على التغالب
 وفي الاحاديث الصحيحة من نهي عن بيع الغرر الغرر في اللغة كل ما له ظاهر محبوس
 وباطن مكروه وقيل بتمتع الغرر واما شرعا فهو كل ما هو مجهول المحصول والفرق
 بينه وبين المجهول ان المجهول المعلوم المحصول مجهول الصفة واما الغرر فهو مجهول فيهما او
 مجهول حصوله دون صفة والنهي للتحريم والابطال وروى عبد الله بن مسعود
 في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن امرأة ارضعت غلاما مملوكا كان لها من لبنها
 حنطة فطبخته ثم اكلها ببيعته قال لا هو ابنها من الرضاعة حرم عليها بيعه واكله عنه ليس
 قال روى ابنه من الرضاعة ما يحرم من النسب هذا الحديث يدل على اقامة
 الرضاعة مقام النسب في الاحكام المترتبة عليه ان كمالا ثبت للنسب التحريم والتحليل
 والعنق فهو ثابت للرضاع وان كان قياسه في ذلك اشياء وقع الخلاف
 فيها مذكورة في كتب الفقه وقال الصادق ع لا يبيع الا فيما تملك هذا يدل
 على بطلان بيع الفضولي لانه نكرة في سياق النفي وهو دليل العموم ولا بد فيه
 من اضرار ليقوم السلب الوارد على حقيقة البيع فيضم ما هو اقرب الى تلك الحقيقة
 وهو نفي الصحة لان نفي الصحة كنفي الحقيقة لان ما ليس صحيحا كالمعدوم فنظر الشارع

اما اضرار اللزوم بمعنى لا يبيع لانه فيما يملك فغير صحيح لوجوب الحمل في المأز على
 ما هو اقرب الى الحقيقة ولا شك ان نفي الصحة اقرب الى نفي الحقيقة من نفي
 اللزوم وروى مسكين السمان عن الصادق ع قال سالت عن رجل اشترى حبة
 سرق من ارض الصلح قال فليرد بها على الذي اشتراها منه ولا يقر بها ان قد عليه
 قلت جعلت فداك ان قد مات ومات عقبه قال فليست بها هذه الرواية
 منافية للاصل من وجهين الاول الامر بربها على البايع مع انه غير مالك والثاني
 استعاضاؤها بالتمتع مع انها مال العيز وهو تصرف في مال الغير بغير حق وكيف
 يصح استبقاء التمتع في مال من لا حق عليه وحملها بعض الاصحاب على ان الرد على
 البايع ليرد بها على اربابها لا يكون عنده لانه اعرف بهم واما استعاضاؤها
 فانه جمع بين الحقين حق المشتري بعد ضياع ثمنه وحق موله الجارية في حفظ
 عيها وانما جاز هذا لان مال المسلم معصوم بالاصل وماله اهل الصلح انما كان
 معصوما لعارض الصلح واذا تعارض الاصل والعارض قدم الاصل فيرجح
 حفظ مال المسلم على حفظ مال اهل الصلح وهذا الحمل يتعين العمل بالرضا
 لان راويها من الثقات وهرض في الباب لا يجوز الاجتهاد مع وجوب النص
 وروى الشيخ في الصحيح عن اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع يكون
 للرجل عند رداءه فيلقا فيقول كيف سعر الوضوء اليوم فاقول كذا وكذا
 فيقول ليس عليك كذا وكذا الف درهم وضحا فاقول نعم فيقول حولها الى
 دنائير لهذا السعر والجها الى فانتهى من هذا فقال اذا كنت قد استغضبت
 له السعر يومئذ فلا بأس بذلك فقلت اني لم اناقه ولم اوارنه وانما كان كلامه
 ومنه فقال ليس راى من عندك والدناير من عندك فقلت بل فقال لا بأس

هذه الرواية لما كانت من الصحاح تعين العمل بها الا انها مخالفة للاصل من حيث
 الصرف من شرطه التقابض في المحل والنسبة من غير ما قبله بطراجماء ومنها لم يحصل
 مع انه من باب الصرف الا ان العمل بالرواية متعين فاذا اردنا تفصيلها عطايتها الاصل
 قلنا العمل بها يتوقف على امور الاول ان لا يفتقر التوكيد الثاني ان قبض الوكيل
 قبض الموكل الثالث ان للواحد ان يتولى طرف القبض الرابع ان ما في النسخة كالقيد
 فاذا صححت هذه المقدمات صح العمل بالرواية عطايتها للاصل لان النقد من واحد
 فيتحقق القبض المحكي القائم مقام القبض الخارج ولما كان في بعض هذه المقدمات
 شك توقف بعض الاصناف في العمل بهذه الرواية ولا وجه له لان اتباع النص اولى
 ولعمل هذه الرواية تكون حجة شرعية فصحة جميع هذه المقدمات وان الامام
 بنه بذلك على ثبوتها كرها فيكون صحة المقدمات وثبوتها شرعا مستفادا من
 الرواية لا ان صحة الرواية وثبوتها مستفاد من المقدمات حتى يقع الشك
 في الرواية بسبب الشك في المقدمات فتدبر وقار النبي اذا اختلف
 الحديث فبينوا كيف شئتم وهذا الحديث لا على ان مع اختلاف الحديث
 البيوع بجميع انواعها مع الزيادة وبدونها ومع النقد والنسيئة لخصية العموم
 ودرا الحديث الذي بعده وهو قوله اما الربا والنسيئة على ان الزيادة مع
 النسيئة تحقق الربا معها وان اختلف الحديث وان مع النقد لا يتحقق الربا
 اذا اختلف الحديث على الاصل فتعارض الحديث المتقدم الدال على جواز البيوع
 مع اختلاف الحديث والتاخر فيها من العموم المتعارفين لان الثاني علم في
 الحديث وغيره لكنه مخصوص بالنسيئة والاول علم من النسيئة والنقد لكنه
 خاص باختلاف الحديث فلا بد من تخصيص احدهما بالآخر لئلا يعم العمل بهما معا

فيقيد الثاني بانحد الحبس ويكون التقدير اثر الربا حاصل في النسيئة اذا اختلف
 الحبس كما هو حاصل في النقد وان لم تحصل زيادة في العين لحصول الزيادة في
 النسيئة الزيادة المحكية ومنه يعلم ان الزيادة تحصل بزيادة العين وزيادة
 الحكم وروى غياث بن ابراهيم في الموثق عن الصادق ع ان امير المؤمنين
 كره بيع الحيوان باللمح يجوز له قوله كره على الكراهية المقابلة للنقد
 وبصير التقدير ان بيع الحيوان باللمح مكروه اذا كان من جنس واحد ويجوز له على غيره
 ويقيد الحيوان بالمذبح لانه من كان مذبوحا كان موزونا ومنه صار موزونا وادخله الربا
 فلا يصح بيعه بلمح من جنس الاحتمال الزيادة والنقص فاما اذا كان هيا فلا منع لانه من موزون
 لان تحريم الربا مشروط بالكيل والوزن وروى عن النبي انه سئل عن بيع الربط
 بالتمر فقال من انقص اذا خفف فقالوا نعم فقال فلا اذن وهذا الحديث فيه نص على
 عليه المنع وهو النقص عند الخفاف لان الربط انما يصير من الخفاف وخفافه مستلزم
 لنقص وزنه فلا يصح بيعه بالتمر المستساخ في النقص من حيث ان اليابس والربط
 فاذا ذهبت المائنة انقضت المساواة فالوزن فيتحقق الربا وكان ذلك على المنع
 وسواء انقص من النقص بالخفاف انما كان للتنبيه على هذه العلة وانها السبب في المنع لا
 للجهل بذلك فانه بتعددية منصوص العلة في منع كل رطب مع يابس لذلك السبب
 بعينه فلا يجوز بيع مبلور الحنطة بيا سبها ولا اللحم الطرس بالقديد ولا الزبيب
 بالحبث واما الهاون فصرح في موضع النص ولم يقل بتعددية منصوص العلة
 فان ذلك مخصوص بالربط والتمر فلا يتعدى الى غيرهما لجوار ان يكون له
 هو الخفاف المتعلق بالربط وهو غير حاصل في غيره فينبغي ما عداه على الاصل
 وروى عن ابن عباس ع ان عبد الله بن عمر بن الخطاب ع قال لا يبيعونكم

وبروجوه فقال لا اجد فيها شفعة وبهذا الحديث استدلت جماعة من الفقهاء على ان
 شرط الشفعة ان يكون الثمن الذي وقع عليه العقد مثليا يمكن الشفيع من دفع مثل
 الثمن الى المشتري لان شفعة شرطه بقدر دفع الثمن الى المشتري فلما تعذر
 العجز وجب المثل على المثل فاذا كان الثمن غير مثلي امتنعت الشفعة لتعذر دفع الثمن
 على الشفيع ثم وقع فيه الثمن القيمة على خلاف الاصل والشفعة ايضا على خلاف الاصل
 فوجب قصرها على ما اذا كان الثمن مثليا فانه كان غير مثلي فلا شفعة كما هو مضمون الحديث
باب الدين قال النبي صلى الله عليه وسلم من وجد عيني ماله فهو احق بها هذا
 الحديث يدل على ان لصاحب العين ان يتردها من غير دفع اذ امكن بار وجهه كان
 اذ لم يحفظه ولا يتوقف ذلك على حكم حاكم ولو ضاقت الفتنة وجب الدفع الى الحاكم لان
 للعموم ويدل ايضا على ان من حرج عليه للفلسف الحق الديان كونه اهل الاعيان منهم مع وجود
 اعيان اموالهم احق باخذها من باقر الديان فينفسخ النفع فيها بالفلسف ويرجع كل
 بايع منهم الى غير ماله ان اختار الفسخ وان اختار انتفاع البيع كان بالبيع والفسخ
 وكان الفلسف حيا للثبوت الخيار للبايع والفسخ واخذ عيني ماله والفسخ مع
 العشاء بالثمن وقد صلت ليعرق ظالم حق هذا الحديث يدل على ان من غصب
 ارضا فزرعها وعمرها كان لصاحب الارض قطع زرعها وعمرها ولديه عليه حق
 ضمان ارضه لانه ظلم بوضع ذلك العرق في ارض الغير فلا حومة لعرقه فلا يمتنع
 به شياء من الحقوق وروى حفص بن غياث قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل
 من المسلمين اودعه رجل من اللصوص دراهم او ساعا والصوص لم يهرب عليه
 قال لا يردده فان امكنه ان يردده على صاحبه فعلى الا ان كان فيه بمنزلة النظم
 يصيبها فيعبر فان اصاب صاحبها اودعه عليه الا ان صدق بها فان جاء بعد ذلك

حيزه بين الاجر والغرم فان اختار الاجر فله وان اختار الغرم غرم له وكان الاصل
 هذا الحديث محمول على ان المودع علم ان ما اودعه اللص كان مسروقا وان لم يعلم
 فانه من قبضه صار امانة فيه وحكم كما ذكر من احكام اللفظ فاما اذا لم يعلم ذلك
 او شك في انه له او مسروقا وجب ردده عليه العموم على اليد ما اخذت حتى تعودى
 وقال ع في حق الشاة ماله او لا حيزك او للذئب وهذا يدل على جواز
 اخذ ضالة الشاة اذا كانت في الغلظة لانها لا تمتنع من صغير الضباع ^{اخذها} فمجرد
 وضمانها لصاحبها واما ضالة البعير فلا يجوز لانه يدعى السحر ويؤذي الحياة ويح
 من الضباع فينقبض ليجر صاحبه ويأخذه ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديثه متفق
 على هذا البعير خفه حذاه وكرسه كفاؤا للمقح **باب النكاح**
 قال النبي صلى الله عليه وسلم نكحت لقي النكاح امرأة فليظمنها الى ما يدعوه الى نكاحها
 هذا الحديث وان كان بصيغة الامر الا انه لما كان امر بعد الحظر والامر بعد
 الحظر لا يلزم ان يكون للجواب كما هو عند جماعة كان الامر من الله باحة بعد الحظر
 مثل فاذا احلته فاصطادوا وبعض العلماء حمله على الاستحباب لانه معلوم بقوله
 الى ما يدعوه فكانت الفأيدة من ذلك ^{فكانت} النظر ^{الذي} لطف في حق
 المندوب واللفظ في المندوب وجندوب ولي يبيح من الصوا ولكن المأمور ^{بمنظار}
 ومن هذا الحديث محمل ان الذي يدعوه الى نكاح المرأة ويرغب فيه له اسباب كثيرة
 متعددة وهو موصى لم يعين شيئا منها ولكنه هذا الجمل جاء بيانه في الحديث الذي
 يليه هو قوله صلى الله عليه وسلم خطب امرأة انظر الى وجهها وكيفها فبني فيه ان
 مقصود على الوجه والكفين فكان الحديث الثاني مبينا للحديث الاول فهو
 من باب بيان النسبة بالنسبة وروى الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم

امراة فقالت يا رسول الله قد وهبت نفسي لك فقال لا اريدني في النساي شي
زوجي عنك شئت من اصحابك فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها فقال
هل معك شيء لقد فها فقال والله ما معي الا ذاك فقال ان اعطيتها
اياها تبقر ولا رد لك هل معك شيء من القرآن فقال نعم سورة كذا وكذا فقال
زوجها على ما معك من القرآن استفيد من هذه الرواية امور آجوز
النساء المحافل الزوج اذا كان لغرض صحيح آجوز خطبة النكاح للمرجع كذا
لم خطبتين سم ان النبي ص يجوز له النكاح بالمهبة دون غيره عما انه لا يجب
عليه قبولها اذا عرضت عليه هي انه ص اول بالمؤمنين من انفسهم ص زوجها
من غير توكيل منها الا ان في هذه الرواية لفظ قولها زوجني عنك شئت فيكون
توكيلا على القول بان الامر يقتض التوكيل ع ان القبول يقع بلفظ الامر
لان الشخص الذي خطب اليه وجنيها هو بلفظ الامر ان قدرة الزوج
على الصل مشروط بصحة العقد انه يجوز تقديم القبول على الايجاب
فيكون ان يكون تعليم القرآن او بعضه مزا او هوذا على ان المر لا يجب ان
يكون عينا بل يجوز ان يكون منفعة او انه يصح ان يتر اخر الايجاب القبول
بان يقع بينهما ما هو من متعلقات العقد فلا يجب مقارنته الايجاب والقبول
الا ان يكون الفاصل شيئا لا يتعلق بالغرض فيبطل وفي بعض هذه الامور
شك كاشتراط القدرة على الصل بالفعل وتقديم القبول على الايجاب
وكونه بلفظ الامر وقوع الفصل بين الايجاب والقبول وان الامر يقتض
التوكيل وروى ابن ب ن غلب عن الصادق ع في المنعة اذا قال الرجل
الزوجك متعة فاذا قالت نعم فم امرئك هذه الرواية ضعيفة لعدم

موسمها

صحة سندها ومخالفتها للاصل من حيث انها تمتد على ان القبول المقدم على الايجاب يصح
الاستفهام وان الايجاب المطروح عنه بصيغة نعم وروا كان تقتض إعادة السؤال
الا انها ليست صريحة في الاثشاء فلا يكون صريحاً في الايجاب والكجيات لا تصح
للايجاب وروى عن ابي جعفر ع في رجل له عدة بنات فزوج شخصاً
ثم اختلفا في المعقود عليها فقال ع القول قول الاب اذا كان الزوج را من
وان لم يكن را من فلا عقده ظم هذه الرواية ان المعقود عليها كانت معينة
بالنسية لانه لو لم يكن يعين يعين النية وقع العقد باطلا لكن النعيت
بدون الاثم ثم وقع النزاع فان المنوية من هذا فاذا كان الزوج را من فكانه
لم يخر لنفسه احد من بل جعل الاختيار موكولاً الى الاب فيكون ع القول قول
الاب في تعيين المقصودة بالعقد لكنه مخاطب بينا بينه وبين الله بتبليغ
فاما اذا لم يكن الزوج را من كان العقد واقعاً على مجهول من كل وجه فيقع
باطلا وروى منصور بن حازم في الصحيح ع الصادق ع تتامر البكر
وعينها ولا تنكح الا باذنها الاستمارة المشاورة واطلقة منها على الاستمارة
والعقد وهوذا على وجوبه في البكر واليتيم والنكاح لا يجوز نكاح امراة الا
ورضاها اذا كانت بالغاً وروى ابن ابي عمير في الصحيح ع الصادق
قال لا تزوج ذوات الالباء من الابكار الا باذن ابها هذه الرواية دالة على ان
البكر لا يجوز لها الانفراد بالعقد الا باذن ابيها لكن ذلك مخصوص بمن كان
حيها ما من الاب با من الابكار فلا منع فيها لا خصوصاً من الحديث فلا ينعقد
غيره من الاوليات فاعلم من هذا الحديث والذين قبله ان البكر ذوات الاب لا بد في صحة
نكاحها من رضاها ورضا الاب فلا ينفرد احدهما دون الآخر فيعارض مع الحديث

الاخر الذي جعل فيه ان ولاية النكاح دائمة مع ولاية المال وجودا وعلما فاذا
 اراد الجمع بينهما خصصنا هذا الحديث بهذه الرواية وقلنا ان ذلك فيما عدا اذا
 الاب فثبتت التعارض والحديث هو ما رواه زرارة عن الباقر قال اذا كانت
 المرأة مالكة امرها تبيع وتشتري وتعتق وتشهد وتعطي من مالها ما شئت فان
 امرها جائز تزوج بمن شئت بغير اذن ولها وان لم تكن لك فلا يجوز تزوجها
 الا باذن ولها وروى محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال سئلت ابا عبد الله
 الاب وقال لا تستأمر الجارية اذا كانت بين ابويها ليس مع الاب
 يمكن حمل هذه الرواية على غير البالغة فان الاب لا يحتاج من تزويجها الا
 اذا لا زوجها بمثل مال الزوجها بغير الكفو او بدون مهر المثل ففيه خلاف
 واما غير الاب من الاوليات تزوج غير البالغة كان فضولا فلا بد من
 عند البلوغ فاذا اذنت صح العقد والابطال بخلاف عقد الاب فانه ماض عليها
 كيف كانت رضى ام لم ترض وروى عبيد بن زرارة عن الموثق قال قلت
 لابي عبد الله عن الجارية يريد ابوها ان يزوجه برجل ويريد جدّها ان يزوجه
 من رجل فقال الحديث من هذه الرواية دالة على ثبوت ولاية الجد كلاب
 على الصغير وان ولاية ابي من ولاية جدّه لو تعارض اقدم الجد
 وروى عن ابي اسباط قال سئلت ابا عبد الله عن امرأة تكون في اهل بيت
 فتكوه ان يعلم بها اهل بيتها هل يحل لها ان توكل رجلا يريد ان يتزوجها
 تقول وكلتك فاشهد على تزويجها قال لا الحديث من هذه الرواية دالة على
 انه لا يجوز للواحد ان يتولى طرف العقد في النكاح وان الوكيل في التزويج لا يصح
 ان يزوجه مع نفسه الا ان الراوي فظلم والسند ضعيف فلا يصح العمل عليها

هذا الحديث يدل على ان ولاية النكاح دائمة مع ولاية المال وجودا وعلما
 واما ما رواه زرارة عن الباقر قال اذا كانت المرأة مالكة امرها تبيع
 وتشتري وتعتق وتشهد وتعطي من مالها ما شئت فان امرها جائز تزوج
 بمن شئت بغير اذن ولها وان لم تكن لك فلا يجوز تزوجها الا باذن ولها
 وروى محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال سئلت ابا عبد الله الاب وقال
 لا تستأمر الجارية اذا كانت بين ابويها ليس مع الاب يمكن حمل هذه
 الرواية على غير البالغة فان الاب لا يحتاج من تزويجها الا اذا لا زوجها
 بمثل مال الزوجها بغير الكفو او بدون مهر المثل ففيه خلاف واما غير
 الاب من الاوليات تزوج غير البالغة كان فضولا فلا بد من عند البلوغ
 فاذا اذنت صح العقد والابطال بخلاف عقد الاب فانه ماض عليها كيف
 كانت رضى ام لم ترض وروى عبيد بن زرارة عن الموثق قال قلت لابي
 عبد الله عن الجارية يريد ابوها ان يزوجه برجل ويريد جدّها ان يزوجه
 من رجل فقال الحديث من هذه الرواية دالة على ثبوت ولاية الجد كلاب
 على الصغير وان ولاية ابي من ولاية جدّه لو تعارض اقدم الجد وروى
 عن ابي اسباط قال سئلت ابا عبد الله عن امرأة تكون في اهل بيت فتكوه
 ان يعلم بها اهل بيتها هل يحل لها ان توكل رجلا يريد ان يتزوجها تقول
 وكلتك فاشهد على تزويجها قال لا الحديث من هذه الرواية دالة على
 انه لا يجوز للواحد ان يتولى طرف العقد في النكاح وان الوكيل في التزويج
 لا يصح ان يزوجه مع نفسه الا ان الراوي فظلم والسند ضعيف فلا يصح
 العمل عليها

وروى الشيخ في الامم التي تحرر بعضها ان اذا ما باها مولاها جاز ان يعقد عليها
 واما ما خاصه هذه الرواية مخالفة للاصل لان البضع لا يبعث قبلك من جهتين
 مختلفتين والمهات الواقعة في الرمان ليست قسمه حقيقة وانما قسمه تواضع
 على المنافع واما الرقية فسادية وكل من خرج من اجرائها فتمتنع القسم الحقيقية فالتمتع
 في تلك الايام ان كان من جهة الحرة فهو بمنزلة وان كان من جهة الرقية فذلك لان
 كان من جهتها معا بعض البضع فالرواية مشككة من حيث العمل بمضمونها المخالف للاصل
 وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب هذا الحديث
 والذي قبله وهو قوله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ياتيان في جملة احكام النسب
 الا في موضع الرعية استثنيت تحريم من النسب ولا تحريم من الرضاعة ام الاخت
 من النسب لانها اما ام او زوجة ابي لا تحرم من الرضاعة لان الاجنبية اذا ارضعت
 اخاك او اختك لا تحرم عليك ثم ام ولد الولد من النسب حرام لانها اما بنتك
 او زوجة ابنك ولا تحرم من الرضاعة فان الاجنبية اذا ارضعت ابنك لا تحرم
 عليك ثم جد الولد من النسب حرام لانها اما امك او ام زوجتك ولا تحرم
 من الرضاعة لان الاجنبية اذا ارضعت ولدك صارت امها جدته ولا تحرم عليك
 عم اخت الولد من النسب حرام لانها اما ابنتك او بنت زوجتك ولا تحرم
 من الرضاعة لان الاجنبية اذا ارضعت ولدك فان بنتها اخته وليست بنتا
 ولا بنتا لزوجتك فلا تحرم عليك واما اخت الاخت او اخت الاخ من
 النسب فليس حراما فاذا اثبت انها لا تحرم من النسب في الرضاعة بطريق
 اولي وروى عن الباقر ع انه قال لا يحرم من الرضاعة الا المحجور قال الفضل
 وما المحجور قال ام تربي او طيرت ساجرا وائمة تربي ثم تربي ثم تربي

مع الامة اقامت وان شئت في اهلها هذه الرواية معارضة للباقية عليها
من حيث ان فيها تحريف للحجة بين البقاء والنكاح وبين نسخ الرواية الاولى وبما رواه
في الحديث قال تزوج الحرة على الامة ولا تزوج الامة على الحرة ومن تزوج امه على
فكاحه باطل والتمس بطلان نكاح الامة الواردة على الحرة بدون الاذن وهو الموقوف
للاصل في حين سبق نكاح الحرة فالمنع لاحق للامة فلا يكون موجبا لبقاء النكاح
الى الحرة لان نسخ العقد النابت عليها باءدخال عقد من غير ان يتوقف على رضاها
لو كان سابقا عليه لا يوجب ذلك العمل بالرواية الاولى مع انها من الحسن والثانية
غير معلوم حالها فجاز ان يكون من الضعيف وروى الصدوق عن ابي بصير
نوح قال كتب الى بعض اصحابه كانت له امرأة ولد وخلصت بسبيلها فكتب
فاذا فطم فالاباح حق به من الام وروى عن الصادق ع وقد سئل عن رجل طلق
امرأته وبينهما ولدا يما احق به قال المرأة ما لم تزوج وروى داود بن الحصين
عن الصادق ع انه قال اذا وجد الابن يرضعه باربعة دراهم وقالت الام لا
الا بخره درهم كان له ان يرضع منها هذه الروايات الثلاث دالة على ثبوت الحضانة
للأم فمدة الرضاع ودلت الثانية منها على انها اذا تزوجت سقط حقها في الحضانة
ودلت الثالثة على ان للام اجرة الرضاع على الاب وانما يجب عليها ان تأخذ من مالها
بغيرها وانما لو طلبت زيادة على غنيها كان له اخذها واعطاؤه المرضعة لكن
لا تسقط بذلك حضانتها **باب الفراق** وروى الشيخ في معارج
عنه ابي عبد الله ع قال الغايب ان اراد ان يطلق امرأته لها شهر فليفعل
وروى جميل بن دراج في الصحيح عن الصادق ع قال الرجل اذا خرج من منزله الى
السفر فليكن ان يطلق حتى يفيض ما بين يديه ثلثة اشهر ثم يطلقها وروى

محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن رجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز لاهله
على طهر حال ونفد امرأته من يوم طلقها اما حديث الشيخ فلم يجعل ضمنه احد من
الاصحاب الا الشيخ في ربه وليس معلوما حاله في الصحة لعدم العلم باسناده واما
حديث جميل فهو من الصحيح فينبغي العمل عليه وهو دال على انه لا يجوز طلاق
الغايب قبل ان يفيض الثلثة مع انه موافق للاصحاب في طلاق الغايب واما حديث الشيخ
فهو مطلق فاقبل للتقييد فجاز حمله على جواز الطلاق على طهر حال بعد مضي الثلثة
سواء كان في حال الطهر او حال الحيض وفيه زيادة حكم اخر وهو ان المطلقة في
الغيبه حكمها في العدة يقع من حين الطلاق وان لم يصلها الجبر الا بعد مدة
حتى انما لو لم يصلها الجبر الا بعد مضي اثنان العدة حسبها لها وصح لها التزوج
في الحال وروى السكوني عن الصادق ع عمن عن رجل يترك امرأته فطلقها
امرأتك فيقول نعم قد طلقها صح هذا الحديث فيه دلالة على ان الانشاء
يقع بصيغة الجبر وان لم يقصد به الانشاء وان الطلاق يقع بلفظ الجبر بغير
صيغة أم الفاعل بل يقع بصيغة الماضى ومن الحكمين اشكال عند الاصحاب
والكثير من حمل الرواية على تقدير صحته على ان قوله ع قد طلقها صح حكم عليه
بمعنى انه باقراره حكم انه قد طلق ولا يلزم ان يكون ذلك الطلاق سابقا على
محله الاقرار لانه وان كان لازما من صيغة الاخبار عنه للزوم سبق الجبر
عن الجبر الا انه لما بعينه في لفظ الرضا الذي وقع فيه الطلاق من حين وقوعه
الاقرار لانه المتيقن وما قبله شكوك فيه ومن قوله ع قد طلقها صح انه اراد
انشاء الطلاق فبعد لان احتمال ذلك مخالف للاصل وحمل كلام الامام على
ما يوافق الاصول او في خصوص ما اذا كانت من الاصول المجمع عليها كوضع التراجع

وروي احمد بن محمد بن ابي نصر في كتاب الجامع عن محمد بن ابي سفيان عن سماعة عن محمد بن مسلم عن
 الباقين عن رجل قال لامرأة انت حرام او بانية او بنية او حليمة او برة فقال هذا ليس
 انما الطلاق ان يقول لها فكل عدتها قبل ان يجامعها انت طالق وليس هذا رجلين عدلين
 وهذه الرواية دالة على امرين احدهما ان الطلاق انما يكون بلفظ طالق بصيغة
 الفاعل الثالثة انه لا بد من الشهادة حين ايقاع الصيغة وشروطها المذكورة والعدالة والاعتدال
 وهو اثنان وروي ابن ابي عمير في الصحيح عن الصادق ع قال من يطلق ثلثا فجلس
 واحد فليس بشيء من خالف كتاب الله يرد الى كتاب الله الظن ان هذا الحديث لا معارضة
 بينه وبين ما رواه جميل بن دراج في الصحيح عن احمد بن محمد عن قاسم بن سليمان عن ابي بصير عن
 مجلس ثلثا قال واصله وهذا مقدم على هذا الحديث فلا معارضة بينهما لما قاله العلامة
 ان معناه ان الثلث لما لم يقع فكانها ليست بشيء يوجب مقصده والقول الاختياري
 الصادر عن الحيوان اذا لم يحصل بعاقبة يسخى طلاقا فلا يكون شيئا ولا يلزم من كون الثلث
 ليس بشيء فيختص البطلان بالعقد ويبقى المقصد بحاله وروي عبد الحميد بن عواص عن محمد
 بن مسلم في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل طلق امراته واشهد على الرجعة
 ولم يجامع ثم طلق كانت التولية الثانية ثابتة هذه الرواية دالة على ثبوت الطلقة
 الثانية بمجرد الرجعة من غير شرط جلاء واما الاشارة على الرجعة المذكورة فيها فليس لان
 شروط صحة الرجعة بل انما ذكره في الحديث في الجواب لذكره في السؤال كان لتحقيق ثبوت
 الرجعة فكانه قال اذا ثبتت الرجعة بغير جلاء ثم حصل الطلاق ثانيا ثبت حكمه وفي الرواية
 التي تلها ضد هذا الحكم وروي ابي بصير عن الصادق ع قال المراجعة بالجماع
 فانما واحدة لان جملة المراجعة بالجماع فمن لم يحصل لم تعد الطلاق ورواية
 احمد بن محمد بن ابي نصر وهذه الرواية مضادة للاولى قال سئل الرضا ع عن رجل طلق
 ثلثا

امراته ثلثا بعد من ثم راجعها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها ثم طلقها
 على طهر ثلثا بعد من يقع عليها التولية الثانية وقد راجعها ولم يجامعها فليس لان
 فيها كون الطلاق الثاني واقعا فطر غير طهر المراجعة فيفهم منها انه لا يصح اجتماع الطلاق
 والرجعة فطر واحد وان لم يحصل الجماع والرواية السخى بن عمار عن ابي الحسن قال من طلق
 طلق امراته ثم راجعها بشهر ثم طلقها ثم بدل المراجعة بشهر ثم طلقها بشهر ثم طلقها
 قال نعم قال قلت كذلك فطر واحد قال لا ينبغي منه فان فيها جوار ذلك وان وقع
 فطر واحد فمجرد بمقتضاها بعد الطلاق والرجعة وان اتحد الطرازا لم يحصل المصير
 فيها بالبينونة اذا وقع الطلاق الثلث بعد رجعتين وطلاقين مع اتحاد الطرازا ومع
 تعدده ومع اذا اريد الجمع بين هذه الروايات الثلث تحمل الرواياتان المشروطتين
 تعدد الطلاق على الافضلية الاستحبابا مع ان الافضل والمستحب ان تفرق الطلقات
 على الاظهار فيجعل كل فطر تولية والرواية الثالثة دالة على الجواز والاباحة وامارا
 عبد الرحمن بن الحجاج التميمي عن ابي عبد الله ع قال قال ابو عبد الله ع والرجل يطلق امراته ان
 يراجعها قال لا يطلق الطلقة الاخرى حتى يحضرها فانها دالة على ما دلل عليه رواية
 ابي بصير في اكثر اطراف الطلقة الثانية بالمصير وجمعا غير معلوم في الصحة وعدمها
 مع مخالفتها للاصل فالعمل بالرواية الاولى وروي محمد بن ابي عمير عن ابي بصير قال
 سالت ابا عبد الله ع عن رجل طلق امراته تولية واحدة ثم تزوجها فمقتضت
 العدة وتزوجت برجل غيره ثم مات الرجل او طلقها فترجعا قال نعم عندنا
 تولىقتين بافتين هذه الرواية مع صحة طريقها مخالفة لما ذهب اليه الاصحاب لانهم
 قائلون بان الطلاق يهدم ما دون الثلث كما يهدم الثلث ويدل على ذلك قولنا
 المؤمن ع حين قال عمت انها تبق على ما بقى من الطلاق فقال امير المؤمنين ع سبحان الله

ايهدم ثلثا ولا يهدم واحدة فرواية متقدمة على هذه ورواية عبد الله بن عقيل في
 طالباتها اعني المطلقة مرة او مرتين تزوج ان عمر قرض الحديث وحمل الشيخ رواية حماد
 على كون الزوج الثاني صغيرا وان لم يدخل بها او كان العقد غير دائم لان المحلل في
 البلوغ والدخول ودوام العقد ورواية بن معوية العجلي عن الصادق
 في تطبيقها طلقين ثم يشترها فالا حرة تنكح زوجها غيره ورواية حماد بن عيسى
 انه قال في انها عنها نفقة وولده وقال في اية احملها واية حرمتها ورواية بصير
 قال قلت لابي عبد الله ع رجل طلق امرأته فطلقها طلاقا باينا ثم اشترىها بعد قال
 يحل له فوجها من اجل شرائها والمرد والعبد في هذه المسئلة سواء الرواية الاولى دالة
 بالفرج ان الشراء لتحريمها بالطلاء المحجوز الى المحلل لا يرفع حكمه بسبق غيره
 بحصول سببه لا ارفع الا النكاح بنص الكتاب فلا يكون الشراء من روافقه فيصير
 التحريم حرم يحصل النكاح والرواية الثانية فظاهر بالدلالة على ان النهي عنها انما هو
 من تنبيه لانه من خص النهي في ولده ولو كان للتحريم لعم الكل ولهذا اعلمه
 فان اية تحريم كتاب الله ظاهر باليقين والتحليل في عموم قوله نعم او ما ملكت ايمانكم
 وظاهر اية اخرى بغير التحريم وهو عموم قوله نعم حتى تنكح زوجا غيره جعل غاية
 التحريم النكاح فلو تحقق الحل بغيره لم تكن الغاية غاية والفرق انها غاية والتحريم
 لهذه الاية فيخص بها عموم الاولى بخصوص سببها واذا تعارض سببان خاص وعام
 قدم الخاص واما صحيحة ابى بصير فظاهر باليقين الحل بالشراء لان طلاء البائن شامل
 لافساده التحريم جللتها الطلاق المحجوز الى المحلل الا ان دلالتها على هذا المطلق لا يخرج
 خلا لان العام لا دلالة له على الخاص وطلاق البائن قد عرفت انه اعم من المحجوز الى المحلل
 وغيره فلم لا يجوز ان يكون المراد به غيره من اقسام البائن فلا يكون دال على المطلق بل

ولفظها

الاول حملها على غيره ليم العمل بالروايات جميعا بين الادلة ورواية عبد الرحمن بن الحجاج
 في الصحيح عن ابى البراسيم ع قال سمعت يقول اذا طلق الرجل امرأته فادعت حملا انظر
 تسعة اشهر فان ولدت والا اعتدت بثلاثة اشهر ثم قد بان في هذه الرواية
 دالة على ان المسترابة لا تعتد الا بعد مضى اقصى مدة الحمل ونص منها على انها تسعة
 اشهر فبعد مضيتها تعتد بالاشهر ولا اعتبار بالحيف في حقها وانما تبين في المطلق
 بعد مضى الثلثة الاشهر وهو دال على ان له راجعها فترك المدة اذا كان الطلاء
 مما يصح فيه الرجعة ولا فرق في ذلك بين ان يتأخر الحيف الثالث واثنان فيه
 او واحدة فان البينونة لا تحصل الا بتنابعها وان حصلت فطر والتسعة
 انقضت التسعة وتأخر الحيف عنها بالكلية او الحيف في الثانية او الثالثة سقط اعتبار
 الحيف واعتدت بالاشهر كما قلناه ورواية الصحيح عن النبي ع انه قال في طلاق
 منكر القرعة انما ذكر هذا الحديث من ان المسترابة قد يتحقق الاشكال
 في حملها بالنسبة للوطيين اذا اعتدت بالحيف المتفرقة فطر فدية الحمل على القول
 بمجامعة الحيف والحمل في تزوجت بعد رؤية الدم الثالث وانت بولدك
 فما زاد من وطئ الثاني وتسعة اشهر فما دون من وطئ الاول وتداعيها فيحقق
 الاشكال فيرجع الى القرعة لعموم الحديث ورواية زرارة في الصحيح عن النبي ع
 ان الامة والحرة كليهما اذا مات زوجها مكوا في العدة الا ان الحرة تحدد الا
 لا تحدد هذه الرواية وان كانت صحيحة الا انها مخالفة للمشهور فيحمل على ان الولد
 فيكون ذكر الزوج من هنا في باب المجاز وهو صحيح فانه الحداد غير واجب على
 الامة بل هو مختص بالحرة سواء كانت الامة ذات الولد ام لا ورواية عبد الله
 الحلبي في الصحيح عن الصادق ع قال قلت له امة ببلغها نكح زوجها بعد نكاح

قال فقال ان كانت حيلة فاجلها ان تضع حملها وان كانت ليست بحيلة فقد قضت عدتها افا
 البينة انه مات يوم كذا وكذا وان لم تكن لها بينة فليعتد من يوم سمعت منه الروا
 مخالفة لفتوا اكثر الاصحاب فرأى رحمه الله ان الحامل في الموت تعتد بوضع الحمل كالطلاق
 والاكثر قائلون بانها تعتد بابعاد الاحليلين الشافعي انها مع عدم الحمل تعتد من حين الموت
 ولو لم يصل الخبر الا بعد انقضاء هذه العدة ثم وصل الخبر انها تكفر بقيام البينة على
 الموت وان اذالم تم البينة لم تحسب المدة بل تعتد من حين سماع الخبر وهذا التقدير
 لا معتد لان المقطر لانقضاء العدة ان كان هو نفس الزمان فحققة ثابتة في الروايات
 وان كان الموجب لغير الزمان بالبينة والحداد فيها ايضا كواء فالفرق بين
 مع انها من الصحاح وطرحها ايضا شكل فالاولى التوقف فيها وروى الحلبي عن
 الصادق ع قال قلت له يكون الرجل تحت السريرة فيعتقها قال لا يصح لها ان تنكح
 حتى تنقضي عدتها ثلثة اشهر وان توف عنها مولاها فعدتها اربعة اشهر وعشر ايام
 هذه الرواية موافقة للاصل حيث ان عتقها كالطلاق فتجوز عليها عدة الموت بشبهة
 التحرير لها بالعتق وكذا حكم الموت فانه اذا مات بعد عتقها كانت بحكم الموت تعتد
 كالعدة وروى محمد بن بكير عن ابن الحسن ع قال المخلعة يتبعها الطلاق مادام
 فعدتها هذا الحديث لا يعارض الحديث الاول لانه يحتمل ان يكون بصره وقوعه ^{مادة} الطلاق
 عليها اذا رجعت في البذر ورجع في النكاح فطرف العدة ومع كونه يقع الطلاق
 عليها ولهذا شرط ذلك بكونها في العدة لانه من حيث العدة لم يصح وقوع الطلاق
 عليها لعدم جواز الرجعة منها وتام البينونة والحديث الاول السابق على هذا
 الحديث هو ما رواه محمد بن اسمعيل بن بزيع في الصحيح قال سالت ابا الحسن الرضا
 عن المرأة تبار زوجها وتخلع منه بشهادة شاهدين على طهر من جماع هل تبين

منه بذلك

منه بذلك ام امرته ما لم يتبعها بالطلاق قال تبين منه قلت قد روي ان ابنتي منه حتى
 يتبعها بالطلاق قال ليس لك اذا خلعتا قلت تبين منه قال نعم وروى الشيخ ثابت بن قيس
 لما خلعت زوجته بين يدي النبي لم يامر به بلفظ الطلاق بل لما خلعتا قال لهما رسول الله
 اعتد من التفتل الى اصحاب فقالوا واحدة وهذه الرواية دلت على ما دلت عليه الروايات
 من جواز الخلع وان لا يحتاج الى الاتباع بلفظ الطلاق وان يحبس عليها العدة وان الخلع
 طلاق وروى ان خولة بنت مالك بن ثعلبة قال لها زوجها اوليس انت على كذا امي
 فانت النبي لتكواله وروى انه يجادلها ويقول لها اني الله فانه انك فليتم برج
 حتى تزل قوله نعم قد كعب الله قول التراجع لك فزوجها الايات الذفر من الروايات
 صريح في وقوع الظهار لانه بنفسه في الاحتمالات النكثية من التشبيه لان مجرد التشبيه
 بالظن محتمل لاشياء متعددة يقع التشبيه باحد منها فاما اذا قدم التحريم رجوع التشبيه
 اليه والظن ان هذا القيد ليس له شرط لا يقع الظهار بدون انما هو مؤكدا بل يقع الظن
 بمجرد التشبيه بالظن لان الظن هو الذي يربك في الدابة ولما كانت المرأة تركت في
 شبهتها فلها حكم جنس الظن لانه محل الركون فاذ قال انت كذا فظهر امره كان التقدير
 عليك كركوبك على ظهري وروى زرارة في الصحيح عن الباقر ع لا يكون الظن
 حتى يشبهها بنظر امره وروى سعد بن عبيدة عن الصادق ع قال قلت له الرجل لامرأته
 على كسر امر او كفهها او كبطنها او كرجلها قال ما عمن ان اراد به الظهار فهو الظهار
 حديث زرارة يدل على ان الظهار لا يقع الا بالتشبيه بنظر الام دون غيره باحد
 المحارم وكون التشبيه هو الظن دون غيره من باق المحارم كالبطن والوجه والرجل
 واختار ذلك وحديث سديد يدل على ان حكم باق الاعضاء حكم الظن في ان اذ وقع
 التشبيه ما وقع الظهار ووجه الجمع انه قيد حديث سديد بالارادة امره ان الظن

بذلك التشبيه وان اذ لم يرد الظاهر بالتشبيه لم يكن ظاهرا او فحديث زرارة لم يقيد
 بشيء فعلمنا ان التشبيه حقيقة والظاهر وانما عاده انما يصير حقيقة مع القصد اليه
 بدون القصد كناية محتملة للظاهر وغيره ولا يتمخص الا بالقصد وحديث
 وطريقه كل من زياد وهو ضعيف وروى الشيخ بن عمار في الموقوف عن
 قال سالت عن رجل يتظاهر من جارية فقال الحرة والامة فهذا سواء العمل على هذه
 اولى لان معارضها ليس الا رواية بن فضال عن اخبره عن الصادق ع قال لا يكون
 ظاهرا الا على مثل موضع الطلاق ومصلحة ورواية حمزة بن محمد قال سالت
 عن رجل جعل جارية عليه كظلمة قال يا بنها ولي عليه شيء وطريقه ابن فضال
 وهو ضعيف فتبصر الموثقة لا معارض لها ولا يبعد ما عموما الية وروى جميل
 بن دراج عن الحسن بن الصادق ع قال سالت عن الحر بين وبين المملوكة لعان
 قال نعم وبين المملوك والحرة وبين العبد والامة وبين المسلم واليهودية
 والنصرانية ولا يتوارثان ولا يتوارث الحر والمملوكة وروى ابن سنان
 عن الصحيح عن الصادق ع قال لا تلد عن الامة ولا الذمية ولا التي تمتع
 وروى محمد بن مسلم عن الصحيح عن الباقر ع قال سالت عن الحر يبيع المملوكة
 قال نعم اذا كان مولاها وزوجه اياها رواية جميل ورواية ابن مسلم
 والامة اذا كانت زوجة ان يقع اللعان بها ورواية ابن سنان في ظاهر المعاصرة
 لها في الامة والظلم ان لا تعارض لاحتمال ان يراد بالامة الموطوءة بالملك
 وعموم الزوجية واما الممتنع بها فلا يقع اللعان بها الجوار نقر الولد فيها
 من غير لعان تبصر المعارضة في الذمية والاعتماد فيها على الصحيح اولى
 بالاعتق **روى الشيخ عن يعقوب بن شعيب قال سالت**

عبد الله ع عن رجل اعتق جارية وشروط عليها ان تخدمه حتى سنة فان
 لم مات الرجل فوجدها ورثته الهم ان يتخذ منها قال لا هذا يدعي ان الشرط لا يورث
 خصوصا اذا اضيف المعبود والخدمة المشروطة كانت مضافة الى المعق فمبوبة بقيد
 ولقد شرط بسقط وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت
 الرجل ان يكون له الامة فيقول يوم ياتيها **انها حرة** ثم يبيعها من رجل ثم يشتريها
 بعد ذلك قال لا بأس ان ياتيها وقد خرجت عن ملكه هذا يدعي ان العبد او النذرا اذا
 عتق طرحت **وهو ملك للمخالف او الناذر** فان خرجها عن ملكه بقيد ناقلة شرعتم ان تترها
 كذلك ان خلت اليمين المتعلقة بها او النذر الملك واختصاص النذر او اليمين
 بالملك الاول وقد زال وروى الصحيح عن الصادق ع قال في العبد اذا ادركه
 ما كان فرض عليه فما اكتسب بعد الفرضية فهو للمملوك هذا يدعي ان العبد ملك فاضل
 الفرضية كما هو مذهب الصدوق واذا بهمة الرواية والشيخ حمل الرواية على التصرف فيه
 قال العلل والخلاف وبأن الاصح حملها على اباحة التصرف لانهم يعقون الملك
 بالكلية لعموم الاية وهو قول يعقوب بن عبد الله مملوكا لا يقدر على شيء وروى
 عن الصحيح ايضا انه قال في جواب رسالة فانه المملوك مما اكتسب بعد الفرضية ان كان
 يوديعها الى سيده نعم فقال السائل وهو عمر بن يزيد قلت فان اعتق مملوكا ممتعا
 سوا الفرضية لم يكن ولأه المعق قال لا بد من تولد له من حيث فاذ اضر جارية
 وعقوله كان مولا له وورثته قلت اليس رسول الله صم الولاء لم اعتق قال فقال
 هذا سائبة لا يكون ولأه لعبد مثله قلت فان ضمن العبد الذم اعتقه جارية و
 البزيم ذلك ويكون مولا له وورثته قال لا يجوز ذلك ولا يرث عبد حرا تحمله
 الرواية على مذهب اباحة التصرف وان سيده اجاز ذلك التصرف صح يحتمل ان يكون

سائبة بل يكون ولاؤه للسيد لان الاجازة على تقدير كونها جزءا من العلة في العتق يتحقق
 كون العتق من السيد فيثبت الولاء له ويدخل تحت عموم الحديث فيحتمل ان يكون سائبة ان جعلنا
 الاجازة كاشفة عن حصول العتق من المعتق لتحقيقه بها فلا يكون للسيد دخل فيه
 فيتحقق كونه سائبة ورواية زرارة في الصحيحين الباقية قال سائبة عن رجل اعترف
 عبدا وللعبد مال في المال فقال ان كان يعلم ان له مالا يتبعه ماله والا فهو له وروي
 جابر في الصحيحين قال سالت ابا الحسن عن رجل قال للموكل انت حر ويا لك قال لا ابدا
 يا جابر قبل المال يقول له مالك وانت حر برضا المولى فان الروايتان يدلان على
 ان العبد عليك ودلت الاولى على ان المال الذي في يد العبد اذا علم به السيد يستثنى
 فانه يقر على ملكية العبد وانه ان لم يعلم كان ملكا للسيد ولان الدلالة على ان المالك
 ملكا تاما للعبد لو كان كذلك لتساو على السيد له فكان المالك ملكا تصرف
 فيه على السيد لم يستثنى كان بقاؤه فبيع بمنزلة اعراضه عنه فملك العبد
 باعراض السيد اما اذا لم يعلم لم يتحقق الاعراض فيبقى على الملك المستقر ولما ثبت
 فدل على ان الشرط في ملكية السيد الاستثناء وانه اذا لم يستثنى بقى على ملك
 العبد وانه يجب استثناء تقديم المال على التحرير وانه لو قدم الحرية لم يصح الاستثناء
 ففيها دلالة على ان المال يبع للتحرير وفيها ايما اولى استقرار ملك العبد على ما ذهب
 اليه الصدوق وقال في هذا المسالك ان الشبهة في شرط تقديم الاستثناء على التحرير
 واستدل بهذه الرواية لانه اذا قدم التحرير اعتق فقولنا انت حر فلا يقع الاستثناء
 موقعة قال وفيه نظر لان الرواية تضمنت اعتبار رضا المولى ولا يقولون به ونعني
 حصول التحرير قبل تمام الكلام لان الشرط من جملة الصيغة واعلم ان العلة في الخ
 استثناء الرواية الى تحرير وجعلها صحيحة كما هنا وتبعه ولده وشهيد الدرر وسجاعة

وقال والموجود في الكليين والتهديب والاستبصار ابو جريد بالجمع كما هنا اي لان
 حرير لم يرو عن الكاظم ع بخلاف ابو جريد وهو زكريا بن ادريس لا يعرف فقد روي
 عن الصادق والكاظم والرضا عليهم وهو مدوح وعزيز موثق فيكون من الحسن
 الصحيح ففهمنا نقولوه خلافا لفظا ومعنوا انما كلامه زيدا كرامة وروي
 الشيخ في الصحيحين عن يزيد بن معاوية العجلي عن الباقر ع يملك الامر بالعتق
 بعتق المالك ويكون العتق عنه هذا هو المسمى بالملك الصمد وهو ملك ثبت
 بغير عقد وانما ثبت بايقاع العتق ولما كان العتق موقفا على الملك وجب ان يكون
 متحققا قبل العتق ليقع العتق عنه فلا بد ان يكون المالك حاصلا وحصوله ليس
 بلفظ العتق فيكون ايقاع العتق كسبا الا من المالك والعتق فيجب ان يكون
 المالك سابقا عقليا وان تقارنا في الوجود الخارج عن حيث انما معلولا عليه
 وروى ابو بصير في الصحيحين عن الصادق ع عن رجل بر غلامه وعليه دين فرأى الخ
 الدين قال لا تدبر له وان كان فرصة منه وسلامته فلا سبيل للديان عليه
 هذا يدل على ان التدبير الذي ابطله ولا كان في حال المرض فلم يصح التدبير لم حصول
 الحجر بالمرض ولا كذلك في الصحة لعدم الحجر وروى معاوية بن وهب في الصحيحين
 الصادق ع قال ليس للكنانة ان يؤخر بخاء عن اجله اذا كان ذلك من شرطه وروي
 اسحق بن عمار عن الباقر والضايق عليه السلام ان عليا ع كان يقول اذا عجز الكا
 لم يرده مكاتبه في الرق ولكن ينظر علما او عامين فان اقام بمكاتبته ولا ردقا
 الحديث الاول دل على انه لا يجوز تاحيز الخ من محله وانه اذا احز كان يتحقق به
 والتأدي على ان العجز لا يتحقق بالناسخ عن الخ بل يجب على المكاتب الظاهر وبحل
 ذلك على الاستحباب الاول على الجواز ان لا يبيعا رضى الخ

عن رجل عليه كفارة اطعام عشرة مساكين يعطى الصغار والكبار سواء والنساء والرجال
او يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء قال كلام سواء هذه الرواية مخصوصة
بالاعطاء والحكم به على ما قلنا فانه اذا قسمها بالامداد كان كل المساكين فيها بالسوية
فيعطى كل مسكين مدا واحدا من الطعام فاذا كان الصغار اكثر من الكبار ولو بواحد
احتسب الاثنان بواحد **باب الصيد** روى جليل بن دراج عن رجل عن
الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل يرسل الكلب على الصيد فيأخذه ولا يكون معه مسكين
فيذكيه فيدعه حتى يقتله فيأكل منه قال لا بأس قال اسد غر وجل فكلوا مما اسكن عليكم
ولا ينبغي ان يأكل ما قبل الفهد هذه الرواية وقع الاضطراب في العمل بها بين
الاصحاب انما هم الصحيح وسببه في بعضهم انها مخالفة للاصل حيث ان قتل
الكلب ليس بنوع ذكايه انما هو قتل الكلب في فعل الكلب احله الله نعم لفروقه
فاذا وقع الصيد باسم الكلب لم يغير قتل وادركت ذكاته كان الاصل وجوب
تذكيته فاذا تعدت التذكية لم يحصل الحل بقتل الكلب لانه صيد غير ممتنع فلا يحل
بدون التذكية وهذا اجماع جماعته ترك الرواية ومضمون الرواية صريح بحل بقتل الكلب
ويمكن توجيهها بما يوافق الاصل باعتبار الاستصحاب فانه كان صيدا ممتنعاً والا
بقاء ما كان فاحذر الكلب حيا لا يخرج عن كونه صيدا فاذا ترك الكلب حتى يقتله
انه صيد قتل الكلب فيبقى على اصل الحل بالنقض على هذا بناء التعليل المذكور في الرواية
فانه عليه عموم قوله نعم فكلوا مما اسكن عليكم وهو صادق هنا ولهذا عطف عليه
من مقتول الفهد لا اختصاص بالنقض بالكل بل ذلك علم الفرق بينهما فلو قلنا بان مقتول
الكلب لا يحل لم يتحقق ذلك الفرق فالعمل بمضمون الرواية اقرب وروى رفاعه
عن الصادق عليه السلام انه قال والشاة اذا طرفت عينها او حركت ذنبها فمكس لا بد والذئبة

ان تكون

ان تكون حركه الذئبة فله اعتبار بالحركة الاختلاف فيه وروى الحسين بن مسلم عن الصادق
قال اذا كان الرجل الذي ذبح البقرة حين ذبح خرج الدم معدلا فكلوا واطعموا وان
خرج خروجا متشافلا فلا تقربوه يجمع بين هذه الرواية والسابقة عليها فلا يشترط
الحركة والتذكية معا وروى الحلبي عن الحسن الصادق عليه السلام قال لا يتنجس ولا تكس
الروية حتى تبرد الذبيحة انه في هذه الرواية محمول على التخرج لكن لا يخرج التذكية
بل يخرج الفعل ويدل عليه ما رواه الصدوق في الصحيح عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل
ذبح طيرا فقطع رأسه ليؤكل منه قال نعم كل ولا تقبل قطعه رأسه فانها صريحة بحل الاكل
والذبيحة انما هو من الفعل خاصة لا استبعاد ان يقطع ولا ينبغي لانه مستلزم لذلك
اقول بقدر الرواية شئ وهو ان يقطع الرأس وقد اختلف فيه الاصحاب فبعض قائل
بالنجس وبعض بالكراهية فمنه الى الاول في صحة رواية وابن الحنفية جماعة استنادا الى
لا صحة للشيخ الباقر حيث انه فيها ما في نسخة الحلبي والاصل في الرواية التذكية والالتزام
فوابن ادريس ومحقق الشرايع والعلامة فغير المنح لاصالة الاباحه وحمل الرواية
على الكراهية وضعفه شيخ المسالك وقوى التخييم وعلى تقديره هل تحرم الذبيحة ام لا
قولان ذهب الى الاول في صحة الرواية وان زعموا استنادا الى ان الذبح المشرع هو قطع
الاعضاء الاربعة فقط فالزائد عليها يخرج عن كونه ذكايه شرعيا فلا يكون مبيحا
محرما لوقوع عضو من اعضائه فمات وضعفه شيخ المسالك وقال بان
قطع الاعضاء الاربعة قد حصل فحصل الحل به ولا يلزم من تحريم الفعل الزائد كتحريم
الذبيحة عملا بالاصل وعموم قوله نعم فكلوا مما ذكركم الله عليه وخصوص رواية الطبري
فانها صحيحة عنده حيث ان رواها محمد بن مسلم قال ويمكن ان يكون الشيخ استند في تحريم
الذبيحة مع العمل بما رواه عن ابي جعفر عن رجل يذبح فترس السكين فبينما يذبح

والان فيها ولا يتطابق بين الروايتين
حيث يخرج من حله ما في نسخة الحلبي والاصل في الرواية التذكية والالتزام
على القولين وهو مقتضى ما قاله في
باب التذكية

روى جليل بن دراج

فقال الذكاة الوجبة لا بأس باكله عالم يتعد ذلك لان مفهومه انه مع التعمد ثم الان المفهوم
 ضعيف والرواية صحيحة بن صدقة وهو عام فلا يصلح دليل على التحريم انتهى والرواية
 الاصحاح موعدهم التحريم الان الاحتمال لا يخفى اما لو بان الراى بغيره فلا استكشاف عند
 التحريم وبه روايات منها هذه الراية حيث قال فتشيع السكين فتبين الراى ورواية محمد
 بن مسلم قال قلت لابي جعفر عن مسلم ذبح فمسح بدمه فاذن الراى فقال
 ان خرج الدم فكل فان قوله فتشيع فمسح بدمه فاذن الراى فقال
 وقال امير المؤمنين ع عند سؤال السائل عن دم السمك لا بأس به ما لا يذكي
 من ذيله على ان ما لا نفس سائله لا يقع عليه ام الذكاة وما لا يقع عليه ام الذكاة
 فذمه ظاهر ويكون قوله ذكاة السمك اخراجه حيا مجازا لان التذكية حقيقة
 وروى عبد المؤمن قال امرت رجلا سارا باعبد الله ع رجل صايد سمكا
 ومن اطيخا ثم اخبرني بعد ما كانا بعضهن فقال ما تأكله فانه ما تأكله فانه
 وهذه الرواية دالة على ان ما مات من السمك في الماء ليس له ذكاة واخرج من ذكاة
 واعيد فيه وحيوته كسفرة ثم مات فيه او مات فيه من غير ذكاة لانه علم بان
 مات فيما فيه حيوة فعلم ان ذكاة موته فيما ليس فيه حيوة والذبح من الذكاة
 على الاصل وروى الشيخ في الصحيح عن الباقر ع رجل نصب شبكة في الماء
 ثم رجع الى بيته وتركها منصوبة فانها بعد ذلك وقد وقع فيها سمك فمات
 فقال ما علمت به فلا بأس باكله ما وقع فيها هذه الرواية وان كانت صحيحة
 في الحال وان جعل الشبكة وما اشتهر من الالات المعمولة للصيد حلالا لم يحرم الاخر
 والقبض الموجب للذكاة التمسك بها لانها مخالفة للاصل حيث ان
 مات في الماء الذبح حيوة وقد علمنا انه موات فيما فيه حيوة علمه وموته فنتبع

فانما يثبت من الراى والافق لغيره ما لا يثبت من الراى والافق لغيره

السبب الا ان السبب الثاني اقوى من حيث الاول ليس سببا مستقلا بل هو القسمة
 السبب المستقل اقوى فالتحريم احوط وروى محمد بن مسلم عن الباقر ع قال سألته
 عن لحوم الخيل والبغال قال حلالا ولكن الناس يعافونها اراد يقول لكن الناس يعافونها
 ان العادة ليست حاربه باكلها بل انما جرت عادتهم بالانقضاء بها فغير الاكل
 وذلك مستلزم لكرامتهم اياها والشارع اقرهم على ذلك لعدم انكار الامام ذلك
 الفعل الذي اسند اليهم وروى محمد بن سنان في الصحيح عن الصادق ع
 مسئلة عن لحوم الخيل فقال نهى رسول الله ص عنها فانه ناكلها الا ان تضطر اليه
 هذه الرواية ظاهرة بتحريم الخيل بل ظاهرة بعموم جنبها لله والوحش وهو ان
 كانت صحيحة الا ان المشهور بين الاصحاب ترك العمل بظاهرها لما روي من طرق
 كثيرة صحيحة دالة على حلالها فحملوا هذه الرواية على الكرامة توفيقا لانها
 في الاماكن من الوحش وروى الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر ع اخيه
 الكاظم ع قال سئل عن الابقع والاكود ايجل اكله فقال لا يحل شيء من الغنم
 زاع ولا غيره وروى الشيخ ايضا عن زرارة عن احمد بن محمد ع قال ان اكل
 الغراب ليس بحرام انما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن الافق تنفرد عن كثير من ذلك
 تغزا وجه الجمع بين هاتين الروايتين ان الاولى وان كانت عامه لحبس الغنم
 من حيث الجمع على بلام الحبس الا انه جاز ان يخص ذلك العموم بالرواية
 الثانية لان الغراب في الثانية ليس بعام لانه محذور على بلام الحبس وهو ليس للعموم
 عند محقق الاصولين فكانت الرواية الثانية خاصة فصح تخصيص عموم الاولى
 بها فانه اراد بالغبان في الاولى الابقع والاكود وانه بلفظ الجمع يجوز الاول
 الجمع ليدق على الثانية حقيقة على قول فيخص التحريم بالمذكورين في السؤال

الفتنة

الحل في البلية بالرواية الثانية وينبغي التعارض وروى الحسن داود الرقي
 قال بيننا نحن فتعود عندنا عبد الله عن ابي رجل يبيع خطا فمذبح فوثب اليه
 ابو عبد الله عن اخيه من يديه وروى قال اعلمكم امركم ام فقيهكم اجزءا من
 ان روى السدس من فتن السنة النخلة والنملة والضفدع والصرور والمهمل والخطا
 هذا الحديث لا يدل على تحريم اكل الثلاثة الاخرى لان النهي عن قتلها والقتل
 اعم من الاكل والعام لا يدل على الخاص خصوصا وقد وثق بالثلاثة الاول ومعلوم انها
 غير ما كوله مع حصول النهي عن قتلها فعمل ان المنع عنها انما هو القتل فاما لو ذهب
 بقصد الاكل فليس الحديث ما يدل على تحريمه فيقتصر على اصل الحل نعم يمكن ان يدل
 على الكراهية من حيث ان الاكل مستلزم للتذكية المستلزمة للقتل المنع عنه ومنه
 التذكية ليست عن غيب الا ان مقتضى القتل لازم لمفهومها فجار حصول الكراهية
 بذلك الاعتبار وروى ابن عمر عن بعض اصحابنا عن الصادق ع قال لا يؤكل
 من الشاة عشرة اشياء الفرس والدم والطحال والنخاع والعلبا والغدد والعقيد
 والانتبيان والحيا والمرارة وروى اسعيل بن نزار عن عمار قال لا يؤكل مما
 في الابل والبقر والغنم وغير ذلك مما لم يحله الفرج بما فيه ظاهره وباطنه وان
 والحصياتان والمشيمة وموضع الولد والطحال لانه دم والغدد مع العروق
 والنخاع الذي يكون في الصلب والمرارة والحدق والحزرة التي تكون في الدماغ
 والدم الذي يشتمل عليه هذا الحديثان تحريم ثلثة عشر شيئا من الذبيحة كما هو
 المعد فيها وقد روي على ذلك اثنان اخوان وجمعا المثانة وذات الاسنان
 والعلة في الحل قال بعد ما اورد هذه الاحاديث ان لم يثبت عند رجالها قال
 الاقتصار في التحريم على الطحال والدم والعقيد والفرث والانتبيان والفرج والمثانة

والمرارة والمشيمة لا تجبائها والكراهية في الباقي على باصالة الاباحة وروى
 الشيخ عن وهب بن وهب عن الصادق ع عن الباقر ع عن علي ع انه سئل عن مشقة
 ما انت فحلب منها لبن فقال علي ع ذلك الحرام محضا وروى زرارة عن الصادق
 قال سئل عن الانفحة يخرج من الجذع الميت قال لا بأس به قلت اللبن الذي يكون
 في فرع الشاة وقد ماتت قال لا بأس به ظاهر الروايتين يقتضيان التعارض
 لكن العمل بالرواية الاولى احوط من حيث نجاسة المائع الملاقاة للميتة الا ان
 الانفحة مستثناة للاتفاق على استثنائها وان وجب نظهر بالملاقات الميتة
 وروى زيد الشحام والموفق عن الصادق ع قال في شاة شربت فخرجت من
 ثم ذهبت على تلك الحالة قال لا يؤكل ما في بطنها دللت هذه الرواية على ان
 لو كان دون الاسكار او ذرا السكون عنها فذبحت بعده لم يحرم ما في بطنها الا ان
 حتى لا انتهاء الغاية والمقيد بالغاية يحجب مخالفة حكم ما بعد الغاية لما قرر
 في الأصول وروى عن رسول الله ص انه قال ان الله نعم اذا حرم شيئا حرم
 ثمنه وروى الحلبي الصحيح عن الصادق ع قال سمعته يقول اذا احتلط
 الذكي الميتة بآدمه من سيجل الميتة هذه الرواية وان كانت من الصحيح الا
 فيها اشكال لان حيث ان المختلط يتحقق التحريم في جميعه والحديث الاول ان
 انه اذا حرم شيء حرم ثمنه فينبغي تحريم ثمن هذا المختلط العموم الحديث فلا يصح
 ويمكن ان يقال ان البيع وان كان للمجموع الا ان المسلم انما قصد البيع الذي يكون
 ما اخذ من الثمن فمقابلته الذي فيكون حلالا وفيه منع من حيث عروضة الثمن
 للجمع الاختلاط وعدم التمييز والمشترا انما دفع الثمن فمقابلته المجموع المختلط
 ويحتمل ان يقال ان الحديث الاول انما يدل على تحريم بيع ما حرم الله بالاصل وما اشترى

بيع هذا المجموع المختلط فليس بالاصل بل الاصل منه الميتة واما الذي منه فخرية بالاشياء
وهو عارض من حيث وجوب اجتناب الحرام المستلزم لوجوب اجتناب ما يشبهه
وليس احرم من غير ما حرّم الله بالاصل بل من غير ما حرّم مطلقا فلا يدخل تحت عموم
الحديث فصح العمل بمضمون الرواية ولم يعارضها الحديث المتقدم وروى سعيد
عن الصادق ع قال سئل عن قد فيها جوارح ووقع فيها قد راوية من الدم او كذا قال نعم
فان النار تاكل الدم هذا الحديث مخالف للاصل من حيث ان الدم اذا وقع في المرق
او جيبه تجب طهارته ان المضاد وان كثر نجس بالملاقاة فينبغي ان ذلك المرق نجس
لو جاز ذلك على ان القدر الذي فيه الجوارح كان الماء الذي فيه بقدر الكرو ووقع فيه
الدم قبل الغليان بحيث لم يصب عليه المرق وكان ذلك الواقع من الدم لا يغيره كان
الاصل الطهارة فاذا طهر وصار ذلك الماء قالا لا يتغير عن اصله بحيث لا يبق ان
كان فيه دم وصار مضافا فينجس بذلك الدم لان الدم ذم بالغلط لان صيرورة
مرقا انما كان بالغلط وتساعد الاجزاء المائية حركات هواء فالتحريك صور
الدم خصوصا اذا لم يكن الاثر في الماء قبل الغليان فاذا حلت الرواية على هذا
المعنى صح العمل بها ولم يخالف الاصل وروى الشيخ عن سعيد الاسكاف عن الصادق ع
قال قلت له ان رجلا اراد ان يستقيم عملنا الا بشعر الخنزير فخرج به فقال خذوه
فاجعله في قدر فخار ثم اوقد تحته حتى يذهب سمه ثم اغسله وروى في الاصل
عن الصادق ع قال قلت له جعلت فداك انا نعل بشعر الخنزير في نعل الرجل
فصلى وقرأ من شيء منه فقال خذوه فاغسلوه فاكافى لكم فلو فعلوا به وما
لم يكن له دم فاعلموا واغسلوا ايديكم منه وروى سليمان الاسكاف عن
الصادق ع قال قلت ان رجلا سأل عن شعر الخنزير فخرج به فقال لا بأس ولكن يغسل به

اذا اراد

اذا اراد ان يصلح هذه الروايات الثلثة على ورود الرخصة بجوارح
نجس العين مع الضرورة الى استعماله وعدم القناعة وفر الروايتين الاخريتين
دلالة على ان نجس العين اذا لم وجب بعد غسل اليد عنه والظن ان ذلك لا
بالطوبى لانه لو حصلت الملازمة بين اليد وبين لم يجز غسل اليد وانما اطلق
في الرواية غسل اليد من حيث ان السائل في الغالب يتفحص عن ملامسة باليد
فوجب غسل اليد لاجلها وروى الحسن بن سعيد عن داود عن بعض اصحابنا
عن محمد بن مروان عن الصادق ع قال قلت له امر بالتممة فاكل منها فقال كلوا ولا
قلت جعلت فداك ان التجار قد اشربوا ونقدوا احوالهم فقال اشربوا وما
ليس لهم وعنه ايضا عن ابي عبد الله عن بعض اصحابنا عن الصادق ع قال سئل
عن الرجل يمر بالخل والبستان والتمر فيجوز ان ياكل منها من غير اذن صاحبها
من ضرورة او غير ضرورة قال لا بأس وروى الحسن بن يقطين عن الصادق ع قال سئل
ابا الحسن عن الرجل يمر بالتمر من الزرع والخل والكرم والشجر والمطبخ وغير ذلك
من الثمر ايجز ان يتناول منها شيئا وياكل من غير اذن صاحبه وكيف حاله
ان نهاه صاحب التمرة او امره القيم وليس ولم يجد الذي ليس به ان يتناول
منه قال لا يحل له ان ياخذ منه شيئا اعلم انه وقع النزاع بين الاصحاب في كيفية
توجيه هذه الروايات بعضها على بعض والمتم بين الاصحاب في توجيه الروايتين
الاوليتين والعمل بمضمونها فخرجوا الاكل بشرط ان لا يقصد ولا يفسد ولا
يحمل الشيخ الرواية الثالثة على تحريم الاخذ دون الاكل لانه لم يصح فيها
تجريم الاكل بل النهي انما يتعلق بالاخذ فيحمل عليه المحل ومن هذا المحل نقل
لانه يلزم منه ان لا يكون الجوارح مطا بقا لسؤاله لان السائل انما سأل عن الا

باليد

والتأويل المستوعب كان لاجله واذا كان الاكل محرما حرم الاكل بتعاله لانه لا يمكن
 بغير الاخذ والعلة في الخرج العمل بالرواية الثالثة لموافقها للاصل ولعدم
 الارسال فيها كانت بالعمل وحمل الروايتين الاولتين على ما اذا علم رضا الله
 بشاهد الحال او اشارة وهو اوله للاصل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشاء في حرام
 هذا الحديث يعوم دال على ان كلامه في الشرع على تحريمه لا يجوز استعماله بحال
 حتى في الادوية والمعالجات وان قصد الشفاء بنسبة من المحرم لا يتحقق له مقصد
 وفيه دلالة على ان الطب الذي يجوز استعماله لا بد وان يكون مقيدا بالشرعية
 فما خرج منه عن القانون الشرعي لا يجوز استعماله بحال لانه لا تشاء فيه ولا منفعة
 من ان التحريم الشرعي مستيقن الورد ومن الشرع وكونه شافيا في المرحوم غير معلوم
 وانما علم قول الاطباء هو ايضا غير معلوم لهم وانما استندوا فيه الى الظن والظن
 لا يغني عن العلم شيئا فلا يجوز ارتكاب المحرمات اعتمادا على هذه الظنون
 وقال من احسان على قتل مسلم ولو بشرط كل حال جاء يوم القيمة مكتوبا
 بين عينية ابي من رضى الله عنه انما ذكر هذا الحديث هنا ليعتدل به على ان
 حال الاضطراب لو بلغ الى قتل المسلم بحيث انه لم يجد غيره لم يجر قتله لذلك
 لانه اذا كانت الاعانة على قتله ولو بكلمة فيها من الوعيد ما ذكر فكيف بمسما
 قتله فلا يجوز قتل المسلم اصلا وان ادعى التلف لعدم الترجيح بينهما
 بطريق مفهوم المخالفة فيهم ان قتل غير المسلم لا يكره به باب الميراث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصادق ع قال ابنه لا يقيم مقام ابيه
 وروى سعيد بن ابي خلف وعبد الرحمن بن الحجاج فروى الصادق ع ان ابنه لا
 يقيم مقام ابيه اذا لم يكن ولدا ولا وارث غيره وروى عبد الرحمن بن الحجاج

عليه السلام

عن الصادق ع قال ابنه لا يقيم مقام ابيه اذا لم يكن من صلب الرجل قام مقام الابن وابنة البنت اذا
 لم يكن من صلب الرجل قامت مقام البنت وروى عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيحين
 الصادق ع قال بنات البنات يقيم مقام البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث
 غيره من وروى سعيد بن ابي خلف في الصحيحين عن الكاظم ع قال بنات البنات يقيم مقام
 البنات اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيره من وبنات الابن يقيم مقام الابن
 اذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيره من هذه الاحاديث الخمسة الاولى كلها مبنية
 بان ابن الابن لا يرث مع وجود الابن للصلب سواء كان ذكرا او انثى وفي بعضها زاد
 وارث ويحتمل وجهان احدهما ان قوله ولا وارث شامل لجميع الوارث من يكون
 في درجة الابوة كالاجداد ولهذا قال بعض الاصحاب انه اذا اجتمع الاجداد والبناء
 كان الاجداد اولي اعتمادا على ظاهرها الروايات والثاني ان يكون يقتضي بعد تخصيص
 ويكون العام من جنس الخاص والمعنى ولا وارث من يكون في درجة الابناء فيكون
 والاعتماد على القيد الاول وهذا قال اكثر لان درجة الاجداد كدرجة الاخوة
 لكونها من مرتبة واحدة فلا يرث الاجداد مع البناء وان نزلوا وروى الشيخ
 عن محمد بن مسلم عن الباقر ع قال سئلت عن ابن اخت لابن اخت لام قال لا يرث
 الاخت من الام السدس ولا ابن الاخت من الاب الباقى لا خلافة بين الفقهاء
 الامامية اذا كان ابناء الاخت ذكورا واما اذا كانوا انثى فمقتل يرد الباقى عليهم
 وعلى ابن الاخت من الام اما ارباعا او اخماسا واختاره جملة المحققين في
 بعض تصانيفه وضعف هذه الرواية في التحريم لان فطرتهما ابن فطرها
 قوله والحق ان الباقى يرد على بنت الاخت من الام لدخول النقص عليها اذا اشار
 زوجها او زوجة فقد تعاضلت الرواية بالدليل وروى عبد الله بن سنان في الصحيحين

اعتمدت في

عن الصادق عليه السلام فان هومات لشير الى ولد الزنا ولا مال من يرثه قال الامام
 الرواية دالة على ان ولد الزنا لا يرثه الاب ولا الام ولا غيرهما من الاقارب بل ميراثه
 للامام والظم ان هذه الرواية مبروكة العمل لان اكثر اصحابنا يقولون ان ولد الزنا يرثه
 ان كان له ولد وكذا زوجته وزوجها لو كان امرأة واحا نسبته جهة الاب فظاهر حديث
 رندي الشحام دال على نفية الامساك للصادق عليه السلام رجل وقع على جارية حواشم استرا
 والدعا ولد ما قال انه لا يرث منه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر واذا
 انفق النسب انفق الميراث بعبارة يكون كانه الملاعنة كما دل عليه رواية يونس عن
 الباقر عليه السلام قال ميراث ولد الزنا القرابة من قبل امه على ميراث ولد الملاعنة ورواية
 الحسن بن علي بن عمار عن الباقر والصادق عليه السلام ان عليا عم كان يقول ولد الزنا وابن الملاعنة
 يرثه امه واخوته لاهمه وعصبته فان حكم ميراث ولد الزنا في هاتين الروايتين
 حكم ميراث ابن الملاعنة فاعتبار نسبه جهة الام دون جهة الاب وروى عن
 امير المؤمنين عليه السلام انه قال وامرأة ماتت وخلفت زوجا واختين من ام واختين من اب فان
 فان للزوج النصف وللأختين للام الثلث وللأختين من الاب الثلثان ومحال ان يكون
 وفريضة واحدة نصف وثلث وثلثان فلا بد من نقص يدخل وذلك النقص على كون
 فقال عن قال النبي صلى الله عليه وسلم بل النقص يدخل على البنت والبنات وعلى الاب وعلى ابنته
 قال ان ذلك نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم هذه الرواية صريحة ونفي القول وان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان
 يحكم به بل اذا اجتمعت الفروض الموجبة لنقص الفريضة عن ذور السهام احتص
 من ذور الفروض بالاب من يتقرب به فيعط غيرهم من ذور الفروض فرضه النام وما
 فضل فهو للاب من يتقرب به **باب القضاء** رومان امير المؤمنين
 ولما ابا الاهود الدؤل القضاء ثم غرله فقال لم غرلتك وما خنت ولا اجبت فقال

ان رايك كلامك يعلم على كلام الخصم هذا الحديث اسند له بعضهم على انه يكون
 عز القاض اقتراحا من حيث انما علة الامام بانه سبب الغزل ليس موجبا له لان ذلك
 ليس محله شيء من شرائط القضاء فكان الغزل اقتراحا فلو لا كونه جازيا لما فعله على
 وقال اخرون ليس الامر كذلك بل انما غزله بسبب يجوز الغزل اقتراحا لان نصيبه كان
 لاصل المصلحة فلا يجوز تغيير الامع تغيير المصلحة وكان السبب في الغزل من اذ كان
 عما من علو كلامه على كلام الخصوم لانه وان لم يكن شرطا في كراهية القضاء الا
 جاز ان تكون المصلحة تعلقت بنسبه يوصف وهو ان لا يعلم كلامه على كلام الخصم
 فلما لم يحصل ذلك تغيرت المصلحة فكان الغزل عن سبب دل على ذلك سؤالا في
 الاكود عن سبب الغزل ولو جاز الغزل اقتراحا لما حصر السؤالات مع ان عليا
 اقره على ذلك واجابه عن السبب الجمله ان جاز ان يكون هذا المقدار من منصوص
 سبب الغزل وان لم يكن من منصوص غيره سببا وروى ابو بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال في امور المسلمين سببا واحتجب عن دون حاجتهم احتجب الله دون
 حاجته وفاقة وفقوه هذا الحديث دال على انه لا يجوز الاحتجاب وقت
 القضاء وان من المحرم على الولاية المنصوص بنسبه جهة الشرع سواء كان نصبا
 او خاصا وليس ذلك موجبا لرفع الحجاب بالكلية لان الولاية قد يحتاج اليه بعض
 الاحياء وفي الضروريات التي لا بد منها فالاحتجاب مع غير محرم الا ان يكون
 ضرورة تقوت حاجته مع فوت الوقت فيجيب الولاية رفع الحجاب بالنسبة للكل
 المحتاج الا ان تتقابل الضروريات فتقدم ضرورة الولاية وقال صاحبنا
 على مثل السمس شهد والادع هذا يدل على ان الشهادة من شرط صحة اقامتها
 العلم اليقيني الذي لا يقرب شبهة ولا شك وانما عرض في منتهى ما اقامتها

وروي عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن الصادق ع انه قال المناع متاع المرأة الا
 ان يعقم البينة قد علم من بين لابتيها يعني جيل من ان المرأة تترك البيت زوجها
 ولها الجهار والمناع وروي ايضا في الصحيح عنه ع انه قال لو سئلت من بين
 لابتيها يعني جيلتي ونحن يومئذ بمكة لآخبروك ان الجهار والمناع يهدى
 علانية من بيت المرأة الى بيت الرجل فتعطر الذخائر به وهو المدعى فان
 زعم انه احد شيئا فاليات بالبينة فمن بين الحديث دلالة على ترجيح
 العمل بالنظم على الاصل ان حاشا بيت الرجل فهو تحت يده وتصرفه فيكون المدعى
 هو الزوجية لانه لا بد لها مع انه حكم بان الزوج هو المدعى وان البينة للمراة فمن
 ان الظن والمعلوم بين الناس وعلى ما جرت به عادتهم ان المرأة تترك البيت
 الزوج بالمناع فيكون الظن معها والاصل مع الزوج ورجح الظن على الاصل
 وورد عن النبي ص انه نهى عن الحكم بمنافين في قضية واحدة هذا
 يدل على انه لا يجوز الاجتهاد مرتين في المسئلة الواحدة اذا اختلفا بما يوجب
 تنافها بل الذي يجب على القاض اذا تعارض عند الاجتهاد ان يرجع
 الى الترجيح فيطلب المخرج فان وجد علم بالراجح وترك المرجوح وان لم يجد
 احد الاجتهادين فعمل بمقتضاه وحكم به ورجح كونه حكمه فيما ياتل تلك القضية
 فلا يجوز ان يتخير في القضية الاخر المائلة للقضية الاولى والاجتهاد للزوج
 اول الان حكم الله في المتنافين ما دام لا يحصل الترجيح بجميع باب
 المحدود وروى الشيخ ع ابن بن تغلب عن الصادق ع قال اذا رنا
 المحنون المعتوه جلد على الفعل فان كان محصنا رجح قلت وما الفرق بين المحنون
 والمحنونة والمعتوه والمعتومة قال المرأة انما تولى والرجل بائ اذا عطل كيف

بإذ الله

بإذ الله وامام المرأة انما تذكره على الفعل بها ولا تغفل ما يفعل بها هذا
 الرواية لم يعمل بمضمونها كبر من الاصحاب لمخالفتها لاصول حيث ان المحنون
 غير مكلف والحد عقوبة ومن انما تدوم المكلف فنظر التكليف مستلزم لتفريق
 الفرق الذي ذكره ع بين المحنونة والمحنونة لا يستلزم وجوب الحد في المحنونة
 باعتبار ان عقل اللذة وادراكها حاصل فيها معا بل وفي جميع البهائم مع ان
 ذلك لا يسيح عقلا اصطلاحيا ليكون سببا في الحد كما كان سببا في غير المحنونة
 وبالجملة الرواية لا اعتماد عليها فلا عمل على مضمونها هذا مع ان سندها غير متعين
 الصحة وروى حماد بن عثمان عن الصادق ع قال قلت له التعزير كيم هو قال
 قال دون الحد قلت دون ثمانين قال فقال لا ولكنها دون الاربعين فانها
 حد الملوك فمنع الرواية دلالة على ان العبد يقتضف حد الشرب كما
 يقتضف حد الزنا ورجح تكون معارضة لعدم رواية ابن بصير المتقدمة بحجة
 فانها مخرجة بوجوب الثمانين في الحر والعبد حيث قال يضرب في الحر والبينة
 ثمانين في الحر والعبد الحديث والعمل بالعموم او في الشهرة بين الاصحاب فيكون
 التعزير دون الثمانين وروى ابو عبيد في الصحيح عن الصادق ع قال ضرب
 الحر فاجلدوه فان عاد فاقتلوه وفي الصحيح عن يونس ع الكاظم ع قال انما
 الكبار كلها اذا اقيم عليهم الحد مرتين فتلوا في الثالثة اعلم ان صاحب العبد
 مجلد لانه لم يبين فيها قدر العود وصحة يونس فيها تعميم لاية الكبار وان علم
 في جميعها واحد وهو ان القتل بعد العود مرتين في سبب منع العود المجلد
 في الاولى وفي رواية اخرا خير القتل في الرابعة فمضمونها يقتض ان العود
 واكثر الاصحاب عاملون بما رجوا الى الاحتيال للدم وان الحدود مبنية على

فصحيح ان يكون دالة على الجواز والروايات الاخرى دالة على الاستظهار والنزول
 فان الحكم وان جازله القتل في الثالثة الا ان الاول له الناحية وعدم التعجيل في
 المكافاة بحصول التوبة وروى سليمان بن خالد عن الحسن الصادق ع قال
 سالت عن رجل سرق كربة فكابر عليها فقرفجاء بها بعينها فهل يجب عليه القطع
 قال نعم ولكن اذا اعترف ولم يجز بالسرق لم يقطع يدك لانه اعترف على العذاب
 هذه الرواية مما تخالف الاصل في حيث ان الايمان بعين السرقة لا يوجب
 كونه هو السارق لها الجواز ان يكون وقع عليها باتفاق او مع عند السارق
 فالحال ان الايمان بها اقرار حال الاتفاق وليس دالة قطعية نعم لو انظر الى
 اقراره ثبت بها كونه سارقا فالعمل بالاصل هنا احوط خصوصا والرواية
 ليست في الصحيح وروى محمد بن قيس عن الباقر ع قال قضى امير المؤمنين ع
 في رجل ابر ان يقطع يمينه فقطعت شماله فقطعوا باو حسبو بايمينه فقطعوا
 قطعنا شماله انقطع يمينه قال لا يقطع وقد قطع شماله هذه الرواية
 وان خالفت الاصل في حيث ان المقطوع لم يوافق ما لم يقطع شرعا
 فلم يحقق استيفاء الحد الواجب شرعا فلا يسقط به ما وجب الا ان العمل
 بالرواية اولى من حيث ان الحدود مبنية على التخفيف ومجرد القطع اقل حصل
 خصوصا وقطع اليمن بعد اليسر احسن ازايا المقطوع وهو منفر لعموم
 قوله الاضرار ولا اضرار فيكون هذا العموم عاصدا للرواية وروى محمد بن
 بن دراج عن بعض اصحابه عن احمد جماعة قال لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة
 مرتين فان رجع ضمن السرقة ولم يقطع اذ لم يكن شهود وروى محمد بن
 محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق ع قال اذا اقر الرجل على نفسه سرقة

ثم تجد فاقطعه وارغم انفه اعلم ان الاخير من هاتين الروايتين معارضتهما
 للاولى لانهم سلكوا العمل بالاصل في الاول والاولى لما وافقت الاصل حملوا
 على التاويل للموافقة بينهما فحملوا العمل على ان الاقرار بعد قيام البينة فانه
 صح لو رجع عن هذا الاقرار لم يكن الرجوع اعتبارا لان السرقة تثبت بالبينة
 وجب عليه بها الا باقراره فلا يسقط الرجوع واما الاول فانها مختصة بكون
 الاقرار من غير يمين فترجع في ذلك عن الحديث لانه يشبه الحد يدري بالثبوت لعموم
 الحديث فيتم العمل بالروايتين معا باب الجناسيات روى
 ابو عبيد عن الباقر ع قال سالت عن امر فعاين رجلا صحيح متعذرا قال
 يا عبيد ان عمدا لا يخطئ في الدية من ماله فان لم يكن له فان دية ذلك
 على الاسام ولا يبطل حق مسلم هذه الرواية لم يعلم بها الاكثر الاصحاح الفها
 للاصل في حيث ان العمل لا يخرج به عن حقيقة العمد فلا فرق بين الاعم وغيره
 في العمد فلا يكون عمدا لا يخطئ بل جنائية توجب القصاص كغيره وطبق
 الرواية لا يخرج ضعف وروى محمد بن الحسن عن الصادق ع انه قال والاعم
 جنائية خطأ تلزم عاقلة يؤخذون بها فثلث كسنيين وكل سنة ينجم
 فان لم يكن للاعم عاقلة الزم دية ما جاز من ماله يؤخذ بها فثلث كسنيين
 اعلم انه يحتمل النصيب والرفع وقوله خطأ فاعلم الاول يكون حال الاعم
 جنائية في حال الخطأ تلزم العاقلة وتكون موافقة للاصل ومخالفة للرواية
 الاولى وعلى الثاني يكون خبرا ويصير التقدير ان جنائية دائما خطأ
 وتكون مخالفة للاصل وموافقة للاول وان عمدا لا يخطئ لكن مخالفا لعموم
 فتشبهت الدية على العاقلة ومع فقد تلزم من ماله وروى عن علي ع

انما يجوز ان يظنهم نار جهنم وقال الحجة فيعان وعراسها سبحانه الله وبحمده. وهذا
 الحديثان يدلان بظاهرهما على ان الاعمال الصورية وان كانت ظاهرة تصوراتها الظاهرة في الدنيا
 الاولى الا انها تظهر في الدنيا الثانية تصوراتها الحقيقية فان الجوهرة الواقعة للنار في البطون
 واقع تصور لها في الشرب لنا الفضة وانما الظن بصورة الشرب وكذا الكلام في الغراس
 صم عن ذلك بغير تلك الصورة الظاهرة وانما الحقيقة ما ذكره في الحديث لان الحقائق
 تظهر كل موطن بصورة خاصة في ذلك الموطن بلا سبها باعتبار حال الواقع فيه تلك الحقيقة
 وان الحقيقة الواحدة جاز ان تتناول عليها الصور المتعددة المختلفة بل وجاز ان تلبس الحقيقة
 الواحدة صور كثيرة دفعة او على التعاقب كما تقدم الان في المتقدم الاختلاف في مناسبات
 وان الظاهر تلك الصورة ما يفيض به موضع تلك الحقيقة فاعتبر ذلك وتفطن فيه فانه اصل
 تعرف به كبريا في الحركات الشريفة وروي في الصحيح عن علي ع انه قال لعن الله الذاكر زاده
 وحده والسائر في الطريق وحده والثاني في الغراس وحده للعلامة في هذا الحديث
 قولان احدهما ان يحل على ظاهره ويكون التقدير ان لا ينفرد الانسان في هذه الافعال
 ولا يصح له الاعمال التي لا تليق بالانسان ان ينفرد في هذه الافعال
 فيه للتاكيد من باب التمجيد والتوسعة لخصلة العبد عن المكلف على عدم التهاون بمثل ذلك
 حرصا وحما على المداومة على فعل كرام الاخلاق الموصلة لاستقامة المكلف وتتمها للفيض الالهي
 لا يستعداد الخلقية الثاني ان لا يكون على عومه وظاهره بل يجب عليه على التخصيص خصوص
 الاطراف من وجبت عليه النفقة لغيره من واجبه التفتت سرعان هو بمنع ما وجب له فيناظر
 زاده وحده ويصير المراد بالزاد هذا الرزق الذي رزقه الله اياه ليكون له ولو اوجب النفقة
 فينفرد عنهم وعبر عن منع بأكمله فانه يكون مستحقا للبعد وخصوصا في الطريق بان يسلك
 طريقا محفوظا على النفس او المال او البضع مع انه يعلم ان ذلك الخوف يدفع بالوفيق ثم انه تركه
 الرزق

ظ
 وانما حقيقتها

الطريق

الطريق وحده مع غلبة ظنه بوصول الرزق اليه فانه يكون مستحقا للجنة لعصيانا وخصوصا
 في الغراس لان يكون له راحة بمنعها ما وجب لها من المبيت فينام في فراشه وحده ولا يدعها
 اليه فبينها حقها فيكون مستحقا للجنة بسبب الحق الواجب عليه ويصير محمولا على التحريم في
 المواضع الثلاثة اخذ بالظن والثنا وبلا جسدان وروي عن النبي ص انه قال لعن الله الذاكر
 والمستوشم والواصل والمستوصلة والواشمة والمستوشمة. وهذا الحديث في العلم
 تحريم هذه الافعال الثلاثة للفاعلة والمفعول بها وتحريم التكبير لما فيها من تغيير خلق الله
 وتبديله لوجوب الرضا بما فعل الله في جميع مناسبات على العموم خرج منه ما ورد النص به في
 الختان وقص الشارب وتقليم الاظفار وازالة الشعر عن البدن ووسم الحيوان وثقب
 وبقي ما عدا ذلك على اصل المنع وروي عن الصادق ع انه قال ان الناصب من اليهود
 فقل كيف ذلك يا ابن رسول الله فقال لان اليهود منع لطف النبوة وهو خاص والكتاب
 منع لطف الامامة هو عام المراد بخصوص لطف النبوة ان النبوة ليست واجبة في جميع
 الجواند خلوا بعض الارزمنة عنها بخلاف الامانة لا يجوز خلوها في الارزمنة عنها بل توفى
 الحكمة وجوب وجودها في جميع الارزمنة فصا لطف النبوة خاصا ببعض الارزمنة و لطف
 الامانة عام في جميع الارزمنة فعلم ان الامانة ضرورة بالارزمنة وان النبوة ليست كذلك وجاز
 ان تخص النبوة باعتبار حوازل بعث النبي ص الاطائفة معينة او اممة معينة ولا كذلك الامانة
 فانه لا يصح نصب الامام لطائفة معينة لان ذلك لم يقع من الله تعالى لانه تعالى ما نصب اماما
 الا وكلا عاما للجملة الخلق فاما المنصوب من غير الله كالممنسوب عن الامام فجاز ان يكون
 يقوم وبلا و جاز ان يكون عاما وروي عن ابي عبد الله ع انه قال لبعض ولده فقل
 على الناحية شيا من عاين في السنين في بيته ايام منى هذا يدل على جواز النوع على الاموات
 والندبة لهم اذا لم يقربا بطلا وعبر عن انه يجوز الاجرة عليه والتكبير والوقف عليه لانه من الامور

خ

وارادته بذلك عدم انقطاع ذكره والصلوة عليه **وروي عن الصادق** انه قال اياكم وللطلاق
 ثلثا فانهم ذوات ابعال اراد به المطلقا الثلث المرسل لان الطلاق الذي يكون بهذه المثابة
 غير جائز شرعا فاما مطلقا كذا لم يخرج من ذلك عن ابعالهن فيكون ذوات ابعال فلا يصح
 فقوله اياكم والمطلقا ان تنزوي من ذوات ابعال وذوات البعل الا يصح نكاحها قطعا
 وفيه دلالة على بطلان طلاق الثلث المرسل من راسه **وقال النجاشي** ما علم ابن ابي عمير يوم الفجر
 احب اليه الله تعالى من اوراقه دما والمها الثاني يوم القيمة بقرنها واطلاها وان
 الدم يقع على الله سبحانه قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا **هذا الحديث**
 على استحباب اجادة الهدى والمقالة فرمته لان المقصود منه ليس كماله بل انما المراد منه
 تطهير النفس وذيلة البخل بيد الله هو المحبوب عند النفس فمثل قوله نعم ان تنالوا البر
وفيه حديث ان ابراهيم لما فرغ من بناء البيت جاء جبرئيل فانه ان يؤذن في النكاح
 فقال ابراهيم يا رب ما عسى ان يبلغ صولة فقال نعم اذن وعلى البلوغ فعلى ابراهيم السلام
 فانرفع حصار كاع على طود يكون من الجبال واقبل بوجهه عينا وشمالا وشرا وقرنا
 ايها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فاجيبوا فاجابه من كان في اصلكم الرجال والرجال
 النساء لبيك اللهم لبيك **قال الشيخ** كمال الدين منتم الجواز في سفر من الحج والبلد وفرد
 الاثر اشارات لطيفة فانه يحتمل ان يراد بقول ابراهيم ع وما عسى ان يبلغ صولة الاشارة
 الى حكم الوهم الانشأ استبعا عموم هذه الدعوة والقياد الخلق وقصور الطبع عن ذلك
 ويقول الحق سبحانه وعلى البلوغ الاشارة الى ان ابيد الله سبحانه بالوجوه وما اوجر اليه من العلم
 بسط دعوته وابلغها الى من علم بلوغها اليه وبعثوا ابراهيم الى مقام واستقبال بوجهه عينا
 وشمالا وشرا وقرنا الاشارة الى اجتهاده في التبليغ للدعوة وجذب الخلق الى هذه العبادات
 بحسب مكانه واستعانته وذلك باوليا الله النابغين له واما اجابته من كراه اصلا الرجال

وارحام النساء فاشارة الى ما كتبه الله بغير قضاءه من اللوح المحفوظ من طاعة الخلق
 واجابته هذه الدعوة على ان ابراهيم ع ومن بعده من الانبياء ع ومن السبع الذين
 اختارهم الله تعالى من خلقه حرا ابا بوا دعوتهم الى نبية الحج اليه بعد ما اهلهم لذلك فربما بعد
 واحد بعد اخر **وروي عن الصادق** انه قال من اكل من ثمره الحنظل لا يضره الاكل
 اريد من ثمره الحنظل فكانا اكل من الحنظل هذا الحديث يروي ما اراد على قدر المحضة في باب
 الاستشفاء بترية الحسين ع بالاكل منها فلا يحل منها الاكل الا استشفاء الا ذلك المعقولة
 فادون فلما اكلها غير الاستشفاء فغير جائز مطم لا خولاه وعموم تحريم اكل الثراب والطين
وروي احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي قال سالت ابا الحسن ع عن ادنما يكون
 الحيفي قال ثلثة ايام واكثره عشرة **دلت هذه الرواية** على تحديد اقل الحيفي
 واكثره صرحا وبذلك افر الجماعة وروى احمد بن محمد بن مسلم المتأخر عن هذا الحديث
 على تحديد اقل الطهر اربعة عشر وعليه ايضا عمل الاصحاب الا اذا امكنهم للمعاينة ذلك رواية
 بن سنان في الاكثر خاصة فجعل اكثر الحيفي ثمانية ايام ولم يعمل بهذه الرواية احد
 من الاصحاب ونسبها الشيخ الى الشاذ ورواية بن سنان متقدمة على رواية محمد بن مسلم
 ومما حرمه عن هذه الرواية ايضا وفي رواية محمد بن مسلم دلالة على ان لفظ الفجر
 يطلق على الطهر حقيقة لانها اجفوعا قال فيها حين سئل لا يكون الفجر فقلت
 عشرة ايام **وروي عن** يعقوب بن عيسى عن عبد الله عن المرأة توتر الدم ثلثة ايام
 او اربعة قال تدع الصلوة قلت فانها توتر الطهر ثلثة ايام او اربعة ايام قال تصلي
 قلت فانها توتر الدم ثلثة ايام او اربعة قال تدع الصلوة قلت فانها توتر الطهر ثلثة
 ايام او اربعة ايام قال تصلي قلت فانها توتر الدم ثلثة ايام او اربعة ايام قال تدع
 الصلوة تصنع ذلك ما بيننا وبين شر فان انقطع والا فمعه ثلثة الحائض **دلت**

لغيره ولم يلق غيره وليس الذي ياحلها من غير ان يلقه ويقتل او يذبح قال لا يذبح في البيت فنفذ
 على القوم ما همهم واليتيم كافيه وهذه الرواية استدل الشيخ على ان المستعمل لا يصح استعماله
 وعلى ان البيت ينجس بالغسل المحض فيه وان لم يضره غسله ولهذا وردت الروايات المحض بوجوب نزع
 باغسل المحض فيه والشيخ على الحكم بوجوب النزع على الاغتسال الشرعي بناء على من ذهب
 الاصح حملوا هذه الرواية على الكراهية او على ان الاغتسال بغير المنع من الاستعمال حرم فيه
 وقالوا ان وجوب النزع ليس يكون المأثم مستلزما بل هو يقيد شرعا عن غير معلوم العلة ولهذا
 وجوب النزع على دخول المحض في البيت كدخول الغسل شرعا لا **لا** وروى العلامة النجاشي
 ان النبي صلى الله عليه وآله قد وضعت انا والشجرة فقال ما هذا يا حمير فقالت ما هذا اخذ
 لاغتسل به فقال ص لا تغتسل فانه يود ذلك البياض هذا الحديث والعلامة كراهية استعمال
 الماء المسخن بالشمس في رفع الاضلا شاذ كما في الاية لا مسخن بالشمس غير الاواني وانما حمل هذه
 مما على الكراهية للتعليل المذكورة في الحديث فانما راجع الى مصلحة دينية ثم اختلف العلماء في
 فقال بعضهم انها مختصة بالبلد الحارة لان ذلك وقع في ارض الحجاز وقال آخرون انها مختصة بالايمة
 المنطبعة فلا كراهية في غير ما كالحرف والخشب وقال آخرون ان الكراهية مختصة بغير الشمس وقال
 آخرون انها مختصة ببلد الشام بان يكون في اية منسكفة الراك وقال آخرون
 ان الكراهية مختصة بحال سخونة فلو برد واستعمل بعد البرزالت كراهية والعلامة كره
 علم الحكم في الجبل فاطلق الكراهية وهو في الحديث **وقال النبي** لو نكحتم على الله حق
 لوكل لوزنكم كما يوزن الطير تغدوا وخصا وتزوج بطلان هذا الحديث لا يدل على تحريم طلب الرزق
 كما توهم بعض جهال الصوفية لانه شرط في الطير الغدو والرواح وذلك على ان رزقها
 موقوف على السعي وانما لو لم تغد وتزوج لم يحصل لها الرزق فالغدو والرواح سببان في الطلب
 لاينبغي التوكل لان معنى التوكل اعتقاد ان فاعل الرزق هو الله تعالى لا الطلب وان الطلب لا قائم له

في طائها

في البيت

فيه البتة وانما هو في حصول فضله على المكلف فقامشوا فمنها كماله وكلوا من رزقه شاهد
وقال **الشيخ الثاني** في الاحتياط في علقه بالعلم والعلو وحاحليه **هـ هـ هـ**
هـ قال امير المؤمنين ع لولده محمد وتفق في الدين فان الفقهاء ورثة الانبياء **هـ** قال الشهيد ق
 يطلق الفقه على علم طريق الحق بحصول حكمة تقيد الاحاطة بحقايق الامور الدينية والظنية
 ومعرفة دقائق افان النفس بحيث تتولى الخوف عليها فيعرض عن الامور الغائبية ويقبل على الامور
 ثم قال وهذا هو المراد من قول النبي ص الا انبئكم بالفقيه الحديث في انا قول علم من الحديث ان الفقه
 المتصف بالفقيه الذي يكون نافعاً في الاخرة وموجبا لرفع الدرجة عند الله هو المعنى المشا
 فيها وذلك هو الفقه الحقيقي فاما الفقه بمعنى العلم بالامور الشرعية الشرعية عن الادلة الشرعية
 فانما يطلق عليه كونه وسيلة الى هذا المعنى فذلك هو الظن وهذا باطنه وذلك هو الوجه
 فمثل الفقه بالمعنى الظاهر مثل عالم الملك ومثل الفقه بالمعنى الباطن مثل عالم الملكوت وبنيها
 تلزم لايتم احدهما الا بالآخر **هـ** وقال القصة ع اذا كان يوم القيمة جمع الله الناس في صعيد
 واحد ووضعت الموازين فتوزن دماء الشهداء مع دماء العلماء فيخرج دماء العلماء على دماء الشهداء
هـ قال ق **هـ** ومعنى هذا الحديث والعلامة فذلك ان اعداد العلماء تعد نفعه الى غيرهم فانفقوا
 ونفعوا من كواهم بالنسبة الى الامور الدينية والدينية حصل سببهم كمال الخلق وارشادهم
 الاخرى وكما المعاش بخلاف دماء الشهداء فانه لم يتعد نفعه الى غيرهم وانما كان مقصورا على نفع
 انفسهم وما تعد نفوسهم كان اكثر ثوابا واعظم فضلا عند الله ويدل على ذلك قوله ع في الحديث
 النبوي الخلق كلهم عيال الله فافضل الخلق عند الله انفعهم لعباده وعن النبي ص انه قال في جهنم
 واصحابه حسنان ومن اجتهد فاختط فله حسنة وهذا مخصوص بمن لم يقصر في اجتهاده
 فاما المقصود الاجتهاد فانه ما توم سواء اخطأ او اصحوا ولم اجد بعد النقصان لانه كثر
 سعته شيئا ببق قد تمت متعلقه باعتبار حاله في ذلك يتفاوت بتفاوت مراتب الكمال في الافعال

في القصة لا يكون الا بالانذار والاحتياط

٥ ورور زارة وابو بصير قروا الصفة انما قالوا انما علينا ان نلقى عليكم الاصول وعليكم
 ان تفرعوا وهذا الحديث استدل الاصحاح على ان الاجتهاد واجب وان كان مع حضور الامام
 لان على انما تستعمل للوجوب على ان المراد بالاجتهاد هو التفرع على الاصول المحفوظة عن
 الاثمة عن وفيه دلالة على ان الاثمة عن الاجتهاد وعلومهم لان التفصيل قاطع للشركة لانه لا
 الذي عليهم القاء الاصول والذين علينا التفرع على تلك الاصول علما انه لا مشاركة بينهما
 فيما علينا وعليهم فالاصول استخراجها واستنباطها عليهم والمراد بها اعطاء القوانين الكلية
 المتصلة والتفرع علينا باستخراج الجزئيات من تلك القوانين الكلية والقواعد المصنوعة
 وذلك هو معنى الاجتهاد الذي يقول اصحابنا وهو الذي انه قال في حرم الله امر سمع
 مقالته فوعاها فادابها كما سمعها فرب حامل فقه ليس فقيه وفروا راية فرب حامل فقه
 لا فقه هو فقه منه وبهذا الحديث استدل جماعة من الاصوليين على ان الواجب على
 الراوي في الحديث ان يرويه بلفظه فقالوا ان معنى قوله كما سمعها يريد في لفظها ومعناها
 لان المماثلة لا تتم بدونها فلم يجزوا الرواية بالمعنى واكثر الاصوليين قالوا لا دلالة في
 الحديث على ذلك لان المماثلة لا يجب ان تكون حاصلة في جميع الوجوه فمن حفظ المعنى
 دلالة الالفاظ على مقتضاها جاز ان يعبر عن تلك المعاني بما يؤيد بها الالفاظ بحيث
 لا يحتمل بما يعبر عن الالفاظ شيء من تلك المعاني التي دللت عليها الالفاظ المسموعة اذ المقصود
 من الالفاظ التوصل بها الى تادية المعاني المقصود بالذات من الحديث انما هو المعنى في
 عبارة حصل صدق انه اداه كما سمع ورور ابو خديجة عن الصنف انه قال ايكم
 ان يرفع بعضكم بعضا الى قضاة الجور ولكن النظر الى رجل منكم ورور حديثنا
 وعرف شيئا من احكامنا وعلم حلالنا وحرامنا فاجعلوه بينكم قاضيا فان قلنا
 عليكم حاكما فمن لم يرض بحكمه فليكن استخف علينا ردوه على حد الشرع بالله وبهذا

ظ
للحديث

الرواية استدل الاصحاح على انه يجوز للفقيه العارف بالاحكام عن ما خذها الشرع المطلق
 على فتاوى أهل البيت العالمين بمقتضى الفاضل القادرين على استنباط احكام الوقائع الشرعية
 على القوانين المحفوظة عنهم الافتاء والحكم والقضاة بين الناس فروا ان الغيبة وانهم بذلك
 صاروا منصوبين عن الامام فيجب على الخلق متابعتهم والاقداء بهم والاحكام بقضائهم
 والحاكم والرافع اليهم كما يجب عليهم متابعتهم الامام من غير فرق اذ المنسوب عن الامام قائم
 مقام الامام لا يجوز مخالفة كماله لا يجوز مخالفة الامام وان لا يجوز التعرض لمقتضى القضا
 لغیر الجامع لهذه الشرايط وفيه دلالة على ان هذا الفقيه لا يجب ان يكون عارفا بجميع الاحكام
 ولا يجتهد كلها بل لو كان عارفا ببعض احكامهم قادر على استنباط شيء من الاحكام من علومهم
 جاز له الحكم بما عرف لان من المبتدئين وفيه دلالة على جواز تجزئ الاجتهاد كما ذكره في الاصول
وعنه النبي انه قال لو اوجد رجل عقوبة وعرضه وقال من مظل العزير ظلم الذي هو
 والواحد هو الغرض والعقوبة الحد والعرض المطالبة والمراد به هنا انه كما يجب على واحد الدين
 القادر على ادائه بذله للدين عند المطالبة لا يجوز مطلقا لك الواحد للعلم الغرض فيه القادر
 على بذله لا يحل له مطالبة المحتاج السائل فيه الفقير الى اخذه عنه فان منع او مطلقا حلت عقوبة
 وعرضه كما حلت عقوبة واحد الدين وعرضه ومثله الحديث الذي يروي فانه في معناه كما
 عليه فانه في المعنى ورور ابو اسلم وفروا حديث طويل عنه من حين سألته عن فقال قال من
 زارنا فحيونا او بعد موتنا فقال له يا علي من زارني حيا او ميتا او زارك في صيوتك
 او بعد ما نك او زار فاطمة او زار الحسن او الحسين فحيوتهم او بعد وفاتهم كان كمن زارني
فروا شعر الحديث طويل كانه قد اشار اليه اخذنا منه موضع الحاجة قال الشيخ الفقيه
 ابو جعفر الطوسي وهو معنى الحديث لان الملائكة تزيروا العرش وتلوذ به وتطوف
 حوله ونقول تزيروا الله فروا شعر كما يقول الناس الحج بيت الله ونزروا الله لان الله عز وجل

فكل من

فاحيت

موصوف بمكان نعم الله عز وجل علوا كبيرا وقولا وحجلا وجهه آخر ان العرش كناية عن القرب
 الى الله الذي لا نهاية وراءه فمن رتبة القرب المعنوي كما ان العرش الصوري لا نهاية وراءه
 من الاجسام لانه المحيطة بالكل ينزل اليه يشبه تلك المرتبة بالعرش فجعل هذا الزايد
 فمن رتبة القرب كمن وصل الى مرتبة العرش الذي هو اعلى الاجسام واشرفها فكان هذا الزايد
 صادرا من رتبة الاعلا فصاوبه الى الحق وباعا ليا كعلو العرش ويحتمل ان يراد
 بالعرش هنا الملك ويصير المعنى ان الزايد يصير عند الله في مرتبة من استولى على ملك الله
 فكأن مع الله في مرتبة من استولى على ملكه غير ان نهاية رتبة الله او جنت له التحلق والشفقة بخل
 الحق من صاوبه من الصفوة الثانية ملك الله نعم بفيض الله نعم عليه مثل ما للحق
 في ملكه وعنه من ان قال ان نفس الزايد في رتبة من قبل البين فحيث بذلك النقص
 الايمان. كانه اشار بذلك الى ان النفس لا تأيد به الايمان من مظهر انما الى الله من تأييد
 ونفوه الحاصل بسبب الهمج عارضة الله فترقى في الغيظ على الاستبالات باهل البين
 كالمظهر للدين وظهور امر محمد صلى الله عليه وسلم بسبب اعتبارهم له ليل العقبه عن لان الانصاف اجتماعا
 معه وقت الموسم بمن بالليل وابعوه على الحجوة اليهم بشرط النصف عند حجرة العقبه
 بمنزلة الانصاف من قبيلة البين كانهم كانوا قبيلتين الاوس والخزرج الذين هم بنوا
 قيلة من ولد قحطان بن عريب ففر هذا الحديث لانه على مدح الانصاف وعلو شأنهم
 وروى عنه من انه قال ما منكم احد الا وله شيطان فليله وانت يا رسول الله فقالوا
 ولكن اعانني الله عليه فاسلم. قيل معناه ان شيطانك اسلم صار مسلما فلم يعانك في
 وقيل معناه انه اسلم منه باعانة الله نعم لا عليه فلم يفر في شيء وكانه اراد بالسيطان
 هنا القوة الوهمية المخالفة لاحكام العقل كما يقول اهل الاشارة لانهم يقولون المراد
 بادم العقل والمراد بالبليس الوهم والمراد باللائكة باقر العقول الانسانية والمراد بالبشر

الادعان

الادعان والطاعة ويقولون ان جميع العقول الانسانية الظاهرة والباطنة كلها طاعة لادم
 الذي هو العقل وخضعت له ودخلت تحت احكامه الا الوهم الذي هو ابليس فانه اعز طاعة
 ولم يدخل تحت حكمه فاستمع من السجود ولهذا ان الوهم ينكسر جميع احكام العقل حتى انه
 يعلم في المقدما الضرورية حرا اذا وصل الى النتيجة فكيف عنده وانكروا قوله مضادا للواقع
 هو القوة الشيطانية المشار اليها في الحديث. وفي الحديث القدسي خرجت طينة ادم
 بيد اربعين صباحا. اشار بقوله خرجت الى استخلاص تلك الطينة واستخراجها
 من معادنها التي لا بد من اخراجها منها وكون النجس في تلك المدة عبثا عن حصول الاستعداد
 لقبول فيض الصورة بسبب ذلك النجس واستخلاصه والمراد بالطينة العناصر
 حرة صالحة للاجتماع والالتئام بعد بئانها وتخالفها ومضادها بمنزلة البين في الاستخلاص
 احتراما خاصا يوجب الاستعداد لقبول فيض تلك الصورة عليها والى هذا اشار على
 بقوله ثم جمع ثم جمع من الارض وسهلها وعذبها ونجسها بآثارها من خلصت
 ولاطها بالبلية حرة لربيت فهو اشارة الى النجس المذكور في الحديث والمراد بالبلية نجسنا
 الابداع والايضا اللذان بيدهما حصل ذلك الاستخلاص او يراد بهما صفاتهما
 والجمال وظهور انارهما في تلك الصورة حرة مستور فيها انارهما او يغلب عليها انارها
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم بين اصبعين من اصابع الرحمن قال بعض اهل الاشارة
 ان الاصبع كناية عن الاثر اذ كل اثر من انار القدرة يصح ان يلقى له اصبع لان القدرة
 لما كان اليد واليد الجارحة لا بد لها من الاصابع صح ان يلقى للقدرة ايضا اصابع
 اخلا بمطابقة المشبة والمشببه والمر الانار الحاصلة منها فقلب المؤنخ بين اصبعين
 ارباب اثر من انار قدرة الحق نعم المنقلب لقلب المؤنخ المستقر فيه وهما اثر الحق والحق
 بمعنى ان قلب المؤنخ يكون واقفا بينهما فان المؤنخ يجب ان يكون بين الامر والايثار

لا يات من غير حكمة الله ولا يبين من روضه كاجات فيه آيات القرآن فهو دأبنا بين الحق والباطل
 وها ان قدرة الله نعم في قلبه **وعنه** صم انه قال الحجة الى سلمان اشوق من سما الى الحجة
قال يعقوب اهل الاشارة مراده ان الحجة الصورةية اشوق الى السلام سما اليها لان سما
 كان في الحجة المعنوية عازفا عن الحجة الصورةية والحجة المعنوية هو التزود فيها ان الله حجة للشيء
 ولا تصور والدين ولا عقل يتجلى فيها ربا ضاحكا منبسطا والمراد به الاشارة النورية العا
 من قبل الحق نعم الظم هو على اهل الحجة المعنوية الساكنين في رياض قدسية فانه اذا انيق
 تلك الاشرافات جعل لهم بها المسرا المبهجة لهم المطربة لحو اطرام ما يوجب شراق نفوسهم
 وتنور ما بنور الحق نعم **وعنه** صم انه قال من عرف نفسه فقد عرف ربه **قال** يعقوب اهل
 الاشارة لما كان جميع الموجودات الظاهرة وبظواهر الاسماء الالهية كلها محال للحق وكما ان
 ام محالة التي نظر فيها حقيقة اما بالقوة او بالفعل على مراتبها كالاشارة حيث هو عظم
 المحال واشرف الكتب الالهية فكل تفطع وطالع في كتابه على ما هو عليه في نفسه تحل في
 على ما ينبغي ولهذا قال نعم افر اكنابك اسراء في نفسك وكيفية ارتباطها بغيرها
 الايات والكتا والوف والترقي شملت عليها فكيف بها عينا وجوه وجوب معرفتك
 لباريك معشيتك فانك باطله عك ومشاهدتك لما تضمنته من تلك الحقايق
 والكلمات الربانية والايات الالهية الشاهدة بعبوديتها ووجوبيتها الدالة على وجود
 مبدعها وباريها بانها انما هي بطلت الى هذا البطلت الشاهد بباريها ومنشئها لان فطر
 لجميع ما في العالمين ونسخة كاملة فاذا عرفت كل المعرفة كانت عارضة بالكل متكاملة به
 لفتش اهدباريها وتصل الى مبدعها فكل اية من آياته وفي كل حرف من حروفه فتعقوب
 طاهرة كما خرجت من عنده لك كما اشار اليه نعم في قوله ان الله ياركم ان تؤدوا الايات
 الى اهلها ومعناه انه يقول نعم كما خرجت نفسك اليك من طاهرة رد بها الاطراف

نصفه

الملك

اليك **وعنه** صم انه قال بالعدل قامت السموات والارض **وفيه** حديث اخر بالعدل قامت
 السموات والارض **لما** بالعدل التسوية فان بالتسوية والتعديل قامت الموجودات
 كلها فباب الوجود وباب الاخلاص وباب الافعال فان التعديل والتسوية واجب
 ولهذا وجب التكليف والحكمة لان التعديل في الوجود حصل بالعناية الالهية للتقضية
 للعنف المربى على تسوية النسبة وتعديلها وباب الاخلاص والافعال الموجه للتعديل
 والتسوية انما هو التكليف المحفوظ للنسبة الموجهة بحضرة العدل المقتضية للتوسط
 الميل الى الاطراف المستلزم للافراط والتفريط وقوله بالعدل ولما اراد الموصوفين
 المطلقة والمراد بهم الانبياء والاولياء ومتابعوهم على قدم الصدق لانهم حصل
 التعديل المحاصل بالتكليف لانهم القائمون على الخلق في وجودهم حصلت الاستقلال
 في المكلفين لانهم اهل الاستقامة **وقال** الحديث القدسي لا يزال العبد يتقرب الى الله
 والعبادات حتى احبته كنت سمع الذي يسمع ويرى الذي يبصر وبه
 التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها **قال** يعقوب اهل الاشارة الى الماد بالحدث انهم
 الوفاء اذا تخلوا عما سوى الحق وانقطع عنهم كل شيء حتى انقطعوا عن النظر الى انفسهم
 واتباعهم وذلك هو معنى قوله لا يزال العبد يتقرب الى الله بالنوافل فانه اشار بالنوافل الى هذه
 الانقطاعا وليس هو درجتها الباطنية فيصير العارف متصلا بالحق في كل قدر مستغفرة
 فقدرته وكل علم مستقفا في علمه وكل حيوة مستغفرة في حيوته بل وكل وجود مستغفرا في
 وجوده فيصير ذلك العارف متصلا باخلاق الله نعم لكونه مظهر انما الحق نعم في جميع صفاته
 وافعاله كما اشار اليه في قوله نعم وما رحمت افرح من ذلك لكن الله ربه ومنه قوله على عظمته
 باب خير بقوة جنتها بل بقوة ربانية وذلك هو مقام الفناء **ورد** عنه صم انه قال
 ان الله سبعين حجابا ورواية اخرى سبعائة حجاب وفي اخر سبعين الف حجاب

مستحق للصوت في الطراف
 جبر صدق وصفه والاراد وورود
 والافاق وورود فناء

من نور وظلمة لو كشفها عن وجهه لاحرق سحابة وجهه ما ادر كنه بصره من خلقه
 احسن قيل فمن هذا الحديث يتبع عدد هذه الحجة ما ذكره السيد الرضا في تفسيره
 الله برحمته وهو انه قال في هذا عبارة ان احدهما ان هذه الحجة بين الموجودات الاثنية
 روحانية وحيث ان البعالم منضمة في ثمانية عشر الف عالم بين راجع في الحقيقة
 الى ثلثة عالم الملكوت وعالم الغيب وعالم الشهادة فالجميع يكون سنا وثلثين الف
 عالم يسقط منها عالم الانشا المضاف اليه الحجة في ثمانية عشر الف عالم فاضاف
 اليها النفس كالم مطابق مثل ذلك بعد اسقاط نفسه فبقية سبعون الف عالم
 سبعون الف حجاب آفاقها وانفسها في ذلك ان الله سبعين الف حجاب
 من نور وظلمة فاذا فرضتها كلها صارت سبعين حجابا فينظر في ذلك الالة
 في قوله نعم سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فاسلكوه ونظر الحديث ان الله سبعين
 حجابا الثانية وان تكون مخصوصة بالانفس وذلك ان الانشا حجابا وموانع موصومة
 بالسلسلة والاعلاء ما نفع من الوصول الى حرفة القوة والجلال وتلك الحجة
 تعلقات الصورية والمعنوية فاما الصورية فتعرف بتطبيق المراتب السبعة القرآنية بالطبقات
 السبعة وضرب الكواكب السبعة في العشرة واخراج الحجة السبعين في كل
 وتقسيمها سبعين الف حجاب في اما المعنوية فيرا حلة في صفاته لان كل واحد
 منها حجاب الحجة المعلومة وذلك على سبيل الاجمال ان نسخة جامعة لكل صورة ومحنة
 فتكون هذه الحجة والاكسار المسئلة عليها العوالم كلها مندرجة في مائة وعشرة
 الحقيقة فيكون هو مغلول لا سلسلة بانوارها وتبعاتها من كل باب الا انه يحتاج
 الى التطبيق والحال ان صحيح واقع فانه اذا طبقت وحيدة له بما يريه سبعين
 والسبعين الف من الحجة النورية والظلمانية لانه الانشا نسخة جامعة فيه من

الانثنية

الصد

الصفاء والاضطراب متقابلين لان الانشا نسخة جامعة للانثنية الكبرية ومحنة
 وقال في ان القرآن ظراف بطناء لبطنة بطن الى سبعة ابطان الظاهر مما شق من
 الظهور والباطن من البطون والمراد بهما ان له ظاهرا وباطنا فالظاهر هو ما دل عليه اللفظ
 بالمطابقة والباطن ما دل عليه اللفظ بالالتزام وما كانت اللوآزم متعددة بتعدد
 الباطن بتعدد ما كما في السبعة ابطان وذلك يظهر ويخفى بالنسبة الى قوة الفهم وضعف
 وهذا بالنسبة الى جملة القرآن اعم من ان يكون بالنسبة الى كل آية او بعضها كالقرآن السبعة
 وروى عن علي ع انه سئل عن العضا والقدر فقال لا تقولوا وكلام الله الى انفسهم
 فهو منه ولا تقولوا جبرهم على المعاصر فتظلموه ولكن قولوا الخير يتوفى الله والشر يحاسب
 الله وكل سابق في علم الله التوفيق عبارة عن اعطاء اللطاف التوفيق شرط التكليف
 والحد لان منع تلك اللطاف الزائدة ولا يبطل الاختيار بذلك لان ذلك امور زائدة
 على شرط التكليف الواجب عموما لكل وسبق علم الله نعم بها لا يستلزم كونه مؤثرا فيها
 لان العلم الالهي له فعل الغير بل التأثير مستند الى ارادة العبد وقدرته وروى
 عن الصادق ع وقد سئل عن مثل ذلك فقال لا جبر ولا تفويض ولكن امرين
 امرين قد ذكرنا في هذا الحديث هو ما متعدد من قوله عن القوم فكنا بنينا
 محبة المرأة المنجى كليا لا ينجى عن دخل في خبرنا في ان هذا الحديث اشارة الى ذكر المعاني
 اعني مقام توحيد الافعال وتوحيد الوجود فانه مقام يرفع اسناد شئ من الافعال الى
 الله بل ويرفع اسناد الوجود واطلافة على غيره نعم مقام الشريعة والتكليف
 المستلزم للاسباب المسببات اسنادا ثانيا الى الموجد للنظام والترتيب والاحتياج
 الى الشارع والسياسة فلا ينبغي ان يلاحظ المكلف احد المقامين دون الآخر لئلا
 يقع في احد طرفي الافراط والتفريط بل يجب ان يجمع بين المقامين ولا يحفظ الحالتين

وليعرف المرتبين ولا يشغل باحد منهما عن الاخر يكون صاحب جميع الجميع فان الجامع بينهما
 الناظر اليهما يكون ملا حظ الامرين لان المجتمع بينهما غير كل واحد منهما كما يقولون لا يكون
 ولا صلة وكما قال امير المؤمنين ع ليس الاشياء بواجب ولا عنها بخارج ومنه قوله لا اطلاق
 ولا تقييد وفي الكل ثلث الواسطة كما روينا فيما سبق التوحيد بين الحديثين طائفة من
 التعطيل وقال النجاشي البين والشمال مظنة والطريق الواسطة هي الحادة ^{مقتضى} مع
 انه تضل فيها والمعنى ان طريق الافراط والتفريط جميع الاحوال والافعال مضلة وان الواسطة
 بينهما هي الحادة المستقيمة وهذا كما كانت فضيلة محفوفة برذيلتين كالكرم المحفوف بالخل
 والتبذير كالشجاعة المحفوفة بالجبن والنهوض والحكمة المحفوفة بالسهو والجمود
 حذر قالوا النسبة والتعطيل ضد التان والتوحيد هو الجادة والعلو والتقصير ضد الارتفاع
 ولا يضا هو الجادة ومن استولى عليه شهوة بهيمة ومن خمدت شهوة عذبة والوسط
 هو المحمود ومن استولى عليه غضبه سلطان ومن ضعف غضبه لاجمية له وامثال ذلك وكبح
 الكل قوله خير الامور وسطا وروى ان عليا ع مر يوما تحت حايطة ما انما فاسرع
 فالتفت فقبل في انف امير المؤمنين انف من قضاء الله نعم فقال ع ان من قضاء الله
 لا قدره وذلك ان القضاء هو الامر الكلي الواقع في العالم العقلي المستحق لعالم الملكوت
 وعالم الغيب وعالم الامور والالوه المحفوظ والقدر هو تفصيل ذلك القضاء الواقع في
 الخارج وعالم الحس بعالم الملك في عالم الشهادة وعالم التقدير والمعنى ان افر
 من ذلك الامر الكلي المشروط بشروط اما هو مقدار تابع لتلك الشرع اعمما يقتضيه
 العلم الالهي المتعلق به ومن هذا قول النجاشي فرغ من اربع الخلق والخلق والورق
 والاجل فلما سمع اليهود هذا قالوا فان الله نعم الان معطل لانه قد فرغ من الامور كلها
 فقال ع كذا ليس الامر كذلك فانه يوصل القضاء الى القدر ومعناه ان التفصيل الحجي في كل وقت

للادماء

للامر الكلي وقوعه على ترتيبه ليس الاو اعلم القضاء والثاني علم القدر ويجوز الفراغ
 من القضاء الا انه ويجوز الفراغ من القدر النابع له فان ايسر القضاء الى القدر
 وقوع القدر بموجب القضاء واجبه بل هو فعله وشأنه بحكم قوله نعم كل يوم شأنا
 فقول امير المؤمنين ذلك لان كل شيء بموجب وجوده يكون والقدر المطابق للقضاء
 بحكم قوله نعم وكان ذلك في الكتاب مسطورا ^{هـ} وقال النجاشي لو كان القرآن فاما
 لما ساء النار ^{هـ} وروى هذا الحديث بلفظ اخر وهو لو جعل القرآن فاما ساء النار
 ما احترق وناوله فيه اقوال قيل لو جعل القرآن فالتسايع علم الله القرآن ثم القى هذا
 الحافظ يوم القيمة فالتسايع نوبه لم يحترق بالنار ولم يحسبه اذاها وعبر عن الحسب بالان
 لان الاها هو الجدل الذي يدبغ وقيل ان ذلك كان معجزة للنبي ص علم النبوة وحجة
 نزول القرآن عن النبي ص ليعرف بذلك طعن المشركين فيه ثم قال ذلك بعد النبي ص
 كما راى غيره والعجرات في قبل ان الضمير في احترق يرجع الى القرآن لا الى الاها يعني لو كتب
 القرآن في جلد ثم القى في النار احترق الجلد والداد ولم يحترق القرآن بان يوقعه الله عز وجل
 منه ويصونه عن النار لان القرآن هو المكور في المصحف حقيقة لا كما يقول الاشاعة
^{هـ} وقال ص لو ان الشياطين نجحون حوالا قلب النبي آدم لنظر الى الملكوت
 المراد بالشياطين من القوة الشهوة والغضب وجودها فانها الحائلة للقلب وهو القوة
 التي عبارة عن القوة الملكية من موادها ومطالبها لان مطالبها التوجه الى عالم الملكوت
 لانها من قوت والشياطين المذكورة يجوزوا بينها وبين ذلك وتدور حول القلب
 فتحصره وتمنع عن الوصول الى مطلوبه ليعتم بها مطالبها وهو التوجه الى عالم الاجرام
 الذي فيه ومنه نيل مطالبها ^{هـ} وروى عنه ص انه قال ان القرآن نزل جميعه على معنى ان
 اعني وكمي باجرفة هذا مثل قديم للعرب المقصود من المثال انه نجا طبعه

غيره من رتبة الخلق الحاضر في عالمه من رتبة العليان الكامل لان الكامل لم يخل
بعد الله لانه من رتبة المحبوبين كما في الحقيقة مستغنيا عن نزول القرآن وانما انزل القرآن عليه
بعد البعث والرسالة لتكميل الخلق وارشادهم فجميع خطاباته وان توجهته الى النبي صلى الله عليه وسلم
بلا اية لانهم المحتاجون الى تلك الكمال لا يصيروا يقبلوها واستعمالها كمالين بعد نقصهم
الا ثم كمال النبي صلى الله عليه وسلم وقال جعفر الصادق عليه السلام لقد نجا الله خلقه من كلامه ولكن لا يصير
اظهر لخلق من كلامه بمعرفة كلامه تعالى عليه فكما ان كل واحد من الموجودات القوية
محتاج الى ذلك انما آيات القرآن محال له الغنا فيه لكن لا يعرف ذلك الا اولوا البصائر ورؤ
في الحديث انما انزل قوله تعالى واسجدوا وقربوا سجدة النبي صلى الله عليه وسلم فقال في سجوده اعوذ بربك
من سخطك ومعاقبتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انك كما اثنيت
على نفسك وقد اشار المفسر ابو المفضل عن ابي بصير في قوله واتقوا الله عباد الله وقرأوا الى
من الله فان من الغرار الى الله الاقبال عليه بالكلية وتوجهه كسطر فاولها الفرار من بعض انوار
الى البعض والثاني ان يذهب الى الصفات فيخرج بعضها الى البعض والثالث ان يرتفع الى الذات
فيفرقها اليها وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم هذه الاربعة في السجود فقال اعوذ بعفوك من عقوبتك
هو المرتبة الاولى لان العفو بالعقوبة من افعالهم ثم ترفع عنها الى ملاحظة الصفات فقال
برضاك من سخطك والمرتبة الثانية لان الرضا والسخط صفتان من صفات الله ثم ترفع
عن المقام الى ملاحظة الذات واقترب الى مشاهدة الوحدة الحقيقية فقال اعوذ
بك منك فرأى الله في ذلك هو المرتبة الثالثة وهو مقام الوصول الى ساحل بحر
العرف ولما كانت درجته لا تنفذ زاد القرب حتى ان ترفع من رتبة الخلق الى رتبة
المستقر قال لا احصى ثناء عليك هو مقام حذف نفسه عن درجة الاعتبار وهو مقام
الفناء ثم قال بعد ذلك انك كما اثنيت على نفسك لتكيد للاخلاص وتجويز العزيم

الغنية وهو رتبة البقاء بعد الغنا فيه وفي الحديث ان داود عم قال يا رب ملأ قلبي
الخلق فقال نعم كلما هم عليه مغناهم عليه في لغاتهم واستعداداتهم الغير المحبوبة
يجعل جعل وفيه دلالة على ان فيض الوجود ولو ازمه وتعييناته انما كان على المقامات
المستعدة القابلة ولهذا اختلف آثاره باختلاف تلك القابلية ومثله قوله تعالى وانما هم
من كل ما خلقتموه والادب السوال الى ان كل ما يقتضيه حاله واستعداده افاضه
عليه ومثله قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته ام كل يعمل على حاله التي هو عليها واستعداده
وقابلية ومثله قوله تعالى كل مما خلق ورؤ عن زين العابدين عليه السلام ان قال الله لولا
ما نذرت اليه من ذكر كذا لخرت منك عن ذكر ابيك وهذا يدل على ان الازكار كلها
والعباد التوفيقية ليس العقل فيها تصرف بل بحسب الرجوع فيها الى التوفيق الشرعي كما
لم ياذن الشرع فيه لم يحجب اطلاقه ولا ذكره به ولا عبادته وقال النبي صلى الله عليه وسلم
نقلت الربيع بن خبيد الماد بالنفس التي هي عند النفس المحيوية لانها الجاذبة
للاشياء الامور الدينية الدنيوية وغير المحببين عن البذل لان هذه النفس اخلت في الله
حالة فيه وقائمة به وقال صلى الله عليه وسلم ان لربكم ذرايع دهركم نفحات الا فرصدوا لها بكثرة
الاستعداد الماد بها الامور الكسفية الحاصلة بالقوة الشامة والاكسنة والاشم
لغوا الربوبية كما قال العارف ابو عبد الله لما سمعت هذا الحديث تروى تحت تلك النفحات
عند سلوكه وسيرته ودخوله بلاد الظلمات استنار الشمس تحت الارض فشم رائحة
شم رائحة العنبر الا شرب وتناكب عود المنك فلما قطعت تلك الارض بواحدة كبر
وسلك خط الاستواء يدرك تلك الشمس تحت وطيرت من المشرق المتألق
فظهر بواحدة نورها فنفخ اذ كان في المسك الا ذفر واهم من الربوبية الا خضر واليا
الاحمر عطر الكونية فقلت الله اكبر لا اشرع عيني وظهرت سبط الدرة نفائس

الجواهر محتوية على الاجرام النورية والكواكب المضيئة فتقدمها الكواكب الاصغر ثم غلبت
نور بصير عن ادراك حايقة القوة البدنية بادراكها من انقوت منقطعاً وبقيت
من غير اذكريت قوله ثم دهم الدمار اعرف قدره ولم يتعد طوره والمراد بقوله بل قد نظرنا
العالم الجسمي والامداد بالشمس الانوار الحاصلة للنفس على الرضا النافذة والمراد بالار
البدن وقطعة مخصصة منها وحفظ الاستواء العدالة المطلقة التي هي الصراط المستقيم والمراد
بالشمس ثانياً الانوار الالهية المراد بسقط الدار الفلك الثامن وهو فلك الثوابت
والامداد بالكواكب الاصغر كوكب المشتري لانه كوكب السعدا وفي الحديث انه من صلا
فصومه واصل اصفا اقتداء به فنهام عن صوم الوصال فقالوا فيما بالك انت يا رسول الله
فقال من اني است كاحدكم اني اظل عند ربك بطيعة وليقيني وهذا باب الكشف الذي
وهو الاكل من الاطعمة الالهية اللذيذة الشهية ومثله قوله من اني شربت اللبن حتى خرج
الزهر فاطا فير فاوذلك بالعلم كالمركب ذلك من تجليات اسمائهم على قلوبها
وكلامه تجليات السبع البصير وقال من الدنيا حرام على اهل الاخرة والاخرة حرام على
اهل الدنيا وحرام امان على اهل الله وذلك لان سلاكم الامم وخواصهم اهل الله هم
العالية لا تنفك على الامور الدنيوية ومتعلقاتها ولا يلتفتون اليها ولا يلتفتون بها
اصلا لا تنفك عنهم بما هو اجل منها واعلم قد راو امور الاخرة في نوحهم اليها
بالكلية ويعدون العلم والاسناد راجا ومكروا واجابا واعلم من هؤلاء الطائفة
الذين في قلوبهم وهم الذين يلتفتون الى الامور الاخرة فضلا عن الدنيوية هؤلاء
اهل الله الذين قصر واطالبهم على الوصول اليه والحضور في حضرة قدس من هذا
قول بعضهم اللهم لا تجعلني من المقيدين بالجنه واراد الجنة الصورة لان مطلوبه ان
كان الجنة المعنوية وهو الوصول الى حقيقة العزة كما اشار اليه قوله نعم ومن فقد عندك

ورود عن الصفة انه قال علينا غابر ومن نور ونفرا الامم ونكت في القلوب
يريد بالغابر الماضي ومعناه انهم لم يعلمون جميع ما مضى ووقع من الكاينات بجميع
وصوره المنتقاة في نفوسها شيئا من هداية النبوة وقوله ومن نور الزبور والنا
ويريد ما وقع من الحوادث وما يتعلق بها من الاحكام الثابتة في القضاء والاولى الخ
بالقدر المعلوم الظاهرة من هداية النبوة المنتقاة فيها جميع الكاينات ونفوس الامم
سماع اصوات الملكة من غير شاهدة لا شاهدهم لانهم يخاطبونهم بالامور الغيبية
غير شاهدة وقوله ونكت في القلوب يسيد به نافر القلب على الواردات الالهية الحاصلة
لهم من غير توسط وعز استعداداتهم بالتعرض بها والترصد لورودها وعن النبي
انه قال مثلي في الانبياء مثل رجل بنا حايطة فاجله الاموضع لينة منه فكنت انالك
اللبنة فلا رسل بعد ولا كسنة بعدك في شبهة النبوة بالحايطة وشبه الانبياء
باللبن الذي قام به الحايطة وهو شبيه معنوية وصورة محسوس وهو غاية الحسن
الذي هو مسمى بالحايطة لم ينظر بالخارج الا باللبن فكل ذلك المعنى الذي يعبر به الانبياء
لم تظهر صورته الالهية لم يتم معناه الا بكل واحد منهم وبه صم ذلك
المعنى بعد نقصه وكان صحاتم ذلك البناء وتم صورته المعنوية
فيه تمت مكارم الاخلاق والنبوة والرسالة وقال من الشريعة اقول والطريقة افضل
والحقيقة احوالى اعلم ان الشريعة والطريقة والحقيقة اسماء صادقة على حقيقة واحدة
هي حقيقة الشرع المحمدى باعتبارات مختلفة ولا فرق بينها الا باعتبار المقامات عند التحقيق
الشرع كالقوة المشتملة على القسور واللب واللب القسور كالشريعة واللب بالطريقة واللب
اللب بالحقيقة في باطن الباطن واللوة جامعة لكل ونظر ذلك في مثل الصلوة فاخذت
وقوتها ووصلة فالخزعة مرتبة الشريعة والفريضة مرتبة الطريقة والوصلة مرتبة الحقيقة

تلك الاضافات فيعتقدون تعدد الوجود ويكره حرامهم جعلوه من الامور الصادقة على
 الجزئية المتعددة حراما متوافيا او متشككا وذلك عند اهل التحقيق جهالة لا
 ينال التوحيد الذي هو مقتضى الوجود ولا ذم الثاني لان الوحدة ذاتها في انفسها
 امر عار عن لفظ حقيقة العلم الى تلك النقطة وعلما ان التميز بعد انما هو سبيل
 بكرة الوجود اليه لا خوجه عن وحدته المرفقة الثانية فيقرب علماء يخرج الى الجمل فذا معنى
 قول العلم نقطة يعني ان معرفة تلك النقطة والتحقيق بها هو حقيقة العلم الذي عقله
 اهل الجمل **ورد عن النبي** انه قال لما اسرى الى السماء ودخلت الجنة رايت فوطها
 قمر من ياقوتة حمراء فاستفتح لي جبرئيل بابه فدخلت الفجر فرايت بيتا من درة بيضاء
 فدخلت البيت فرايت فوطا صند وقاح نور ففعل بفعل من نور فقلت يا جبرئيل
 ما هذا الصند وق وما فيه فقال جبرئيل يا حبيب الله لا يعطيه الا من يحب فقلت افنح
 بابه فقال انا عبد مأمور فاستل ربك حرايذا فرفعت فسالته الله فاذا التذام فقل
 الله يا جبرئيل افنح له بابه ففتح فرايت فيه الفجر والمرقة فقلت يا سيد ومولا ما هذا
 المرقة والفجر فتوديت يا محمد هذا ان اخبرتهما لك لا منك من الوقت الذي خلقتهما
 ولا اعطيهما الا لمن احب وما خلقت شيئا عن منهما ثم قال صا قد اخبر الله الفجر والمرقة
 انها اعز شيء عنده فلبسها النبي توجبه الله بها فلما رجع من المعراج البسها باذن الله وامر
 فكما لبسها ويرفعها بيده رفعة رفعة حرقا والله لقد رفعت مدرة عن منة حتى
 استحييت من راقعها والبسها لابنه الحسن بن علي ثم لبسها الحسين فلبسها بعد واحد
 حرة الصلوة بالمهدى ثم رجع مع سائر موارث الانبياء واعلم ان ليس المراد بالمرقة
 المشهورة بين اهل التصوف من تلك المرقة بعينها بل يريدون بها الامر المعنوي وهو
 عن اخذ المعنى من مقام بقدر الاستعداد والاتصاف بصفاته والخلق باخلافة

فالمرقة هي النسبة والصحة واللبس في التلق والاختار ويعبر عن المعنوي باللفظ وعن الصور
 بالمرقة وهذا من الحواشي المسطورة على بعض الاحاديث المذكورة في هذا الكتاب
 المنقولة من اصلها وهو الكتاب المشار اليه في الكتاب للمؤلف رحمه الله بل كان هذا
 ما سأل المؤلف في وقت الدرس والمذاكرة من الاصحاح كتبها على راس الحكيم من اول الكتاب
 الاخره وقد وقع الفراغ منها باليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥
 وثمانمائة ببلدة المشهد الرضوي على ساكنها السلام والحقينة ثم اقول انا الفقير الى الله
 محمد بن السيد سيم جامع هذه الاحاديث مع تعليقاتها ما اذا اطلعت عليه من الحواشي
 العلقه على هذه الاحاديث المنقولة من الكتاب المشار اليه ولا فمفتح الكتاب ولا اطلعت على
 ان احدا جمعا هذا الجمع مع احاديثها والظم انه لا سلف للحقير في ذلك والحمد لله على توفيقه
 واسئل ان يوفقني لتمامه كما وعدت سابقا وان يكون بمجعله موافقا لمطابقا وان يخلصه
 ويقره برضاه انه على ما يشاء قد يدربا لا جابه حديد والحمد لله رب العالمين
 والنفحة بعد نابه سابقا فمفتح الكتاب وهو ان الشيخ رة طافا كسعة الطرق
 الاول عن شيخه في استاد ووالد الحقيقة النسب والمعنوي الشيخ الزاهد
 العابد العالم الكامل زين الملة والحق والدين ابو الحسن بن الشيخ المولى الفاضل
 المتقن بين النساء ورضاه حسنا الدين ابو اسيم بن المرحوم حسن بن ابراهيم بن ابي
 جمهور الاحسان النعمه الله لغفر الله واسكنه مسكنه محبوبه حبا من عن شيخه العالم الخليل
 قاض قضاء الاسلام ناصر الدين الشيرازي استاد الشيخ النور الزاهد
 جمال الدين حسن الشيرازي المطوع الجواني الاحسان بن شيخه الخليل بن العلاء بن شهاب
 الدين احمد بن محمد بن ادريس المصنف الاحسان بن شيخه العلاء خاتمة المجتهدين
 المنشهر فتاويه في جميع العالمين فخر الدين احمد بن عبد الله الشيرازي المتوفى في الحجاز

عن شيخه واستاذه بلا سناذ الكل الشيخ العلامة والبر القمام فخر المحققين ابو طالب محمد بن الشيخ
 العلامة جمال المحققين ابو منصور الحسن بن الشيخ الفاضل الكامل سيد الدين يوسف بن
 مطهر الحلي قدس الله ارواحهم اجمعين وهو اعني فخر المحققين يورث عنه والده المذكور
 اعني جمال المحققين **الطريق الثاني** عن شيخه واستاذه صاحب النعمة والفقيه
 السيد الاجل الاكبر الاعلم الاتق الاورع المحدث الجامع لجوامع الفضائل كمثل الملحة والدين
 محمد بن المرحوم المغفور السيد العالم الكامل النبية الفاضل كمال الدين موسى الموسوي
 عن والده المذكور عن الشيخ الفاضل الكامل العالم بفتبا الفروع والاصول المحكم لقواعد
 الفقه والكلام جامع ائمتات الفضائل فخر الدين محمد السهربري عن شيخه
 العالم النقي الورع محمود السهربري بن امير حاج العاملي عن شيخه العلامة المشهور بالشيخ
 حسن العتيقة عن شيخه حاتم المجتهد بن محمد بن الملحة والدين محمد بن مكي السهربري بالشهد
 عن شيخه السيد الاعظم الاعلى لافضلين المرتضيين السيد عبد الله
 والسيد الدين عبد المطلب ابني المرتضى السعيد محمد بن علي بن محمد بن الاعرج
 الحسيني معا ومعا عن شيخهما خالهما الشيخ جمال المحققين ابو منصور الحسن بن يوسف
 المطهر قدس الله ارواحهم اجمعين **الطريق الثالث** عن الشيخ العالم المشهور النبية الفاضل
 حرز الدين الاورع عن شيخه الشيخ الزاهد العابد الورع فخر الدين محمد بن محمد بن الاورع
 عن شيخه العلامة المحقق فخر الدين محمد بن متوج الاورع عن شيخه فخر المحققين محمد بن
 الشيخ جمال المحققين العلامة حسن المطهر عن والده المذكور بتقديم ابيه **الطريق**
الرابع عن السيد العالم الفاضل قاض قضاة الاسلام والفارق بميامن منه بين
 الحلال والحرام كمثل المعالي والفقه والدين محمد بن السيد حرم المغفور العالم الكامل
 احمد الموسوي الحسيني عن شيخه واستاذه الشيخ العلامة صاحب الفتون كرم الدين يوسف

الدين

السهربري بن اب القطيني عن شيخه العلامة البحر القمام رضى الدين حسين السهربري بن اسد
 القطيني المشايخ اربعة اشهر هم الشيخ العالم العلامة العابد الزاهد جمال الدين ابو
 احمد بن فهد الحلي عن شيخه الامامين الفاضلين العاملين احدهما الشيخ العالم المتكلم بآي
 الملحة والدين علي بن يوسف بن عبد الجليل النيلي والثاني الامام الفقيه الورع نظام الدين
 علي بن عبد الحميد بن النيلة عن شيخه فخر المحققين محمد بن الحسن المطهر عن والده العلامة
 جمال المحققين حسن بن يوسف بن المطهر قدس الله ارواحهم اجمعين عن شيخه
 ومشتد طريق الصواب ومنها معام الاصحاح هو الشيخ الفاضل العلامة المبرز على الاقران
 الميرزا المقر لسائر الفنون على طول الارضان علامة المحققين وخاتمة المجتهدين الامام
 والبحر القمام جمال الملحة والحق والدين حسن بن عبد الكريم السهربري بن فهد العلامة
 الامام المحقق المدقق جمال الدين حسن بن الشيخ المرحوم حسين بن مطهر الخزازي عن شيخه
 العلامة الزاهد النقي ابو العباس احمد بن فهد الحلي عن شيخه المذكورين كلاهما عن شيخهما
 فخر المحققين عن والده جمال المحققين رحمهم الله عن شيخه النقيب
 واستاذ المشايخ ولعامته الاصحاح المناهج الصواب اعني الشيخ الكامل الفاضل
 الزاهد العابد العلامة السابع ذكره في جميع الاقطار والمعلوم فضله وعلمه في سائر الابرار
 زين الحق والملحة والدين علي بن فهد الخزازي عن الشيخ الكامل الفاضل العالم
 العامل جمال الدين حسن السهربري بن العتيقة عن الشيخ العلامة المحقق المدقق كمثل الملحة
 والحق والدين محمد بن مكي السهربري عن السيد السيد العالم الزاهد ضياء
 الدين عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن الاعرج الحسيني خاله الشيخ جمال المحققين رضوان
 الله عليهم اجمعين عن المولى العالم العلامة المحقق المدقق محقق الحقايق
 وصاحب الطريق سيد الوعاظ وامام الحفاظ شيخ مشايخ الاسلام والعاظم

الملك العلامة وحيد الملة والدين عبد الله بن المولى الفاضل الكامل علاء الدين فتح الدين
المولى العبد رضى الدين عبد الملك بن شمس الدين اسحق بن رضى الدين عبد الملك بن محمد بن
محمد بن فحان الوعظ القمي هذا القاسم في مولد ومحمد بن محمد بن سيد الفقهاء والعلماء
رضي الدين عبد الملك بن شمس الدين اسحق القمي عن المولى الاعظم سيد الفقهاء عصره
عن شرف الدين علي بن ابيه الشيخ الكامل الاعظم الفقيه العالم العامل تاج حسن السرايشي
الشيخ جمال الدين حسن المطهر قدس الله ارواحهم . وعنه ايضا عن جده المذكور عن الشيخ
العلامة الفهامة استاذ العلماء جمال الدين ابى العباس احمد بن محمد بن شمس نظام الدين
النبيل عن الشيخ الاعظم فخر المحققين ابى طالب محمد بن ابيه الشيخ جمال المحققين حسن
بن المطهر . وعنه ايضا عن جده المذكور عن الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله
بن محمد بن حسين السبكي الاسدي المشتهر في الفروع وعلى مشرقه افضل النجاشيات
واكمل الصلوة عن شيخه الشهيد المشهور العلامة الفهامة شمس محمد بن محمد بن فخر المحققين
عن ابيه الشيخ جمال المحققين المذكورة . وعنه ايضا عن جده المذكور عن المولى
الاعظم الامجد الاكرم فخر العلماء وزين الملة والدين علي الاسدي اباد عن شيخه المذكور
الاعظم والاعلام المظلم سلافة الظم وشمس الجليل عبد الله محمد بن علي
طوسي عن شيخه جامع الاصول والفروع فخر المحققين عن والده الشيخ جمال الدين
العلامة قدس الله ارواحهم . وعنه عن ابيه فتح الله بن عبد الملك عن شيوخه
المذكورين عن جمال المحققين العلامة حسن المطهر وروح الدار واحم بواب الجنان
واكبر عليهم شاييد الغفران فهذه الطرق السبعة التي وعدناكم بها في حقبة الكفا
وهي تنتهي عن المشايخ المذكورين الى الشيخ جمال المحققين ثم منه ينشأ الطرق
الى الائمة المعصومين الى روارب العالمين بطريقه المعروفة اعني مشايخه الذين

احد عنهم الرواية المتصلة بالائمة العبد عن المنيهي الى جدهم عليه افضل الصلوات
واكمل النجاشيات وطريقه المذكورة في كتب الاجازة ومشهورة عند اهل الدرايات
وقد ذكرنا في كتابنا هذا الكتاب المنقول عنه هذه الاحاديث في حيث كان المظلم
ذكر طريقه قدس الله نفسه وطريقه في اقتصرنا عليها ومن اراد الاطلاع على الطرق المذكورة
وعلى غيرهم فليطلب في مظانهم والحمد لله على توفيقه والصلاة والسلام على محمد وآله السادة
من حقيقه وحيث وفينا بذكر الطرق فليقل بذكر الاحاديث الغير المعلقة عليها
وان قلت حتى لا يتخلف الوعد فانه خلفه خلق الوعد . قال الشيخ ابو الفضل
الطبرسي في كتابه سنده حديثه السيد ابو جعفر محمد بن ابى جعفر الحسيني المرحوم
عن الشيخ ابى عبد الله جعفر بن محمد الدورسي قال حدثني ابى محمد بن احمد عن الشيخ ابى
جعفر محمد بن علي بن الحسن بن بابويه عن ابى الحسن بن القاسم الاسدي اباد قال حدثني
ابو يعقوب يوسف بن محمد بن زياد وابو الحسن بن محمد بن سباعي الامام الحنفي
العسكري عن ابي الحسن بن ابى ابيان عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال اشهد من بين النبيين
انقطع من ابيه نعيم يتيم انقطع عن امامه ولا يقدر على الوصول اليه ولا يدركه
كيف حكمه فيما يتبع من شرايع دينه الا في كان شيعتنا عالما بعلومنا وهذا
الجهل البشر يعيننا المنقطع عن شهادتنا يتيم في حجره الا في هذه وارثنا وعلينا
شيعتنا كان معناه الرفيق الاعلى وهذا الاسناد عنه عما قاله علي
بن ابى طالب عن كان من شيعتنا عالما بالبشر يعيننا فاخرج ضعفاء شيعتنا من
جهلهم الى نور العلم الذي جعلاه به جاء يوم القيمة وعلى راسه تاج من نور
لا اهل الجمع وحلة لا يقوم لاقبل سلك منها الدنيا مجد ارضها وبهذا الامانة
عنه عما قاله الحسن بن علي عن كفل لنا بيتا قطعت عنا محبتنا باستنارنا

فواسمه من علمونا التي سقطت اليه محتار منه وهذا قال الله عز وجل يا ايها العبد
 الكريم الموكم انا اولى بالكرم منك اجعلوا له ملائكة في الجنان بعد ذلك وفي
 الف الف قصصوا اليها ما يليق بها من سائر النعم وبهذا الاسناد عنه قال
 قال محمد بن علي الباقر ع العالم لمن معه شجرة تضيئ للناس في ابرش شجرة دعاله
 فخير فالعالم شجرة تضيئ في زوالها ظلمة الجهل والحرية في اضاءتها لم يخرج من بها من جنة
 ونجاها من جهنم فخرج عنقائه من النار وبالا سناد المذكور عنه قال قال محمد
 بن محمد الصادق ع علمه شجرة تضيئ في النور الذي يلي ابيد في عقاربته تمنعهم
 عن الخروج على ضعفاء شيعتنا وعن ان يتسلط عليهم ابيد في شجرة النواصب الا
 في انصب لذلك شجرة تضيئ كان افضل من جبال الروم والترك والجزيرة الف
 مرة لانه يدفع عن اديان محبينا وذلك يدفع عن اديانهم وعنه ع قال قال
 بن جعفر ع فقيه واحد يقدر يتما واحدا من ايماننا المنطعين عنا وعن شجرة
 بتعليم ما يحتاج اليه من علم ابيد في الف عابد لان العابد همه ذات نفسه
 وهذا همه ذات نفسه عباد الله وامانه ينفذهم من ابيد ليس وحده فلا
 هو افضل من الف عابد والف عابد وعنه ع قال قال الرضا ع بن موسى
 يوق للعابد يوم القيمة نعم الرجل كلفه الله ذات نفسه فادخل الجنة على
 ان الفقيه من افاض على الناس خيره وانفذهم من اعدائهم ووفر عليهم حنان
 الله وحصل لهم رضوان الله ووقى للفقيه ايها الكافل لا يتام الى محمد فف
 لكل من اخذ عنك او تعلم منك فيقف فيدخل في امانه وقياما حتى قال ع
 وعنه ع قال قال علي بن محمد ع لولا ان يوق بعد عبيدة الامام من العلماء الداعي
 اليه والذلي عليه والذلي عنده وعنه ع في شجرة تضيئ في الجنة المنقذين للضعفاء من عباد الله

من شباك اليليس ومرتبة بلقيع احب الا ارتد عن دين الله ولكنهم يمسون ازمة قلوب
 ضعفاء الشيعه كما يميل صاحب السيف سكاها اولئك هم الافضلون عند الله
 وروى في بعض الاخبار انه دخل على رسول الله ص رجل كرمي حاشع فقال يا رسول الله
 كيف الطريق الى معرفة الحق فقال النبي ص معرفة النفس قال يا رسول الله فكيف الطريق
 الى موافقة الحق قال مخالفة النفس قال يا رسول الله فكيف الطريق الى رضا الحق قال الله
 مسخ النفس قال يا رسول الله فكيف الطريق الى وصل الحق قال سحق النفس قال يا
 فكيف الطريق الى طاعة الحق قال عصيا النفس قال يا رسول الله فكيف الطريق الى ذكر
 الحق قال نسيان النفس قال يا رسول الله فكيف الطريق الى قرب الحق قال ابتعاد
 النفس قال يا رسول الله فكيف الطريق الى ان الحق قال الوحشة من النفس قال يا
 فكيف الطريق الى ذلك قال الاستغناء بالحق عن النفس وقال النبي ص انحيوا
 الله حق الحياء فقل له وكيف الاستغناء من الله حق الحياء فقال ص من حفظ الراس
 وما حور البطن وما وعور وترك رزينة الحيوة الدنيا فقد استغنى عن الله حق
 الحياء وروى ان ابن مالك قال قال رسول الله ص ناجي داود ربه فقال الله لكل
 ملك خزائن فان خيرا انك فقال جلد جلد الى خزائنه اعظم من العرش واوسع من الكرسي
 واطيب من الجنة وازين من الملكوت ارضها المعرفة وسماها الايمان ونحتها الشوق
 وقربها المحبة ونحوها الخواطر وسحابها العقل ومطربها الرحمة واستجارها الطاعة
 ونمروها الحكمة ولها اربعة ابواب العلم والحلم والصبر والوضي الا وهي القلب وقال
 بروا اباكم تتركمن انباكم وعفوان النساء تعف نساكم وقال ص من كان له اخنا
 او بنتان فاحسن اليهما كنت انا وموت في الجنة كها تين واثار باصبعه التبا والوطي
 وقال ص من اتى به شئ من هذه النبات فاحسن اليهن كن له ستر من النار وقال

عن ابي

اكرموا اولادكم واحسنوا ادايتهم وقال ص ما زال حبر نيل يوصني فامر النساء حتى طننت
 الله سبحانه وتعالى وقال ص اعيانهم ضرب امراته فوق تلك اقامه الله يوم القيمة على رؤس
 الخلايق فيفضضه فضيحة ينظر اليه الاولون والآخرون وقال ص اعيانهم جرت من بيت
 زوجها ما تغير اذنه لعنه الله طننت عليه الشمس الى ان برضه عنها زوجها وقال
 ليس مني ومنع الله عليه ثم فرغ عياله وقال ص استوصوا بالنساء خيرا فانهم
 عندكم عوالة السيرات وقال ص في حديثه في ذراعا طين فاكتر من المرق وقوا
 على الخير وان خرج اذا جاره فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقال ص من
 ذنب اعظم عند الله من نطفة يضعها الرجل في رحم لا يحمله وفي الحديث عنه ص فيل يار
 ماحق الوالد قال ان تطيعه ماعش فقيل وما حق الوالد فقال ص فيها ميتها لوانه عذ
 ر من عالج وقطر المطر ايام الدنيا قام بين يديها ما عذر في ذلك يوم حلت في بطنها
 وقال ص من زوج كرمية من فاسق نزل عليه كل يوم الف لعنة وقال ص من زوج كرمية
 من سائر الخمر فكان ما ساقها الى الوتا وفي الحديث ان ابراهيم ع لقي ملكا فقال له انت
 قال انا ملك الموت فقال تستطيع ان تريني الصورة التي تقبض فيها روح الموت
 قال نعم اعرض عني فاعرض عنه فاذا هو شاب حسن الصورة حسن الثياب حسن الشمايل طيب
 الرائحة فقال يا ملك الموت لو لم يلق الموت من الا حسن صورتك لكان حسنة قال له يستطيع
 ان تريني الصورة التي تقبض فيها روح الفاجر فقال لا تطيق فقال لي فاعرض عني
 فاعرض عنه ثم التفت اليه فاذا هو رجل اسود قائم الشعر منقن الوايحة سود الثياب
 يخرج من فيه دح من اخره النيران والدخان فغشي على ابراهيم ع ثم افاق وقد عاد
 ملك الموت الى حالته الاولى فقال يا ملك الموت لو لم يلق الفاجر الا صورته لكان
 لكفنه وحدث الموت السيد ايضا العلق بها الذي عني بن عبد الحميد النسابة باسما

الا الحبر بن خنيس عن الصادق ع ان يوم النور هو اليوم الذي اخذ فيه النبي ص
 لادب المؤمنين عن العهد بعد يوم فارقوا فيه بالولاية فطوبى لمن ثبت عليها والويل
 لمن نكثها وهو اليوم الذي وجه فيه رسول الله ص عليا ع الى اوداج الجن فاخذ عليهم
 العهود والمواثيق وهو اليوم الذي طلع فيه باهل النهران وقتل في الشريعة
 وهو اليوم الذي نطق فيه قائمنا اهل البيت ولاة الامر لظفرهم اسد بالرجال فظهر
 على كفاية الكوفة وما من يوم نور ولا اذن نحن نتوقع فيه الفرج لانه من ايامنا
 حفظه الفرس وضيقوه ثم ان نبيا من الانبياء يدعى اسرائيل اراد ان يحج
 القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم الالف حذر الموت فاما هم الله فادعوا اليه
 ان صلب الماعليهم فمضوا جميعا فصب عليهم الماف من هذا اليوم فعاشوا وهم ثلثون
 الفا فصار صلب الماف يوم النور سنة ماضية يعرف سببها الا الراكون
 في العلم وهو اول يوم من سنة الفرس وروى عن علي ايضا قال دخلت
 على ابي عبد الله ع فصبحت يوم النور فقال يا علي اتعرف هذا اليوم قلت لا
 لكنه يوم يعظمه العجم وتبارك فيه قال والبيت العتيق الذي يبطن مكة ما هذا
 اليوم الا امر قد عرفت لك حجة تعلم فقلت لعلي ع هذا عندك احب من ان
 اعيش ابداه هلك الله اعدائكم قال يا علي يوم النور هو اليوم الذي اخذ فيه
 فيه عيثاق العباد ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وان يدنو ابراهيم ع وحجوا
 وهو اول يوم طلع فيه الشمس ومبت فيه الرياح اللوامح وخلصت فيه زهرة
 الارض وهو اليوم الذي استوت فيه سفينة نوح على الجود وهو اليوم الذي
 احيا الله فيه القوم الذين خرجوا من ديارهم وهم الالف حذر الموت فقال
 لهم الله موتوا ثم احياهم وهو اليوم الذي مبط فيه حبر نيل على النبي ص وهو

الذي فيه ابراهيم اسم اصنام قومه وهو اليوم الذي حمل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
على منكبيه حتى رعى اصنام قريش من فوق البيت الحرام فسموها وروى عن النبي
بطريق صحيح عن الصادق عليه السلام انه قال ان الله عز وجل يقول للملائكة عند انقضاء اعمال عباد
الذكر والعلم الى منازلهم الكتب وان ارباب ما شاهدتموه من اعمالهم فيكتبون لكل واحد
ثواب عمله وبنون بعض من حضر معهم فلا يكتبونه فيقول الله عز وجل ما لكم
لم تكتبوا فلانا البين معهم وقد شهدناهم فيقولون يا رب انهم لم يشركوا معك شيء
ولا تكلم معهم بكلمة فيقول الجليل جل جلاله الذي كان حليتهم فيقولون بل فيقول
الكتبوه معهم انهم قوم لا يشقى بهم جليل فيكتبونه معهم فيقول نعم الكتبوا له
ثوابا مثل ثواب احدهم وروى زرارة عن الباقر عليه السلام قال كنت جالسا يومئذ
فاض المدينة اذ خرج الباقر عليه السلام في ذلك المجلس ثم غدوت اليه من الغد فقال
ما مجلسك ليك فيه بالاس فقلت يا مولاي اني مكروا فانا افضى حقه بالجلوس
عنه ساعة فقال يا زرارة ما يومئذ ان تنزل اللعنة فتعرج ثم قال
زرارة فما جلست بعد يا مولاي وروى في حديث اخر انه دخل على الصادق
رجل فجلس له بالايمن ان من اوليائه فولى عنه بوجهه فلما رآه الرجل اليه فعاود اليه
فولى عنه فاعاد اليه ثالثة فقال له يا هذا من اين معاشك فقال له احدكم السلطان
واذ والله لا لمحبة فقال عمار بن ربيعة عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان
يوم القيمة نادى مناد من السما قبل الله عز وجل اني الظلمة اني اعوان الظلمة اني
اعوان الظلمة اني من يريهم قلما اني من الاق لهم دواة اني من جلس معهم ساعة
فيؤت بهم جميعا فيؤمر بهم ان يضرب عليهم بسور من نار ثم فيه حتى يفرغ
الناس من الحساب يومئذ هم الى النار وفي حديث اخر عنه انه قال من سؤى نفسه

في ديوان ظالم حشره الله يوم القيمة خزيه وقال النبي صلى الله عليه وسلم ايام مؤمن من ايام مؤمننا
ليلة من شهر رمضان كتب الله له بذلك مثل اجر من اعتق ثلثين نسمة مؤمنة وكان
له بذلك عند الله دعوة مستجابة وقال الصادق عليه السلام من شىء مع اخيه فهاجرت
بينها جعل الله بينه وبين النار يوم القيمة سبعة خنادق بين الخندق والخندق
ما بين السماء والارض وقال عمار بن موسى بن محمد بن اخاه وهو ينفذ على نفسه
الاخذلة الله في الدنيا والاخرة وقال عمار بن موسى بن محمد بن اخاه وهو ينفذ على نفسه
ضرب الله بينه وبين الجنة سبعين الف حجاب سور كل سور مائة الف
عام ما بين السورين وقال عمار بن موسى بن محمد بن اخاه وهو ينفذ على نفسه
اليه وهو ينفذ على نفسه عند غيره اقامه الله يوم القيمة مسودا وجهه رقة
عيناها مغلولتا يده الى عنقه ففقال هذا الخاين الذي خان الله ورسوله ثم شج
يومئذ الى النار وقال عمار بن محمد بن محمد بن اخاه وهو ينفذ على نفسه
ومن ايمان فقيها مسلما في يوم القيمة وهو عليه غضبان وقال عمار بن محمد بن محمد بن اخاه وهو ينفذ على نفسه
وضعت الركوة اخيرا واللا غنيا ومعوثة للفقراء ولوان الناس اذ والركوة
من اموالهم ما بقى لم يبق فقير ولا مستغنى بما فرض الله له وان الناس ما اقرى ولا احرى
ولا عوا الا بالذنوب الا غنيا وحقيق على الله نعم ان يمنع رحمة من منع حق الله
في ماله واقسم او قال الذي خلق الخلق وبسط الرزق ما ضاع مال في يوم
الاكثر الركوة وما صيد صيد في يوم لا يجر الا برك السبيح في ذلك اليوم
وان احب الناس الى الله اسخام كفوا واسخى الناس من اذ ركوة ماله ولم يغفل
بما فرض الله له في ماله وقال عمار بن موسى بن محمد بن اخاه وهو ينفذ على نفسه
فقد وصل ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عمار بن موسى بن محمد بن اخاه وهو ينفذ على نفسه

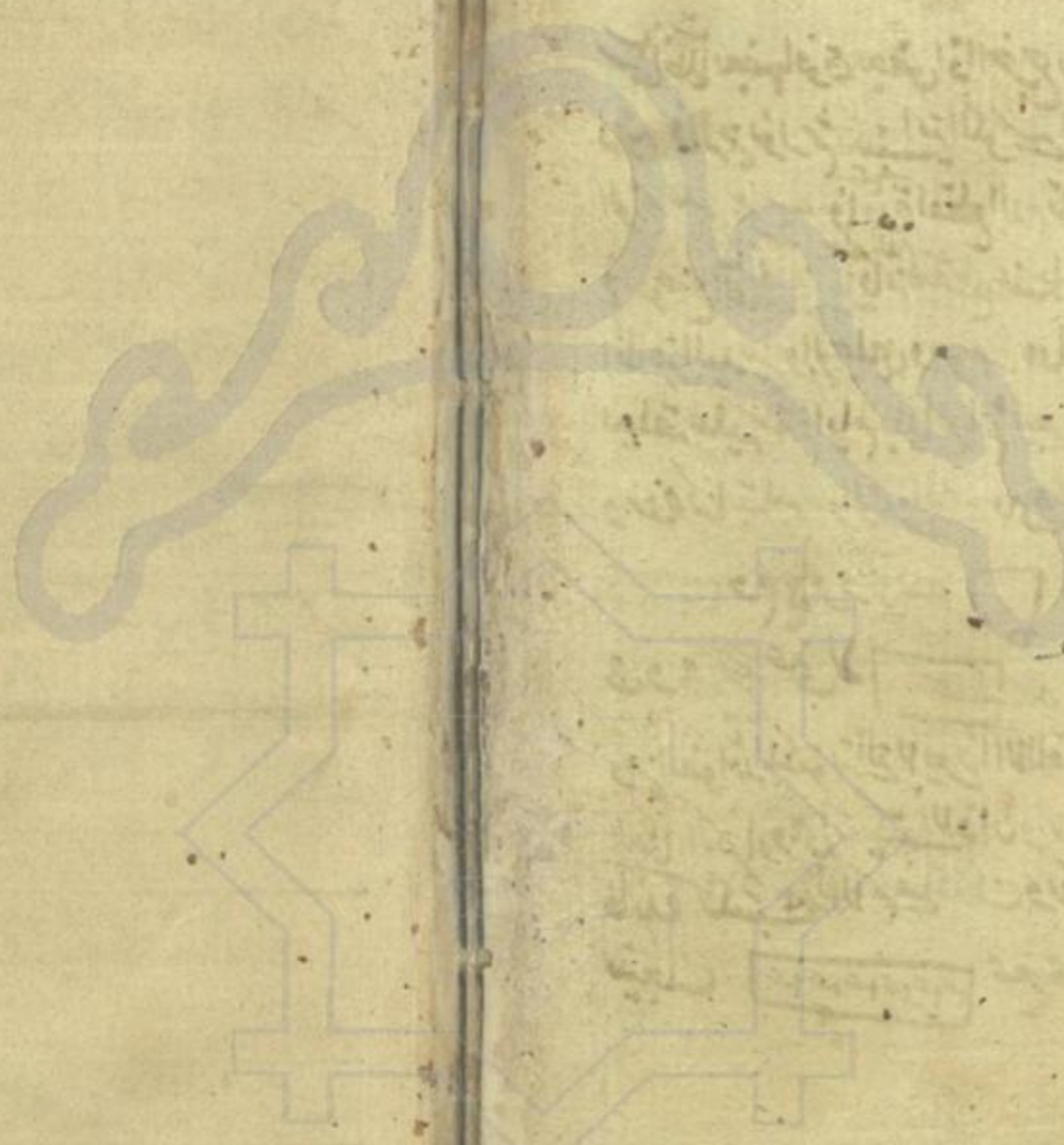
21-0

1.1

102

200
200
200
200
200

Handwritten signature or name



www.ical.ir

102

بسم الله الرحمن الرحيم هذا الجدول فيه وفاه النبي وفاطمة والأئمة

الاسماء	محمد	علي	فاطمة	الحسن	الحسين	علي	محمد
الكنى	أبو القاسم	أبو الحسن	أم إبيها	أبو محمد	أبو عبد الله	أبو الحسن	أبو جعفر
الألقاب	المصطفى	الرفيع	الزهراء	الزكي	الشهيد	السياد	الباقر
مكان الولادة	طال	الكعبة	مكة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة
أيام الولادة	الاثنين	الجمعة	الجمعة	الثلاثاء	الخميس	الأحد	الاثنين
شهر الولادة	سابع	ثاني	عشر	ثاني	سابع	سابع	سابع
سنة الولادة	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل
ملوك وقت الولادة	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي
أسماء الأمهات	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة
نقوش الخاتم	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة
عدد الأولاد	خمس	خمس	خمس	خمس	خمس	خمس	خمس
مدة الحمل	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث
أيام الوفاة	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين
شهر الوفاة	سابع	سابع	سابع	سابع	سابع	سابع	سابع
سنة الوفاة	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل
أماكن الوفاة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة
سبب الوفاة	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى
أماكن دفن الوفاة	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن
أسماء الأبناء	علي	علي	علي	علي	علي	علي	علي

الاسماء	محمد	علي	فاطمة	الحسن	الحسين	علي	محمد
الكنى	أبو القاسم	أبو الحسن	أم إبيها	أبو محمد	أبو عبد الله	أبو الحسن	أبو جعفر
الألقاب	المصطفى	الرفيع	الزهراء	الزكي	الشهيد	السياد	الباقر
مكان الولادة	طال	الكعبة	مكة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة
أيام الولادة	الاثنين	الجمعة	الجمعة	الثلاثاء	الخميس	الأحد	الاثنين
شهر الولادة	سابع	ثاني	عشر	ثاني	سابع	سابع	سابع
سنة الولادة	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل
ملوك وقت الولادة	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي	الأموي
أسماء الأمهات	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة
نقوش الخاتم	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة	الأميرة
عدد الأولاد	خمس	خمس	خمس	خمس	خمس	خمس	خمس
مدة الحمل	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث	ثلاث
أيام الوفاة	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الاثنين
شهر الوفاة	سابع	سابع	سابع	سابع	سابع	سابع	سابع
سنة الوفاة	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل	سنة الفيل
أماكن الوفاة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة
سبب الوفاة	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى	الحمى
أماكن دفن الوفاة	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن	المدائن
أسماء الأبناء	علي	علي	علي	علي	علي	علي	علي

تم الجدول بعونه